جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر

إعداد
جمال رفيق عوض عبادي

إشراف
د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2016م

تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر

إعداد

جمال رفيق عوض عبادي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/10/09م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عبد الرحمن الحج إبراهيم / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الاهداء

إلى القائد الشهيد جمال عبد الناصر مفكراً وثائراً

إلى القائد الشهيد صدام حسين مدافعاً عن العروبة

إلى القائد الشهيد ياسر عرفات الثائر صانع الوطنية الفلسطينية

الشكر والتقدير

باسم قيم الطيب والامتنان قيم الأصل الطيب والعرفان، أشكر الدكتور عثمان عثمان على اشرافه على هذه الرسالة بكل أمانة علمية ونقدية، والشكر موصول للأخوة أعضاء لجنة النقاش.

كما اشكر عائلتي الكريمة على صبرهم وجهدهم في الدعم والتشجيع لاتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر المهندسة عائشة جمال عبادي لما بذلت من جهد في إتمام هذة الرسالة.

الشكر أيضا لكل الأخوة والاصدقاء اللذين ساعدوني في إنجاز هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الرسالة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	7
3.1	اسئلة الدراسة	8
4.1	فرضية الدراسة	9
5.1	أهمية الدراسة	9
6.1	أهداف الدراسة	10
7.1	منهجية الدراسة	10
8.1	حدود الدراسة	10
9.1	فصول الدراسة	11
10.1	الدراسات السابقة	11
	الفصل الثاني: علاقة الإخوان المسلمين بنظام حسني مبارك قبل ثورة 25 يناير1981- 2011	**14**
1.2	نشأة جماعة الإخوان المسلمين	15
2.2	علاقة الإخوان المسلمين بالنظام في عهد مبارك	16
1.2.2	محطات العلاقة بين الإخوان ونظام مبارك	20
2.2.2	محطة الاستيعاب الجزئي	21
1.2.2.2	انتخابات 1987 وبروز قوة الإخوان	22
2.2.2.2	هيمنة الإخوان على النقابات	24
3.2.2	محطة المواجهة المحددة	28
1.3.2.2	قضية سلسبيل تفجر المواجهة مع النظام	29

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.2.2	محطة الإقصاء الممنهج	30
3.2	محددات منهجية النظام في مواجهة الإخوان	32
4.2	انتخابات 2005 البرلمانية والعلاقة بالنظام	34
5.2	توريث حكم مبارك والعلاقة مع الإخوان	35
6.2	الخاتمة	37
	الفصل الثالث: مفهوم الحكم عند جماعة الإخوان المسلمين	**38**
1.3	مقدمة	39
2.3	مفهوم المواطنة	40
1.2.3	موقف الأخوان المسلمين من مفهوم المواطنة	41
2.2.3	صحيفة المدينة ودولة المواطنة	53
3.2.3	موقف الإسلام من مبدأ المواطنة	55
3.3	تغير الأدوار السياسية داخل الجماعة	58
1.3.3	الإخوان المسلمون بين تيار العمل الاصلاحي وتيار العمل التنظيمي	59
2.3.3	محددات ميزان القوة داخل الجماعة	60
4.3	الموقف من الأقباط و المرأة في برنامج 2007	62
5.3	المرأة في نظام الحكم عند الإخوان المسلمين	63
1.5.3	تولي المرأة الوظائف العامة	65
6.3	الأقباط والإخوان المسلمين في مصر	69
7.3	الإخوان المسلمين والتعددية السياسية	74
8.3	الخاتمة	79
	الفصل الرابع: سلوك الإخوان المسلمين السياسي بعد ثــورة 25 يناير وتداعياته على الساحة السياسية المصرية.	**80**
1.4	السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين على الساحة المصرية	81
2.1.4	التعديلات الدستورية بعد ثورة 25 يناير	84
1.2.1.4	تباين المواقف من التعديلات الدستورية	85
2.2.1.4	أحزاب وقوى مؤيدة للتعديلات الدستورية	86
3.2.1.4	أحزاب وقوى رافضة وأسبابها	86
4.2.1.4	خبراء مؤيدون للاعلان الدستوري	88

الرقم	الموضوع	الصفحة
5.2.1.4	خبراء رافضون وأسبابهم	89
6.2.1.4	متحفظون على التعديلات الدستورية	90
2.4	نتائج انتخابات مجلس الشعب 2011-2012	92
1.2.4	نتائج انتخابات مجلس الشورى 2012	94
3.4	نتائج انتخابات الرئاسة المصرية 2013	96
1.3.4	الجولة الاولى للانتخابات	96
2.3.4	الجولة الثانية للانتخابات	97
3.3.4	تحليل نتائج الانتخابات	99
4.4	تعزيز شرعية الصندوق بشرعية الانجاز	100
1.4.4	معالجة أزمة الشرعية	102
5.4	الإعلان الدستوري وأثره على الحياة السياسية المصرية	105
1.5.4	قانون حماية الثورة	105
2.5.4	تداعيات الإعلان الدستوري في مصر	106
3.5.4	موقف المؤيدين للإعلان الدستوري	107
4.5.4	موقف المعارضين للإعلان الدستوري	109
5.5.4	موقف المنظمات الحقوقية من الإعلان الدستوري	110
6.5.4	الموقف الأمريكي من الإعلان الدستوري	111
7.5.4	مرسي يبدي ندمه على الإعلان الدستوري	111
6.4	جدل العلاقة بين مؤسسة الرئاسة ومكتب لبإرشاد ومن يحكم مصر	113
1.6.4	رأي الفريق الذي يدعي أن مكتب الإرشاد هو من يحكم مصر	114
2.6.4	رأي الفريق الذي يدعي أن مرسي من يحكم مصر	118
7.4	حركة تمرد ومساعي إنهاء حكم الإخوان	123
1.7.4	ردة فعل جماعة الإخوان على حركة تمرد	125
2.7.4	ثلاثين يونيو ما بين الثورة والانقلاب	126
8.4	الدولة العميقة والإخوان المسلمين سياسة الاحتواء والمواجهة	132
9.4	العلاقات الدولية والإقليمية لجماعة الإخوان المسلمين في إطار صراع المصالح	136
1.9.4	العلاقة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة والواقعية السياسية	136

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.9.4	علاقة الإخوان المسلمين بالسعودية من التحالف إلى العداء	141
3.9.4	العلاقة بجماعة الإخوان المسلمين ودولة الإمارات وأثرها على حكم الجماعة في مصر	144
4.9.4	علاقة جماعة الإخوان المسلمين بدولة قطر	146
	الفصل الخامس: الاستنتاجات	**151**
	قائمة المصادر والمراجع	**159**
	Abstract	**b**

تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير
وأثرها على الحياة السياسية في مصر

إعداد
جمال رفيق عوض عبادي
إشراف
د. عثمان عثمان

الملخص

لم يكنْ في تصوّر جماعة الإخوان المسلمين أنها ستصل إلى الحكم في ظل الظروف السياسية التي كانت تعيشها في مصر، في ظل مشروع التوريث، لقد كان أقصى ما تطمح إليه الجماعة أن تعمل على تحسين ظروف مسيرتها السياسية في مصر، وأن تحصل على تسهيلات في مجالات مختلفة.

منحت ثورة 25 يناير جماعة الإخوان المسلمين فرصة كبيرة للوصول إلى الحكم، لأنها تعتبر من أقدم الحركات السياسية المصريةوأكبرها ، وتتمتع بقدرة كبيرة على الحشد والتنظيم، و لديها من القدرات ما يمكنها من أن تكون البديل الأوفر حظا في ملء الفراغ السياسي الذي خلفه تنحي الرئيس مبارك عن الحكم.

تمكنت الجماعة بعد الثورة من الفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية وبذلك تصدرت المشهد السياسي في إطار عملية ديمقراطية شفافة شهد لها الكثيرون.

وجدت الجماعة نفسها أمام تحديات كبرى خلّفها لها حكم مبارك مما يحتاج إلى إمكانيات وقدرات كبيرة لا يستطيع تنظيم أو حركة منفردة أن يتمكن من حمل تلك التركة.

لم تكن الجماعة على المستوى النفسي والحركي جاهزة لممارسة الحكم حيث لم تكن مستعدة لمثل هذه المرحلة، ولم تكن قد أعدت الإجابات والخطط للتغلب على مواجهة التحديات التي وجدت نفسها في مواجهتها.

ليس شعار" الإسلام هو الحل " سوى شعار انتخابي لم تكن الجماعة قد حولته إلى خطط وبرامج قابلة للتطبيق، لقد مارست الجماعة الحكم كأنها استمرار لنظام حكم مبارك على مختلف الأصعدة والمجالات، كما أن الإخوان المسلمين لم يستطيعوا أن يستنتجوا معطيات المرحلة السياسية بعد ثورة 25 يناير، والتي كان أهم مميزاتها التعددية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة وتعدد السلطات، لم يستنتج الإخوان المسلمون أن مرحلة حكم الفرد انتهت وأن مفهوم الحكم الشمولي انتهى.

لم يستطع الإخوان المسلمون أن يؤسسوا لمرحلة سياسية جديدة قائمة على تحديد أطر سياسية جديدة في تعريف مفهوم الدولة، واقتصرت ممارسات الإخوان على المغالبة على السلطة، مما جعل الكثير من الخصوم والمتربصين يعملون على إفشال تجربتهم وعرقلة مساعيهم لترسيخ معالم حكمهم ورؤيتهم في العمل السياسي.

أثارت تحركات الإخوان المسلمين على مستوى السياسات الخارجية مخاوف العديد من الدول كان من أهمها السعودية والتي اعتبرت أن هذه التحركات تهدد أمنها القومي، ووجودها وزعامتها الدينية والسياسية مما جعلها ودولاً أخرى تتحد ضد النظام المصري آنذاك ، فقامت هذه الدول بدعم معارضي الإخوان بأدواتها المادية والإعلامية، و عملت على شيطنة الإخوان ونظامهم، مما سرع في إنهاء حكم الجماعة.

كانت سياسات الإخوان على الصعيد الداخلي تثير مخاوف الدولة العميقة في مصر، مما رسخ انطباعات أنها سوف تعمدإلى تطهير مراكز القوى، والعمل على السيطرة على مفاصل الدولة، مما جعل أركان الدولة العميقة تعمل على عرقلة حكم الإخوان وافساد تجربتهم بشكل سريع.

الفصل الأول

مقدمة الرسالة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 اسئلة الدراسة

4.1 فرضية الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 أهداف الدراسة

7.1 منهجية الدراسة

8.1 حدود الدراسة

9.1 فصول الدراسة

10.1 الدراسات السابقة

الفصل الأول

مقدمة الرسالة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

مارست جماعة الإخوان المسلمين السياسة كأحد المكونات الأساسية في النسيج الاجتماعي والسياسي المصري، وكان لها أثر بارز في الحراك السياسي والاجتماعي في محاولة منها لتعميم النموذج الإسلامي في الحكم، ومعالجة كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وتقديم نفسها كنموذج إسلامي يستمد نظمه وتشريعاته من الدين الإسلامي.

تعرضت جماعة الإخوان المسلمين لعمليات الملاحقة والسجن والتعذيب على أيدي الأنظمة السياسية التي حكمت مصر، منذ عهد الملك فاروق (1936- 1952م)، إلى عهد عبد الناصر (1956-1970م)، مروراً بعهد أنور السادات (1970-1981م)، وانتهاءاً بحكم حسني مبارك (1981-2011م)، حيث كانت الحركة تتعرض للضربة تلو الاخرى، إلا أنها تمكنت من المحافظة على بقائها وزخمها وديمومتها رغم كل الظروف الصعبة التي مرت بها [1].

شكلت ثورة 25 يناير فرصة كبيرة لجماعة الإخوان المسلمين لتحقيق حلمها، بالوصول إلى الحكم وتطبيق اطروحاتها وشعاراتها الإسلامية، وتعززت تلك الفرصة بعد تنحي الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير/شباط 2011م، حيث أسدل بذلك الستار على حقبة زمنية كانت فيها جماعة الإخوان المسلمين تعيش حالة من التهميش والاقصاء عن الحياة السياسية المصرية، وتمكنت الجماعة من إحياء آمالها في المشاركة السياسية بشكل علني بتأسيسها حزب "الحرية والعدالة" الذي تشكل بتاريخ 6 يونيو/حزيران 2011 برئاسة محمد مرسي.

[1] زينب الغزالي. "أيام من حياتي"،دار التوزيع والنشر الإسلامية-القاهرة،الطبعة الأولى 1420ه-1999م

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في مصر أنها ستشارك فـــي الانتخابـــات التشـــريعية المصرية 2011، وأنها ستنافس على نصف مقاعد مجلس الشعب فيما طمأنت الأوساط السياسية المصرية أنها لن تنافس على كرسي الرئاسة في الانتخابات الرئاسية.[1]

تراجعت جماعة الاخوان المسلمين عن وعودها عندما شاركت في الانتخابات التشريعية بمشاركة كاملة، وحازت على ما نسبته 43.7% من أعضاء مجلس الشعب[2]، كما تراجعت عن التزامها بعدم طرح مرشح رئاسي يمثل الإخوان المسلمين، وقدمت نائب المرشد خيرت الشاطر مرشح الإخوان لسباق الرئاسة، إلا أنه لأسباب مرتبطة باعتقاله في القضية رقم 2 لسنة 2007 والمعروفة باسم* *ميليشيات الأزهر[3]، تم سحب ترشيحه واستبداله بعضو مكتب الارشاد محمد مرسي.[4]

أجريت الانتخابات الرئاسية في مرحلتها الأولىبتاريخ 23 و24 مايو/أيار 2012، وكان أبرز المتنافسين فيها "محمد مرسي"، و"أحمد شفيق"، و"حمدين صباحي"، و"عمرو موسى"، و"عبد المنعم أبو الفتوح"، و"محمد سليم العوا"، أسفرت عن فوز مرشح الإخـــوان المســـلمين "محمـــد مرسي"، و"أحمد شفيق" رئيس الوزراء المصري في عهد حسني مبارك في الجولة الأولى مـــن الانتخابات. [5]

انعقدت جولة الانتخابات الرئاسية المصرية الثانية بتاريخ 14 ديسمبر/كانون أول 2011 بين كل من "محمد مرسي" و"أحمد شفيق"، أسفرت عن فوز "محمد مرسي" بنسبة 51.7% فيمـــا

---

[1] خبر على مصر اليوم http://amay249.sarmady.net/news/details/93727

[2] مشاري الذايدي، المرشد والزهد بالمناصب http://www.alarabiya.net/views/2012/03/30/204140.html

* ميليشات الأزهر: أدى طلاب من الاتحاد الحر عرضا عسكريا أمام مكتب رئيس الجامعة د.أحمد الطيب، احتجاجا علـــى فصل خمسة طلاب من كلية الطب حيث ارتدى خمسون طالبا زيا أسود مكتوب عليها صـــامدون، واجـــروا استعراضـــا لمهاراتهم في لعبتي الكونغفو والكاراتيه، حيث اصطفوا في طوابير منتظمة تشبه طوابير الميليشـــات، والتـــي أدت إلـــى إعتقال عدد من قيادات الإخوان المسلمين وعلى رأسهم خيرت الشاطر.

[3] http://www.alamatonline.net/election/l3.php?id=27866

[4] خبر صحفي على موقع مصر الجديدة http://www.masrelgadeda.com

[5] أميرة عبد السلام، اليوم السابع. http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=690592

حصل "أحمد شفيق" على ما نسبته 48.3% [1]، وبذلك بدأ عهد الجمهورية الثانية برئيس مدني منتخب وانتهت حقبة حكم العسكر.

شكل فوز جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية عهداً جديداً في تاريخ مصر، قلبت قواعد اللعبة وأفرزت قوى سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة، احتلت صدارة المشهد السياسي المصري، كانت لوقت قريب محظور عليها المشاركة في العملية السياسية، مما ولد تحالفات ومراكز قوى جديدة تأخذ من الدين الإسلامي ركيزة أساسية في إدارة شؤون البلاد والعباد، وأخرى أحزاب ليبرالية وقومية شكلت قوى معارضة في النظام السياسي المصري.

أدى الرئيس محمد مرسي القسم أمام المحكمة الدستورية بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2012، وبذلك أصبح الرئيس المنتخب لجمهورية مصر العربية، كأول رئيس مدني منتخب[2]. وبتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 أصدر الرئيس مرسي إعلاناً دستورياً جديداً حصن به قراراته من المحاكمة والاعتراض.

عقب الإعلان الدستوري وبتاريخ 23 نوفمبر/ تشرين ثاني 2012، انقسمت الساحة السياسية المصرية بين مؤيد ومعارض خرجت على إثرها القوى المدنية والوطنية إلى ميدان التحرير، وفي ذات الوقت، تظاهر أنصار "الرئيس مرسي" أمام قصر الاتحادية تأييداً للإعلان، وبهذا الاعلان الدستوري انفصمت عرى الثقة ما بين مؤسسة الرئاسة والقوى والأحزاب المدنية والسياسية المعارضة مما رسخ حالة من التجاذب السياسي الحاد الذي كان له تداعيات سياسية مختلفة[3].

---

[1] نتائج انتخابات الرئاسة المصرية-مرسي رئيسا لمصر! https://www.youtube.com/watch?v=mvkjnXq30VY

[2] مصطفى بكري. **سقوط الاخوان: اللحظات الأخيرة بين مرسي و السيسي**. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2013: ص34.

[3] محمد حسن يوسف. "لماذا تسبب الاعلان الدستوري للرئيس مرسي في انفجار الأوضاع في مصر"، http://www.saaid.net/Doat/hasn/231.htm

صعّدت قوى المعارضة من هجومها على الرئيس مرسي واعتبرته رئيساً غير شرعي وأكـدوا أنهم لن يعترفوا بهذا الاعلان الدستوري الذي وصفوه بالجريمة الكاملة[1]. وفـي نفـس اليـوم أصدرت الأحزاب والقوى المدنية في بيان عدم اعترافها بالاعلان الدستوري الجديد ووصـفته بأنه "إعلان لسقوط دولة القانون ومحاولة لإجهاض الثورة ووأد عمليـة التحـول الـديمقراطي وخطوة مفضوحة للمتاجرة بدماء الشهداء وإقامة دولة ديكتاتورية محصنة ضـد أي مسـائلة أو محاسبة"[2]، وقع على البيان التيار الشعبي الناصري والوطنية المصرية الذي يضم عـدداً مـن أحزاب اليسار ويسار الوسط.

إن تداعيات الإعلان الدستوري لم تقتصر عن التداعيات على الاعلان الدستوري فـي صفوف المعارضة، بل وصلت إلى طاقم الرئيس الرئاسي ومستشاريه حيث استقال العديد مـن مستشاري الرئيس احتجاجاً على الاعلان الدستوي. وقدم العديد من مستشاري الرئيس استقالاتهم وكان من أبرزهم "رفيق حبيب" مستشار الرئيس ونائب رئيس حزب الحرية والعدالـة، وأعلـن انسحابه من العمل السياسي بما في ذلك أي دور في مؤسسة الرئاسة أو الحزب[3].

إضافة إلى ذلك قدم مساعد الرئيس لشؤون التحول الديمقراطي "سمير مرقص" استقالته قائلاً "لا استطيع أن استمر في ظل قرارات معوقة للتحول الديمقراطي خاصة ما يتعلق بتحصين قرارات مرسي وبأثر رجعي، هذه مسألة غير مقبولة" [4]. وفي ذات السياق كشف "أيمن الصياد" مستشار رئيس الجمهورية أن جميع مستشاري الرئيس "مرسي" قد استقالو وهم: "سـيف عبـد الفتاح"، و "فاروق جويدة"، و"محمد سيف الدولة"، و"عمر الليثي"، وأضاف الدكتور "صـياد" أن كل ما يقدم للرئيس من اقتراحات لا يستمع إليها ولا يهتم بها مما دفعهم للاستقالة[5].

---

[1] محمد حسن يوسف. "**لماذا تسبب الاعلان الدستوري للرئيس مرسي في انفجار الأوضاع في مصر**"، مرجع سابق.

[2] خبر على صحيفة الوطن http://www.elwatannews.com/news/details/82660

[3] خبر على جريدة المصرية اليوم http://www.almasryalyoum.com/News/details/258083

[4] سـمير مـرقص. "قـرارات مرسـي معوقـة للتحـول الـديمقراطي واسـتقالتي نهائيـة" http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=200800

[5] الصـياد اسـتقالة مستشـاري الـرئيس لعـدم الاسـتماع الـيهم و تجـاهلهم http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05122012&id=f0d410f1-3dcb-4568-bd7c-aa8cdbbac328

اصطدم الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة بمؤسسات الدولة في وقت مبكر، وتحديدا مع مؤسسة القضاء والإعلام، دون أن يكون الإخوان المسلمين مستعدين وقادرين على توجيه هذا الصراع الوجهة التي تمكنهم من السيطرة على مقاليد الحكم، ومما ساعد على توسيع الهوة بين أطياف المشهد السياسي المصري محاولة الإخوان المسلمين أخونة الدولة والسيطرة عليها وتكليف أهل الثقة بالمناصب العليا عوضاً عن أهل الكفاءة والخبرة مما أعطى انطباعاً بأنه تم اسقاط حسني مبارك وزمرته الحاكمة بزمرة أخرى بنفس المنهج والسلوك ولكن بطابع ديني[1].

تعبيراً عن الغضب الشعبي، قام عدد من النشطاء السياسيين، بتأسيس حركة تمرد بهدف سحب الثقة من الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

خرجت الجماهير المصرية بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2013 بمظاهرات حاشدة عمت مختلف المدن المصرية مطالبة بتنحي الرئيس، حيث جرت فيها أعمال عنف وحرق مكاتب جماعة الإخوان المسلمين، احتشد على إثرها مناصري الإخوان وخرجوا بمظاهرات مؤيدة للرئيس، حملت شعارات تنبذ العنف وتدعوا للدفاع عن الشرعية الدستورية للرئيس مرسي[2].

بينما أصدرت قيادة القوات المسلحة بتاريخ 1 يوليو/تموز 2013 بياناً يمهل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة للعمل على إنهاء حالة التجاذب السياسي، وأن يقف الجميع على مسؤولياته، صوناً لمصالح الوطن وأضاف البيان "أنه في حالة عدم تطبيق مطالب الشعب فإن القوات المسلحة ستعلن خارطة مستقبل واجراءات تشرف على تنفيذها."[3]

كما دعى حزب النور السلفي الرئيس مرسي للموافقة على اجراء انتخابات رئاسية مبكرة[4]. في ذات السياق استقال خمسة من وزراء الحكومة تضامناً مع مطالب الجماهير إضافة إلى ثلاثين عضواً من مجلس الشورى،وفي مساء نفس اليوم أصدر التحالف الوطني لدعم

---

[1] خبر على صحيفة الوطن http://www.elwatannews.com/news/details/357595

[2] خبر على موقع قناة العربية http://www.alarabiya.net/ar/arab-and

[3] صحيفة الشروق- http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01072013&id=234d101c-22a1-4327-9234-70ce7a25fe2a

[4] خبر على رويترز http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B208420130702

الشرعية بياناً جاء فيه "الرفض رفضاً باتاً محاولة الزج في الجيش للانقضاض على الشـــرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية."[1]

عقب إنتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى والأحزاب السياســـية المصـــرية بتاريخ 3 يونيو/حزيران2013، وفي لقاء بين القوى السياسية والمؤسسات الدينيـــة الإســـلامية والمسيحية مع وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، أُعلن انهاء حكم الـــرئيس مرســـي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور إدارة شؤون البلاد[2].

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أقدم الحركات السياسية في مصر، ولها باع طويـــل في العمل السياسي، وقد تراكمت تجربة الإخوان المسلمين منذ بداية القرن العشرين في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها خاضت تجربة نقابية أكسبتها خبرة وقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة بها مما مكنها من الاستمرار طيلة هذه الفترة، بجسم تنظيمي متماسك ومتوازن.

حظيت الحركة بشكل أو بآخر بتعاطف جماهيري لا بأس به كون هذه الحركة تعرضت للعديد من الضربات، والتنكيل، والتعذيب لأعضائها في مختلف الأنظمة السياسية التـــي توالـــت على حكم مصر.

وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين من الوصول إلى سدة الحكم بانتخابـــات تشـــريعية، وضمن برنامج اطلق عليه "مشروع النهضة "، يهدف إلى تنمية الاقتصاد المصـــري، وتحقيـــق الحرية والعدالة الاجتماعية.

بينما الظرف الذاتي والموضوعي لتجربة الإخوان المسلمين في الحكم، يمنحها فرصـــة كبيرة في النجاح في حكم مصر وتحقيق برامجها ورؤيتها السياسية والاجتماعية والاقتصـــادية.

[1] http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=240608

[2] بيان القوات المسلحة http://www.elaph.com/Web/news/2013/7/821759.html?entry=arab

إلا أن المعطيات على الأرض كانت مغايرة لذلك، وهنا يبرز عدد من التساؤلات: هـل فشـل الاخوان حقيقة في تجربتهم السياسية أم هل تم افشالهم ؟"

ما هي أسباب و دوافع انهيار حكم الرئيس مرسي، و بالتالي انهاء تجربة حكم الإخوان في مصر؟

هل كانت أخطاء حكم الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسـلمين هـي السـبب وراء الاطاحة بحكم مرسي، أم كانت هناك دوافع خارجية ومحلية معادية لحكم الإخوان المسلمين في مصر؟

3.1 اسئلة الدراسة

- ما هي طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظام حسني مبارك، هل هي علاقة احتـواء أم علاقة تصادم؟
- ما مفهوم الحكم عند الإخوان المسلمين؟
- ما هي دوافع القوى السياسية المصرية التي تحالفت ضد حكم الإخوان المسلمين؟
- لماذا أيدت القوى والأحزاب المصرية خارطة الطريق التي طرحها الجيش؟
- ما هي مواقف القوى الإقليمية والعالمية الرافضة والداعمة لتجربة حكم الإخوان المسلمين في مصر؟
- ما هي انعكاسات وتبعات انهاء حكم الإخوان المسلمين على الوضع المصري الداخلي وعلى العلاقات الإقليمية والدولية مع مصر؟
- هل أحداث 30 يونيو/حزيران 2013 ثورة شعبية أم انقلاب؟

4.1 فرضية الدراسة

تعتبر تجربة الإخوان المسلمين في حكم جمهورية مصر العربية، تجربة فريدة من نوعها من حيث المدة الزمنية التي حكموا فيها مصر.

وهنا يفترض الباحث:

الفرضية الأولى: إن الإخوان المسلمين تمثل حركة سياسية اجتماعية اقتصادية، عملت على إرساء نموذج حكم يستمد تشريعاته من الشريعة الإسلامية مما ألّب القوى والأحزاب السياسية عليهم، وعملوا على إفشالهم.

الفرضية الثانية: عاشت حركة الإخوان المسلمين حالة من الاقصاء والتهميش والاستبعاد من قبل الأنظمة السياسية التي حكمت مصر، مما أثر في منظومة أفكارهم وتكوينهم النفسي وتركيبة شخصيتهم السياسية، انعكس ذلك على اسلوبهم السياسي وعملوا على اقصاء وتهميش واستبعاد القوى والأحزاب المصرية، مما دفع تلك القوى إلى انهاء حكم الإخوان.

الفرضية الثالثة: قام الجيش المصري ومعه الدولة العميقة المصرية بالعمل على افشال حكم الإخوان المسلمين والانقلاب عليهم وانهاء حكمهم.

5.1 أهمية الدراسة

- تعتبر تجربة الإخوان تجربة فريدة من نوعها تستحق الدراسة والتحليل والتعرف على الظروف الذاتية والموضوعية التي أحاطت بالتجربة وأدت إلى انهائها.
- تحليل وفهم مدى تأثير الإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية.
- محاولة استقصاء مستقبل الإخوان المسلمين وقدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية المصرية.

6.1 أهداف الدراسة

1- تهدف الدراسة إلى التعرف على تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر والأسباب التي أدت إلى انهاء حكم الإخوان في فترة زمنية قصيرة جداً.

2- التعرف على طبيعة التحالفات السياسية التي نسجتها حركة الإخوان المسلمين على المستوى الإقليمي والدولي.

3-محاولة فهم السلوك السياسي الذي انتهجه الإخوان المسلمين تجاه القوى والأحزاب السياسية والتي أدت إلى وقوفهم ضد الإخوان المسلمين.

7.1 منهجية الدراسة

يقوم الباحث باستخدام عدد من أساليب البحث العلمي في دراسته:

المنهج الوصفي التحليلي: من أجل تحليل مواقف وسلوكيات الإخوان المسلمين من مفهوم مسألة الحكم و طبيعته.

المنهج التاريخي: وذلك من أجل فهم السلوك السياسي للإخوان المسلمين بما يتناسب وطبيعة تفكيرهم ومنهجيتهم في تحالفاتهم وعلاقاتهم الداخلية والخارجية.

8.1 حدود الدراسة

تعتبر جمهورية مصر العربية هي الحدود المكانية للدراسة، أما الحدود الزمانية للدراسة فتبدأ بالعمل على استقراء وتحليل طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظام حسني مبارك، وتتناول الدراسة مفهوم وطبيعة مسألة الحكم عند الاخوان المسلمين في مصر بعد ثورة 25 يناير، وتحليل طبيعة العلاقات الدولية والإقليمية للإخوان المسلمين، مما ينعكس على طبيعة سلوكهم السياسي مع القوى والأحزاب السياسية المصرية، انتهاءاً باحداث 3يوليو/تموز 2013، هل هي ثورة شعب سانده الجيش أم انقلاب من الجيش على حكم الإخوان.

9.1 فصول الدراسة

الفصل الأول:مقدمة الرسالة ومنهجيتها

الفصل الثاني: علاقة الإخوان المسلمين بنظام حسني مبارك قبل ثورة 25 يناير

الفصل الثالث: مفهوم الحكم عند الإخوان المسلمين بعد ثورة 25 يناير

الفصل الرابع: سلوك الإخوان المسلمين السياسي بعد ثورة 25 يناير وتداعياته على الساحة السياسية المصرية.

الفصل الخامس: الاستنتاجات

10.1 الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة بأنها تناولت أدبيات الإخوان المسلمين وموقفهم من قضايا مختلفة مثل التعددية السياسية والديموقراطية، والموقف من الأقباط و المرأة، ومن ثم إسقاطها على سلوكهم السياسي إبان فترة حكمهم، ومما كان له كبير الأثر في إسقاط تجربة حكم الإخوان المسلمين إلى جانب أسباب موضوعية أخرى.

لقد شكل العامل الأيديولوجي لدى الإخوان نقطة ضعف في ممارساتهم السياسية، لأنهم تعاملوا مع المجتمع المصري كما لو أنه مجتمع متجانس من حيث الأفكار والرؤى والمعتقدات وحاولوا تجريب مفاهيمهم على المجتمع المصري، فكان السبب الأول القوى الذي عمل على تكوين جبهة وطنية تناهض الإخوان في تنفيذ مخططاتهم وسياساتهم، مما أدى إلى إنهاء تجربة حكم الإخوان بشكل سريع ومتسارع.

كتاب "ماذا لو حكم الإخوان" للكاتبة فاطمة سيد أحمد، صدر هذا الكتاب قبل أربعة أعوام من تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة جمهورية مصر العربية، تعرض الكاتبة تاريخ الإخوان المسلمين في مصر وسياساتهم المعتمدة من أجل الإمساك بالمرتكزات والمفاصل الهامة في

المجتمع المصري، وترى أنه خلال السنوات الأخيرة وتحديداً من العام 1995 استغل الإخوان ما يعتبرونه فرصة العمر المتمثل في عملية الاصلاح السياسي، من أجل رص صفوفهم وتعزيز حضورهم للتأثير في مختلف فئات المجتمع، وترى الكاتبة أن هذا الاصلاح السياسي بشعاراته الديمقراطية، بدأ بالنسبة إليهم بارقة أمل كبيرة من أجل أن يعودوا من جديد إلى واجهة العمل السياسي التي يكفلها الدستور وتضيف أن "عام الحسم" لدى الإخوان تمثل في العام 2005، لأنه ينطوي على "النقطة الفاصلة" في تاريخهم السياسي والاجتماعي، فقد تمكنوا من إنجاح 88 عضواً لهم في الانتخابات النيابية التي جرت في تلك الأثناء بالإضافة إلى الحصول على مقاعد نيابية تتدرج في خانة ما يسمى المستقلين، تناقش الكاتبة قائلة أنه على الرغم من أن أعضاء مجلس الشعب يبلغون 454 نائباً فقد تمكن الإخوان من تشكيل كتلة نيابيه قوية ومتراصة ومتماسكة لم تترد وفقاً للكاتبة في إثارة الصخب والضجيج والاحتجاج، بمختلف أنواعه ومظاهره من اجل الاعلان عن غرضهم الحقيقي وهو أن هذا التكتل النيابي القوي يعبر بصدق وحيوية عن جماعة الإخوان المسلمين.

"سقوط الإخوان: اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي" للكاتب مصطفى بكري: يكشف هذا الكتاب أسرار وتفاصيل الصراعات الداخلية بين الجماعة ومؤسسات الدولة المختلفة، حول هوية الدولة ومحاولات الأخونه، كما يتعرض المؤلف للأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل الإخوان في الحكم والأسباب التي دفعت الشعب المصري للثورة عليهم في 30 يوليو.

الإخوان المسلمين بين صعود وتأمل الشرعية/محمد حبيب: يتحدث عن صعود الإخوان لسدة الحكم، وعم الرئاسة وأساليب حكم محمد مرسي وكواليس إدارة مصر من قبل مكتب الإرشاد، كما يتحدث كيف بات فصيل إقصائي لا يقترن إلا بالعنف على حكم مصر، وعن تآكل شرعية مرسي ونظام حكمه، وصراع مرسي مع القضاء والمحكمة الدستورية العليا وكيف أثر هذا الصراع على الوضع السياسي في البلاد.

الإخوان المسلمين اغتيال حكم الخلافة/أحمد بان: رصد أهم الأسباب التي أدت إلى فشل الإخوان المسلمين في الحكم والمتمثلة في أقصاء القوى السياسية من المشاركة في إدارة البلاد

والاكتفاء بأعضاء الجماعة، اختزال صناعة القرار من مقر الجماعة في المقطم إلى قصر الاتحادية، الأداء المربك للرئيس مرسي والتردد السياسي وإصدار القرارات والتراجع عنها.

الإعلام المصري خلال تجربة الإخوان المسلمين/محمد شومان: وتحدث عن فرضية مفادها أن زيادة الانتهاكات لحرية الإعلام والإعلاميين في حكم مرسي دفعت المزيد عن الإعلاميين إلى معارضة الانتهاكات وحكم الجماعة فتولدت آلية ثأرية بين الطرفين.

الفصل الثاني

علاقة الإخوان المسلمين بنظام حسني مبارك قبل ثورة 25 يناير1981- 2011

1.2 نشأة جماعة الإخوان المسلمين

2.2 علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي المصري

3.2 محددات منهجية النظام في مواجهة الإخوان

4.2 انتخابات 2005 البرلمانية والعلاقة بالنظام

5.2 توريث حكم مبارك والعلاقة مع الإخوان

6.2 الخاتمة

الفصل الثاني

علاقة الإخوان المسلمين بنظام حسني مبارك قبل ثورة 25 يناير1981- 2011

1.2 نشأة جماعة الإخوان المسلمين

نشأت جماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية في عام 1928 على يد الشيخ حسن البنا، كجمعية دينية تهدف إلى التمسك بالقيم الدينية، والعمل على نشر الإسلام بعد أن اعترى قيم الإسلام وتعاليمه شيئ من الإهمال، إثر سقوط الخلافة الإسلامية عام 1924. مما أثر على مجموع القيم والعادات والتقاليد في المجتمع العربي والمصري، فكان لا بد من وجود جمعية إسلامية تقوم على إحياء الدعوة الإسلامية، ورد الناس إلى دينهم من خلال الموعظة الحسنة والدعوة والكلمة الطيبة.

تصدر الشيخ حسن البنا هذه المهمة، وحملها على عاتقه، وأخذ يدعو الناس البسطاء إلى دينهم؛ وذلك من خلال المقاهي والنوادي في مدينة الإسماعيلية، وكانت ميزته أنه يقدم الدروس الدينية بأسلوب سهل بسيط محبب إلى آذان سامعيه.

استطاع الشيخ حسن البنا أن يجمع عدداً بسيطاً من الأفراد حوله، وكونوا جماعة الإخوان المسلمين، التي انطلقت دعوتها في أرجاء البلاد المصرية بالموعظة والدعوة، مما فتح لها الآفاق وسهل لها الطرق بأن تنتشر في أرجاء مصر، وخارجها. وبذلك كانت نشأة أكبر جماعة إسلامية في القرن العشرين[1].

شكلت جماعة الأخوان المسلمين حالة استثنائية في طبيعة علاقتها بالأنظمة السياسية التي عاصرتها، منذ عهد الملك فؤاد، ومن ثم خلفه الملك فاروق، إلى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس السادات وانتهاء بعصر الرئيس محمد حسن مبارك حتى سقوطه في ثورة 25 يناير 2011 م[2] .

---

[1]جمعة أمين، **أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين: الكتاب الأول ظروف النشأة وشخصية الإمام المؤسس**. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية. 2003: ص ص7-10.

[2]عبد الرحيم علي. **الإخوان المسلمين من حسن البنا إلى مهدي عاكف**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات. د. ت: ص 25.

لا بد قبل الحديث عن علاقة الإخوان المسلمين بالرئيس حسني مبارك؛ من العودة قليلاً إلى الوراء حتى تصبح الصورة أكثر وضوحاً، والعلاقة وطبيعتها وحيثياتها أكثر جلاءاً، ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين وعلى مدار عمرها من التأسيس، وحتى كتابة هذه السطور، شكلت حالة فريدة في طبيعة علاقتها واطروحاتها ورؤاها السياسة مع المجتمع المصري، وقواه السياسية والاجتماعية، التي تراوحت بين الرفض والتشكيك من جهة، والولاء والقبول من جهة أخرى، مما جعل جماعة الإخوان المسلمين تشكل محور العملية السياسية من خلال مواجهتها ومحاولة القضاء عليها كما كان في عهد الرئيس عبد الناصر، أو من خلال عصرها الذهبي الذي عاشته جزئياً في زمن الرئيس السادات وصدامها مع القوى المعارضة من شيوعية وناصرية وليبرالية تارةً أخرى، حتى عصر الرئيس حسني مبارك الذي عمل على مهادنتها في بادئ الأمر؛ إلى أن وصلت العلاقة بين الطرفين إلى الصدام والمواجهة.

2.2 علاقة الإخوان بالنظام في عهد مبارك

لفهم طبيعة العلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان المسلمين، لا بد من الخوض في تفاصيل هذا العلاقة واستجلاء حيثياتها بصورة موضوعية، تقوم على تسمية الأحداث بمسمياتها وبشكل متسلسل تاريخياً وزمنياً، للوصول إلى حقيقة هذه العلاقة ومنطلقاتها والعوامل التي ساعدت على تشكيل إطارها، والظروف الذاتية والموضوعية لكلا الطرفين في كيفية تعاطي كل منهم مع الآخر.

بعد أن تم أغتيال الرئيس السادات بتاريخ 6 أكتوبر من عام 1981 في حادثة المنصة، اتبع الرئيس الجديد محمد حسني مبارك سياسة مختلفة – عمن سبقوه في رئاسة جمهورية مصر العربية – في تعاطيه مع جماعة الإخوان المسلمين، وكيفية إدارة الحياة السياسية المصرية بشكل عام.

تعتبر فترة حكم الرئيس المصري مبارك هي الأطول في تاريخ مصر في العصر الحديث، حيث امتدت ثلاثين عاماً، اتصفت فيها علاقة النظام بجماعة الإخوان المسلمين

بالخصومة بين الطرفين، إلا أن الظروف الذاتية والموضوعية، أجبرت الطرفين على التعايش القسري، دون أن يقبل كل منهما الآخر.

لقد شهدت العلاقة بين التظام والإخوان حالة من الكر والفر، تأرجحت بين المهادنة والاحتواء إلى المواجهة والصدام، لكنه كان صداماً بحدود مرسومة لا تخرج عن الخطوط الحمراء التي رسمها كل طرف للآخر[1]، إلا أن مبارك لم يرغب كسلفه الرئيس عبد الناصر، أن يصل مع الإخوان إلى حد الصدام والمواجهة الشاملة؛ كونه لم يكن قد ثبتت بعد أركان حكمه، ولم يحكم قبضته على كرسي الحكم.

كما أنه لم يأخذ بأسلوب السادات في التعامل مع الأخوان، حيث عمد السادات إلى الانفتاح مع الإخوان لتحييد المعارضة الأصولية والناصرية، واستغلال قوة الجماعة التنظيمية في القضاء على مراكز القوى من ناصرية وشيوعية.

من جانبها لم ترغب الجماعة في تكرار تجربة عبد الناصر، وآثرت اتباع المنهج العلني في العمل السياسي، والقبول بقواعد الحياة السياسية المصرية التي أرسى أسسها نظام مبارك، مبتعدة بذلك عن أسلوب العمل السري والمواجهة العنيفة مع أجهزة النظام[2].

لقد اختلفت المنهجيات والاستراتيجيات التي تعامل فيها كل طرف مع الآخر في تحقيق أهدافه والمحافظة على توازن العلاقة فيما بينهما، حيث أسس الطرفان قواعد لعبة جديدة بينهما، مع تفوق النظام دائماً في تسيير العلاقة بما يخدم مصالح النظام وأهدافه، كما أن الجماعة استطاعت أن تحبط محاولات النظام في محاولة إقصائها وإبعادها عن الحياة السياسية المصرية[3].

---

[1] هشام العوضي، **صراع الشرعية الإخوان المسلمين ومبارك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2009: ص 62.

[2] المرجع السابق، ص ص 65-67

[3] حسنين توفيق إبراهيم. **النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر من التسامح إلى المواجهة 1981-1996**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. 1998: ص 14.

تميزت سياسة مبارك خلال ثلاثة عقود من الزمن تجاه الإخوان بسياسة الإحتواء في بادئ الأمر، والمواجهة المحدودة، وبين المهادنة والمواجهة كانت تسير العلاقة بينهما.

بدأ النظام السياسي في عهد مبارك بطي صفحة الماضي، وبداية صفحة جديدة مع القوى والأحزاب المصرية المعارضة ومنها الإخوان المسلمين، حيث عمد مبارك إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين بعد حادثة المنصة[1]، واستقبلهم في القصر الجمهوري ما عدا الشيخ عمر التلمساني مرشد الإخوان[2].

يقول رفيق حبيب: "عندما سئل مبارك لماذا لا تقابل عمر التلمساني قال: أن هذا يغضب واشنطن،" إذن نحن في نقطة البداية، في نقطة الانطلاق ندرك أن حسني مبارك لديه قواعد للعبة يعرفها، أن قواعد اللعبة في كل الأحوال لا يمكن أن يكون لحركة إسلامية مقعد في الصف الأول[3]، في ذات السياق قال عبد المنعم أبو الفتوح:" كان الرئيس مبارك قد تولى الحكم وقام باستقبال كل القوى السياسية في البلاد لكنه رفض أن يدعو عمر التلمساني لهذا اللقاء، وكان ذلك مؤشراً سلبياً أكد لنا أن الدولة لن تتعامل معنا مستقبلاً بطريقة جيدة[4]"، إلا أن سياسة نظام مبارك اتجاه الإخوان لم تأخذ منحاً واحداً، وكان الوضع السياسي الداخلي يؤثر على توجهات النظام المصري، حيث أنه بعد [5]أحداث الأمن المركزي بتاريخ 2 فبراير 1986 شاركت الحكومة المصرية برئيس وزرائها عاطف صدقي، وعدد من الوزراء، وشيخ الأزهر، وأعضاء مجلس

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص22.

[2] حسام تمام. **عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970-1984**. القاهرة: دار الشروق. 2012: ص 30.

[3] https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 8:00 م بتاريخ 2015/9/13

[4] ويكيبديا الإخوان المسلمين، ساعة الدخول 8:30 م 2015/9/13 http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[5] وقعت أحداث الأمن المركزي عام 1986 في أواخر شهر شباط وكانت المرة الأولى التي تقوم بها قوات الأمن بالخروج إلى الشوارع في عشر محافظات مصرية وقاموا بتدمير كل ما طالته أيديهم من ممتلكات خاصة وعامة من أكبر حوادث تخريب وفوضى شهدتها مصر، ويعتقد أن السبب الحقيقي وراء هذه الأحداث تآمر عدد من رموز النظام في إحراج اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية والذي كان قد شق حرباً على تجار المخدرات وأباطرة الفساد كان رموز النظام أهم شخوصها.

الشعب في تشييع جنازة عمر التلمساني المرشد العام للأخوان المسلمين[1]، وذلك في محاولة من النظام لتعزيز العلاقة مع الجماعة كون النظام كان يعيش في حالة من الضعف.

وفي هذا يقول عمار علي حسين: "أن أحداث الأمن المركزي في فبراير 1986 ووجود حالة من الغضب داخل مؤسسات الدولة، هذا هز مبارك هزاً عنيفاً، وكان للجيش في ذلك الوقت أن يقوم بالانقلاب على مبارك بسهولة شديدة، كان الرئيس بحاجة أن يتصالح مرة آخرى مع القوى الاجتماعية الموجودة، وفيها بالضرورة جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك أرسل منـدوباً عنه لحضور جنازة عمر التلمساني"[2].

اتسمت تصريحات الرئيس مبارك بعد توليه الحكم في البلاد تجاه الإخوان المسلمين بالمحاباة حيناً، والغموض أحياناً كثيرة، وارتبطت تلك التصريحات والمواقف بالأوضاع الداخلية والخارجية، وبما يخدم النظام وسياساته العامة ويحقق أهدافه في علاقاته الدولية.[3]

في ذات السياق قال رفيق حبيب: أن البعض تصور أن هناك نوع من التصالح، أما الحقيقة كان هو نوع من تأجيل الملف وليس التصالح، وفي المقابل كانت جماعة الإخوان المسلمين تستخدم استراتيجية البناء من أسفل، وهي ليست استراتيجية انقلابية، وبذلك لم تستغل الجماعة لحظة ضعف النظام سواء في حادث الأمن المركزي أو قبله، لأنه كل النظام قبل احداث الأمن المركزي وبعد أحداث الأمن المركزي ضعيف.[4]

كان هناك تصريحات للرئيس مبارك تصب في مدح الإخوان وتنفي عنهم صفة العنف، فقد صرح الرئيس مبارك لصحيفة اللوموند الفرنسية أثناء زيارته لباريس عام 1993 بقوله: "أن هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النضال السياسي على العنف، وقد دخلت هذه الحركة

---

[1] ويكيبديا الإخوان المسلمين ، ساعة الدخول م9:00 http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title2015/13

[2] الإخوان المسلمين ومبارك ساعة الدخول م9:30 بتاريخ 2015/9/13 http://www.aljazeera.net/programs/infocus

[3] حسنين توفيق إبراهيم. مرجع سابق، ص77.

[4] الإخوان المسلمين ومبارك، ساعة الدخول 10:00 بتاريخ 2015/9/13 http://www.aljazeera.net/programs/infocus

بعض الموسسات الاجتماعية واستطاعوا النجاح في إنتخابات بعض النقابات مثل المهندسين والمحامين."[1]

إلا أن هذه التصريحات الإيجابية والعلاقة الحسنة لم تستمر طويلاً؛ حيث اتهم الرئيس مبارك جماعة الإخوان المسلمين بأنها: "جماعة لها تاريخ إرهابي" وأن "جماعة الإخوان المسلمين لها تاريخ إرهابي، لقد قتلوا واحداً من رؤساء الوزارة قبل الثورة لاختلاف آرائهم السياسية، وفي عام 1954 حاولوا قتل الرئيس جمال عبد الناصر وكرروا محاولتهم عدة مرات."[2] كما أضاف "أن الإخوان المسلمين خطر على أمن مصر وأن صعود تيارهم من شأنه عزل البلاد عن العالم." [3]

لقد مارس النظام سياسة انتهازية مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث أنه وفي الفترة التي كانت البلاد فيها تشهد حالة من عدم الاستقرار، والاضطرابات السياسية كان النظام يحاول أن يتقرب من الجماعة لإرساء حالة من الهدوء في الساحة السياسية، ومن ثم يقوم بإنهائها ومهاجمتها لتعزيز مكانته الدولية، باعتبار أن الحركة خطر على الأمن المحلي والإقليمي الدولي، في إطار محاربة النظام لما يسمى بالارهاب.[4]

1.2.2 محطات العلاقة بين الإخوان ونظام مبارك

هناك ثلاث محطات رئيسية للعلاقة بين الإخوان ونظام مبارك، من الناحية الموضوعية والزمنية:

1. المحطة الأولى (الاستيعاب الجزئي): فترة الثمانينيات، حيث كانت العلاقة بين الطرفين علاقة تصالحية فرضتها ظروف المرحلة على كلا الطرفين، حيث استوعب النظام بشكل جزئي جماعة الإخوان المسلمين، كما أن الجماعة استغلت انفتاح النظام من أجل إعادة بناء

[1] صحيفة الأهرام. الأثنين، 1 نوفمبر تشرين الثاني، 1993، العدد 39046، ساعة الدخول 9:40 م، بتاريخ 2015/6/2.
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع السابق.
[4] حسنين توفيق ابراهيم. مرجع سابق، ص40.

هياكلها، وتوسيع أطرها التنظيمية وقواعدها الجماهيرية، إضافة إلى تعزيز حضورها في الساحة السياسية المصرية من خلال مشاركتها البرلمانية، وحضورها في الجامعات والنقابات المهنية. لكن رغم مرونة النظام إلا أنه لم يمنح الجماعة الترخيص القانوني وبقيت الحركة محظورة.

2.2.2 محطة الاستيعاب الجزئي

عقب اغتيال الرئيس السادات، وانتخاب الرئيس مبارك خلفا له، شهدت جمهورية مصر العربية حالة من العنف السياسي قامت بها التيارات الإسلامية المتشددة، أدخلت مصر في موجة من العنف موجهة ضد الأجهزة الأمن المصرية، لم يسلم من إثارها المجتمع المصري نفسه.

قرر النظام المصري خوض المواجهة الشاملة مع تلك القوى والتيارات الإسلامية المتشددة؛ من أجل تثبيت أركان حكم الرئيس المبارك وتأكيد قدرة السلطة المصرية على فرض حضورها وتعزيز هيبتها، بقدرتها على إرساء النظام والسلم الأهلي وتدعيم شرعية النظام.[1]

لم يكن أمام الرئيس مبارك لخوض تلك المعركة إلا الاختيار بين منهجين في التعامل مع ما تشهده البلاد من أحداث عنف: أولاً، إعلان المواجهة والحرب الشاملة على كل التيار الاسلامي بمن فيهم الإخوان المسلمين من أجل إضعافهم وكسر شوكتهم وتثبيت دعائم حكمه، و لم يكن النظام متأكداً من النتائج المترتبة على هذا الأسلوب، مستفيداً من تجارب أسلافه، مما يمكن أن يعرض حكمه لمخاطر كبيرة. ثانياً، يهادن جماعة الأخوان المسلمين ويستثنيها من المواجهة، على أمل أن يعمل على استئصالهم في مراحل لاحقة، يكون فيها قد رسخ أقدامه في الحكم، وأن يستفرد بالجماعات المتشددة، ويحاصرها من الناحية السياسية والفكرية من خلال جماعة الإخوان المسلمين، وأن يهزمها عسكرياً، ويقضى عليها بشكل تام.[2]

---

[1] هشام العوضي. مرجع سابق، ص 85.

[2] هالة مصطفى. **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**. القاهرة : مركز المحروسة. 1995: ص ص 16-18.

لقد اختار مبارك أن يستثنى الإخوان وينفرد بالجماعات المتطرفة، و هذا الخيار كان أكثر واقعية وحكمة على المستوى التكتيكي والاستراتيجي.[1] إلا أنه كان على الجماعة أن تتلائم مع المرحلة الجديدة، وأن تجيب على الكثير من الأسئلة، وأن تغير الكثير من المواقف والسلوكيات التي اتسمت بها الجماعة في السابق، فكان لا بد أن تقبل بمبدأ التعددية الحزبية، والمشاركة السياسية كسبيل وحيد للتغير السياسي، وأن تعلن نبذها للعنف وترك العمل السري، وقبولها بالعمل العلني الجماهيري، مما يبعد عنها تساؤلات الشك والنظرة المريبة التي كان ينظر بها للجماعة وأهدافها السياسية.

لقد ساعدت شخصية المرشد الثالث – عمر التلمساني – على انتهاج اسلوب الانفتاح مع المجتمع المصري، إضافة إلى الجبل الثاني من قادة الجماعة، الذي لم يمر بتجربة الخمسينيات والستينيات، حيث نشأ هذا الجيل على العمل الجماهيري والنقابي، فلم يكن لديه حساسية العمل العام من خلال جموع الجماهير المصرية.[2]

بناء على هذه المعطيات تبنت جماعة الإخوان المسلمين مواقفها الجديدة، وأخذت تعمل على تطوير أدائها السياسي، واستحداث أساليب جديدة في طبيعة نشاط حركة الإخوان على الساحة السياسية، فقد شاركت في انتخابات 1984، وتحالفت مع حزب الوفد في قائمة موحدة خاضت بها الانتخابات.[3]

1.2.2.2 انتخابات 1987 وبروز قوة الإخوان

يقول عصام العريان القيادي في جماعة الإخوان المسلمين: تم تعميم النظام الإنتخابي على أساس يسمح للأحزاب فقط بدخول الانتخابات، والذي أحدث اختراق في هذا، رجلين هما، الأول هو عمر التلمساني، والثاني فؤاد باشا سراج الدين رئيس حزب الوفد، لأن فؤاد باشا هو الذي بادر بحسه السياسي أن يتصدر حزب الوفد المشهد فوجد أن تحالفه مع الإخوان سيحقق له

[1] هالة مصطفى، مرجع سابق ص19.
[2] حسام تمام. مرجع سابق، ص 92.
[3] المرجع السابق، ص 98.

شعبية كبيرة[1]. إلا أن نبيل زكي رئيس تحرير صحيفة الأهالي سابقاً قال: "كان الإخوان بحاجة إلى غطاء من حزب له تاريخ عريق مثل حزب الوفد لكي يعود إلى العمل السياسي تحت هذا الغطاء.[2]"

يقول أحمد موسى الصحفي المصري في صحيفة الأهرام :"كانت المواجهة بين الإخوان ونظام مبارك، وبالتالي أراد الإخوان من هذا التحالف أن يعطوا رسالة للعالم أنهم ليسوا جماعة عنف وأنهم جماعة تعمل بالسياسة ولديهم اتجاهات، وهم مع التعددية الحزبية ومع تواجدهم على الساحة السياسية وإعطاء مزيد من الشرعية لتواجدهم على الساحة السياسية.[3]"

إلا أن النظام السياسي المصري لم يغض الطرف عن هذا التحالف بين الإخوان وحزب الوفد؛ لأنه يتصف بالتسامح السياسي حيث يقول عمار علي حسن: "أن مبارك كان حديث العهد في السلطة ولم يرغب في مواجهة حزب الوفد صاحب العراقة السياسية وبالتالي ترك هذا التحالف أن يمر.[4]"

كما صرح عصام العريان فيما يتعلق بانتخابات 1987 بقوله: "لما جاءت انتخابات 1987 بادرنا بالإتصال بحزب الوفد نريد أن نحقق توافقاً وطنياً وأن تدخل كل القوى الرئيسية – كانت خمس قوى أساسية– على قائمة حزب الوفد، رفض حزب الوفد لأسباب شكلها قانوني وحقيقتها سياسية، الإخوان قرروا بعد هذا الرفض أن يتعاقدوا مع حزبي العمل والأحرار في اطار أوسع وفي رؤية أشمل، وهي رؤية تحالف سياسي إسلامي.[5]"

فاز التحالف الإسلامي بحوالي (56) مقعداً حصلت فيها جماعة الإخوان المسلمين على (36) للإخوان وهي الانتخابات التي رفع فيها الإخوان شعار " الإسلام هو الحل". ولقد شكل هذا

---

[1] https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 11:00 2015/9/13

[2] https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 11:00 2015/9/13

[3] صحيفة الأهرام. الاثنين 20 ديسمبر تشرين الثاني 2004، العدد43113، ساعة الدخول 10:30 م بتاريخ 2015/9/13

[4] https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 11:00 2015/9/13

[5] الاخوان المسلمين ومبارك، ساعة الدخول 10:00 بتاريخ 2015/9/13 http://www.aljazeera.net/programs/infocus

الشعار منهجا سياسياً يعتمد على قوة العلاقة بين الدين والسياسة، بحيث يكون الدين إطاراً مرجعياً للسياسة.

وقد أفرزت نتائج انتخابات البرلمان 1987 أن جماعة الإخوان المسلمين تتمتع بقاعدة شعبية تفوق القاعدة الشعبية لأكبر حزب سياسي معارض، الوفد الذي حصل على (35) مقعداً مقابل (36) مقعداً للإخوان.

بذلك رسخت جماعة الإخوان المسلمين كلاعب سياسي له وزنه وحجمه في الشارع السياسي المصري، يتمتع بالشرعية السياسية التي حصل عليها من الناخب المصري، رغم أن الجماعة لم تحصل على الإعتراف القانوني بها من النظام، ولم تعطى حق ترخيص حزب سياسي. إن ضعف الأحزاب السياسية المصرية (القومية والليبرالية والعلمانية) بما فيها الحزب الوطني وفشلها في حل مشاكل المجتمع المصري، أعطت الفرصة لجماعة الأخوان المسلمين في التمدد داخل المجتمع المصري.

كما لم تكن تلك الأحزاب تعبر عن قوى اجتماعية فاعلة في المجتمع، في حين كانت جماعة الإخوان المسلمين تعمل في إطار تعزيز شرعيتها السياسية داخل الأطر السياسية والنقابية في المجتمع المصري، في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية الخدمية والنقابية التي استطاعت أن تحقق نتائج طيبة في انتخابات الهيئات النقابية.[1]

2.2.2.2 هيمنة الإخوان على النقابات

سيطر الإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات على الاتحادات الطلابية في الجامعات الكبرى، وكان الحال كذلك في معظم مقاعد ونوادي أعضاء هيئة التدريس مما مهد الطريق لخدمة هدفهم التالي (النقابات المهنية)، كتطور طبيعي لما حققوه من نتائج في العمل الطلابي كون القيادات الطلابية تخرجت من الجامعة وأصبح من الضروري بالنسبة لهؤلاء الكوادر والقيادات وجود فضاء سياسي يمارسون نشاطهم من خلاله، فكان الهدف النقابات المهنية.

[1] حسنين توفيق ابراهيم. مرجع سابق، ص 46.

استطاع الإخوان المسلمون توظيف الصوت الانتخابي الذي دعمهم في الجامعات، وأن يعيدوا استغلاله في انتخابات النقابات المهنية، مما حقق لهم فوزاً كبيراً في نقابة الأطباء كأول نقابة تفوز الجماعة فيها، بمعظم مقاعد المجالس التنفيذية للنقابات، حيث استطاعت الجماعة خلال خمس سنوات أن تحقق انتصارات ملحوظة في المجالس التنفيذية للنقابات الكبرى كنقابة المحامين والصيادلة وغيرها من النقابات المهمة في جمهورية مصر العربية[1].

جاء تركيز الإخوان على النقابات المهنية كرد فعل على كون جماعتهم لا تحظى بالقبول القانوني من الدولة، و اعتبارها جماعة لا يحق لها أن تمارس السياسة، وأن تشارك في الحياة السياسية المصرية أسوة بباقي الأحزاب السياسية، وفي ذلك يقول عبد المنعم أبو الفتوح: "حيثما لا يوجد منابر للعمل الحزبي أو العمل السياسي، يضطر الناس لممارسة العمل السياسي في المساجد والكنائس والنقابات والجمعيات، لأنه ليس لهم منابر فالعيب عيب النظام."[2]

في ذات السياق يقول رفيق حبيب عندما تم حل مجلس الشعب المصري، لقد فقدت جماعة الإخوان أحد إهم أدواتها، لكنها كانت تحتفظ بأدواتها الأخرى بالعمل، لذا كان من الملاحظ أنه كلما يغلق باب يزيد النشاط في الباب الأخر، وتستمر هذه الاستراتيجية عبر السنوات القادمة[3].

يقول وحيد عبد الحميد، نائب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حول قيام مبارك بحل مجلس الشعب المنتخب عام 1984: "كانت هذه النقابات من أهم الأدوات المتاحة لهم، لأن هذا الجيل من الإخوان كانوا نشيطين جداً في العمل النقابي واستطاعوا أن يكسبوا ثقة العاملين في هذه النقابات، فأصبحت النقابات من الأدوات التي يستخدمونها كتعويض عن عدم وجود أدوات سياسية يمارسون من خلالاها عملهم السياسي."[4]

---

[1] هشام العويضي. مرجع سابق، ص 102.

[2] حسام تمام. مرجع سابق، ص 37.

[3] https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 11:00 2015/9/13

[4] صراع النظام والنقابات المهنية في مصر: من «مبارك» إلى «السيسي» http://www.sasapost.com/the-conflict-between-egyptian-regime-and-syndicates/

لقد أكد عمار علي حسن ذلك حيث قال: "أراد الأخوان المسلمين أن يمارسوا مشروعهم السياسي من خلال النقابات وبالتالي انتقلت المواجهة بين مبارك والإخوان من البرلمان إلى النقابات المهنية."[1]

إلا أن العمل السياسي في النقابات طغى على العمل النقابي والمهني، مما شكل خللاً كبيراً في دور النقابات وطبيعة الأدوار التي تمارسها. علماً أن الأحزاب السياسية المصرية كانت تمارس أعمالاً نقابية بدلاً من ممارسة دورها الطبيعي في العمل السياسي، وهذه من المفارقات التي حدثت في عهد مبارك.[2]

كان الإخوان المسلمون القوة الوحيدة الموجودة على الأرض بشكل منظم، تمارس عملها ضمن إطار ممنهج وبأهداف واضحة، وبقدرات تنظيمية عالمية. وقد كان لهم تواجداً غير مسبوق، لم يصل إليه أي من الاحزاب السياسية الأخرى حتى الحزب الوطني، مما عزز مخاوف الدولة من اتساع قاعدة الإخوان على الارض، وقدرتهم على الإستيلاء على الحكم.[3]

إن سياسة المهادنة والاحتواء التي اختطها النظام لنفسه تجاه جماعة الإخوان المسلمين في فترة الثمانينات كانت محصلة للعديد من العوامل والأسباب المتداخلة، التي ارتبط بعضها بطبيعة التغيرات في جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وبعوامل أخرى ارتبطت بطبيعة النظام وظروفه الذاتية والموضوعية بعد حادثة اغتيال الرئيس السادات من ناحية أخرى، ولعل أهم هذه العوامل هي:

1. أن طبيعة التغيرات التي حدثت داخل جماعة الإخوان المسلمين، دفعت النظام إلى اتباع سياسة متسامحة تجاه الإخوان المسلمين، والتي تمثلت في التغير الملموس الذي لحق بفكر الجماعة واسترتيجية الحركة منذ مطلع السبعينات، وازدادت هذه التغيرات في مطلع

---

[1] قناة الجزيرة، برنامج تحت المجهر، الإخوان ومبارك، http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2012/1/29/ الإخوان-ومبارك

[2] حسنين توفيق ابراهيم. مرجع سابق، ص 62.

[3] محمد حبيب. **عن الحياة والدعوة والسياسة والفكر**. القاهرة: دار الشروق: 2012: ص 66.

الثمانينات، حيث قبلت الجماعة بأسس وقواعد النظام. وأكدت التزامها بالعمل في إطارهـــا، كما نبذت العنف كأسلوب للعمل، وحرصت على تمييز نفسها عن جماعات التطرف.[1]

2. حرص الرئيس مبارك في بداية ولايته عام 1981 أن يثبت أركان حكمه من ناحية، وإعادة الهدوء والاستقرار للحياة السياسية من ناحية أخرى.[2]

3. احتفاظ النظام بورقة عدم المشروعية القانونية لجماعة الإخوان المسلمين حتى يتسنى له أن يشهرها بأي وقت يشاء في وجه الجماعة، متى تجاوزت الخطوط الحمراء.[3]

4. أن تسامح النظام لفترة طويلة نسبياً مع جماعة الإخوان المسلمين، ربما كان يعكس توجهـــاً لتمكين الجماعة من العمل والظهور على السطح، حتى يسيطيع النظام أن يتعـــرف علـــى الحجم الحقيقي للجماعة، حتى يأخذ ذلك في الإعتبار عند رغبته فـــي التخطـــيط لصـــياغة مستقبل الأوضاع، والتوازنات السياسة في البلاد، بما يمكن مبارك من إحكام قبضته علـــى مقاليد الأمور.

جراء تلك السياسة التي إتبعها النظام مع الإخوان المسلمين، فإن الجماعة استطاعت في إطار هذه السياسة من تنمية دورها السياسي والإجتماعي بشكل مؤثر وبارز، تمكنت الجماعـــة من إعادة بناء هياكلها، وتوسيع دائرة أعضائها، وفتح قنوات اتصال بالمجتمع المدني من ناحية وبالأحزاب السياسة من ناحية أخرى.[4]

لقد استطاعت الجماعة أن تفرض نفسها كأمر واقع، بل وكطرف فاعل ومؤثر في الحياة السياسية، وهو الأمر الذي خلف حالة من القلق والتخوف لدى النظام، مما دفعـــه فـــي مطلـــع التسعينات إلى تغير سياسته تجاه الإخوان ، وانتهاج سياسة المواجهة والصدام ، بدلاً من سياسة التسامح، وقد بدأت ملامح هذه السياسة الجديدة تزداد وضوحاً اعتباراً من عام 1992، و بلغت

---

[1] حمدي البطران. **تأملات عنف وتوبة الجماعات الإسلامية.** القاهرة : دار العين للنشر. 2011: ص 132.

[2] عمار علي حسن https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 11:00 2015/9/13

[3] فؤاد علام. "**الإخوان وأنا من المنشية إلى المنصة.**" أخبار اليوم. ص 98

[4] المرجع السابق، ص 142

ذروتها بقرارات الرئيس مبارك بإحالة عدد من كوادر الإخوان للقضاء العسكري عام 1995 – 1996.[1]

2. المحطة الثانية (المواجهة المحدودة): امتدت خلال فترة التسعينيات وهي مرحلة المواجهة المحدودة، حيث حاول فيها النظام التضييق على جماعة الإخوان، والحد من مشاركتها السياسية في مختلف المجالات السياسية مع السماح لها بالتواجد التنظيمي والمجتمعي.

3.2.2 محطة المواجهة المحدودة

امتدت خلال فترة التسعينيات، و هي مرحلة المواجهة المحدودة، حيث حاول فيها النظام التضيق على جماعة الإخوان المسلمين، و الحد من مشاركتها السياسية في مختلف المجالات السياسية مع السماح لها بالتواجد التنظيمي والمجتمعي. وذلك بعد أن عززت جماعة الإخوان المسلمين من ظهورها ونفوذها في أوساط الطبقة الوسطى، وشرائح المجتمع الفقيرة ، مما شكل لدى النظام جرس إنذار بضرورة وقف تمدد الجماعة و الحد من نشاطها المجتمعي ، الذي حققته بشكل لافت .[2]

أعاد الرئيس مبارك النظر في استراتيجية التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث قام بالتضييق عليها من خلال الحد من نشاطها وحضورها بشكل تدريجي، حيث أصدر قراراً نص على إشراف وزارة الأوقاف على جميع المساجد، وتم إدخال تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية، (القانون رقم 32 للعام 1964)، وقد أعطى التعديل الجديد على القانون صلاحيات أوسع (لوزارة الشؤون الاجتماعية)، فيما يخص مسألة إنشاء وتأسيس الجمعيات غير الحكومية والعضوية في مجال إدارتها؛ من أجل ضمان السيطرة على النقابات والجمعيات الإخوانية التي تقدم خدماتها للجمهور.[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم. مرجع سابق، ص167.

[2] هشام العوضي. مرجع سابق، ص 176.

[3] حسام تمام. مرجع سابق، ص 169.

1.3.2.2 قضية سلسبيل تفجر المواجهة مع النظام

تعتبر قضية سلسبيل أو (خطة التمكين)، نقطة الصدام الأولى بين الجماعة ونظام مبارك عام 1992، وهي عبارة عن خطة أعدتها جماعة الإخوان المسلمين بهدف السيطرة على مختلف مرافق ومؤسسات الدولة الفاعلية، في إطار خطتها للوصول إلى الحكم، وقد قبض على عدد من القيادات الإخوانية عام 1990 من بينهم خيرت الشاطر، حسن مالك، محمود عزت ومحي الدين حامد. عقدت عام 1995 أول محكمة عسكرية في عهد الرئيس مبارك، ضمن ما عرف بالقضايا العسكرية (8، 11، 13 للعام 1995) والتي اعتقل فيها ما يقارب من 82 شخصاً من أعضاء الجماعة ، بتهمة إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم.[1]

إعتقل النظام 11 قيادياً من جماعة الإخوان المسلمين، كان على رأسهم مهدي عاكف المرشد السابق، و أبو العلا ماضي وكيل مؤسس حزب الوسط، الذي تقدم بطلب إلى لجنة شؤون الأحزاب لترخيص حزب سياسي يحمل إسم (الوسط)، وقد كان من بين المؤسسين أكثر من 40 عضواً من جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم محاكمة المعتقلين أمام القضاء العسكري.

في ظل هذه المحاكمات النوعية التي تعرضت لها الجماعة، لم تشهد تراجعاً تنظيمياً أو اجتماعياً، فقد حافظت الجماعة على نشاطها المجتمعي والنقابي، واحتفظت بحضورها في الكثير من النقابات المهنية مثل: الأطباء، المحامين، المهندسين، والصيادلة.[2]

تميزت هذه المرحلة من العلاقة بين الرئيس مبارك والجماعة، بمحاولة كل طرف تثبيت شكل العلاقة كل حسب مصالحه وأهدافه، فقد كان النظام يدرك جيداً مخاطر بقاء الإخوان خارج نطاق السيطرة مجتمعياً وسياسياً، فكان تكتيك النظام إرباك الجماعة من خلال المحاكمات

[1] http://against-terrorism.weebly.com/158215911577-157516041578160516031610160 6-1608-160115781581-160515891585.html ساعة الدخول 8:00 تاريخ 2015/8/22

[2] حسنين توفيق إبراهيم. مرجع سابق، ص 112.

العسكرية، وقد ساعد النظام على ذلك قدرته على هزيمة الجماعات المتطرفة وتفرغه لجماعة الإخوان المسلمين.[1]

أما الجماعة فقد حرصت على عدم الدخول مع النظام في مواجهة عنيفة، قد تؤدي إلى عودة سيناريوهات الخمسينيات والسبعينيات، فحافظت على هدوئها واضطرت للقبول بالحد الأدنى الذي يسمح لها بالبقاء وممارسة العمل السياسي والنقابي.

3. المحطة الثالثة (الاقصاء الممنهج): بداية الألفية الثانية حتى سقوط النظام، اتسمت العلاقة بين الطرفين بالتعقيد وتراوحت خيارات النظام بين القمع النوعي للجماعة، والعمل على تحطيم وتحجيم طموحها السياسي.[2]

4.2.2 محطة الاقصاء الممنهج

شكل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تحول سياسة النظام تجاه جماعة الإخوان المسلمين، على قاعدة: لا ضير من بقاء الإخوان المسلمين بناءاً تنظيمياً مكشوفة قواعده وهياكله، محسوبة تحركاته وصورة نشاطاته، ولا تمثل تهديداً جاداً للنظام أو بديلاً عنه.

استمرت سياسة المواجهة مع الجماعة بنفس الوتيرة التي شهدتها المرحلة في التسعينيات وقد توصلت الملاحقات الأمنية والإعتقالات لقيادات الجماعة وناشطيها، حيث شهد العام 2001 إعتقالات طالت عدداً من القيادات وعلى رأسهم القيادي محمود غزلان في قضية [3](اساتذة

---

[1] فؤاد علام. مرجع سابق، ص 142.

[2] هشام العوضي. مرجع سابق، ص 82.

[3] عُرفت هذه القضية بقضية أساتذة الجامعات (القضية رقم 29/2001 جنايات عسكرية) وهي القضية العسكرية السادسة في عهد الرئيس محمد حسني مبارك حيث تم اعتقال 22 من رموز وقيادات جماعة الإخوان المسلمين في 6 نوفمبر 2001 عقب مظاهرة بالجامع الأزهر من أجل فلسطين وبعد أسبوع من الاعتقال صدر قرار جمهوري في 13 نوفمبر باحالتهم إلى القضاء العسكري، أصدرت النيابة العسكرية قرار بإحالة المتهمين أمام المحكمة العسكرية العليا في 26 نوفمبر 2001 بتوقيع اللواء فيصل هيبة عيد بكر المدعي العام العسكري، تمت المحاكمة في 19 جلسة استغرقت ما يقرب من 8 أشهر، تمت المحاكمة فعلياً خلال ثلاثة أشهر منها فقط، وقد بدأت المحاكمة جلساتها في 24 ديسمبر 2001، تم تأجيل النطق بالحكم لثلاث مرات حيث حجزت للحكم للمرة الأولي في 7 أبريل ثم تأجلت لجلسة 26 مايو وكان التأجيل الثالث حتي صدر الحكم في 30 يوليو 2002 بالسجن بمدد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات علي 16 من المعتقلين، بينما برأت المحكمة 6 منه

الجامعات) وحكم على أعضاء الإخوان أحكام تراوحت ما بين 3-5 سنوات في المحاكم العسكرية المصرية.[1]

رافق ذلك استمرار حملة النظام الإعلامية ضد الجماعة وسلوكها السياسي، والعودة إلى ممارسة العنف، وذلك على أثر قضية أساتذة الجامعات، وقضية مليشيات الأزهر التي وصلت ذروتها في تصريح الرئيس مبارك في حوار له مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية بأن جماعة الإخوان المسلمين "لها تاريخ ارهابي" مما يؤكد استمرار النظام في نهج المواجهة والصدام مع الجماعة.

في إزاء سياسة القمع والملاحقة والإعتقالات التي نفذها النظام بحق أعضاء الجماعة، أرسلت الجماعة رسالة إلى النظام مفادها أن هذه السياسة لم تؤثر على بنية وهياكل الجماعة وتوجهاتها الفكرية والسياسية تمثل في:

- إصدار الجماعة وثيقة الأصلاح السياسي في مارس 2004 بينت فيها الجماعة الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري لجماعة الإخوان المسلمين.[2]

- تواصلت الجماعة مع مختلف القوى والأحزاب السياسية المصرية، مثل الوفد، والحزب الناصري العربي، وحزب التجمع حتى وصل الأمر بالجماعة إلى أن تنسق مع الشيوعية من أجل خلق جبهة وطنية ضاغطة على النظام من أجل إجراء تعديلات سياسية و دستورية تمكن مختلف الأحزاب من المنافسة السياسية الحرة والنزيهة في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

- تحالف الجماعة مع بعض القوى السياسية المعارضة، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة وحزب الغد في (جبهة وطنية معارضة) شكلت في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، جاء ذلك عقب فشل الحوار بين القوى المعارضة والحزب الوطني.[3]

---

[1] عبد الله الدلال. **الإسلاميون والديموقراطية في مصر عصف ورميم**. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2007: ص 175.

[2] حسام تمام. مرجع سابق، ص 148.

[3] حسنين توفيق إبراهيم. مرجع سابق، ص 190.

3.2 محددات منهجية النظام في مواجهة الإخوان

لفهم أبعاد سياسة المواجهة التي تبناها النظام المصري تجاه جماعة الإخوان المسلمين في إطار التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، التي تشكل إطاراً حاكماً لهذه السياسة ومدخلاً مباشراً وغير مباشر، لا بد من توضيح بعض نقاط القوة للجماعة الإخوان والتي في ضوئها تم ترسيم العلاقة بين النظام والإخوان.

- استطاعت الجماعة أن تلعب دوراً مهماً على الصعيد السياسي والاجتماعي، أهلها لمنافسة أجهزة النظام المؤسسة والخدماتية، بل والتفوق عليها في بعض المناسبات كما حدث في أحداث الزلزال[1]، وأن لدى الجماعة مصادر قوة فعلية للتأثير داخل المجتمع المصري، مما يعطيها القدرة على توسيع دورها وحضورها في المستقبل بشكل كبير يمكن أن يمثل خطراً جدياً على النظام.[2]
- ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية في الحياة السياسية المصرية، بما فيها الحزب الوطني، وقدرة الجماعة على استقطاب مؤيدين من مختلف طبقات المجتمع المصري مما جعلها تتمتع بأكبر قاعدة شعبية منظمة لها قدرات تنظيمية كبيرة في الحشد والتجييش.[3]
- سياسات النظام المتعثرة على صعيد مواجهة المشكلات المجتمعية، اعتقد النظام أنه يمكن للجماعة الاستفادة من تعثره، وطرح نفسها كبديل لسياسات النظام وأجهزته، مما جعل النظام يدخل مع الجماعة في حالة صدام رافقها حملة إعلامية لتشويه صورة الجماعة.[4]

---

[1] وقع زلزال القاهرة 1992 في يوم 12 أكتوبر 1992 عند الساعة الثالثة و 9 دقائق عصراً تقريبا (15:09 بالتوقيت المحلي للقاهرة – 13:09 توقيت عالمي منسق (وكان مركزه السطحي بالقرب من دهشور على بعد 35 كيلومترا (22 ميل) إلى الجنوب الغربي من القاهرة .استمر الزلزال لمدة نصف دقيقة تقريباً مما أصاب معظم بيوت شمال مصر –القديمة منها– بتصدعات وبعضها تهدم منه. بلغت قوة الزلزال 5.8 درجة على مقياس ريختر ولكنه كان مدمرا بشكل غير عادي بالنسبة لحجمه، وقد تسبب في وفاة 545 شخصا وإصابة 6512 آخرين وشرد حوالي 50000 شخص إذ أصبحوا بلا مأوى. شهدت مصر عدة توابع لهذا الزلزال استمرت على مدار الأربعة أيام التالية. كان هذا الحدث هو الأكثر تدميرا من حيث الزلازل التي أثرت في القاهرة منذ عام 1847

[2] هالة مصطفى. مرجع سابق، ص 62.

[3] المرجع السابق، ص67.

[4] المرجع السابق، ص70.

- التأثير المتزايد للإخوان على بعض الأحزاب السياسية القائمة، فاتساع القاعدة الاجتماعية للجماعة مقارنة بقواعد الأحزاب الأخرى، بما فيها حزب الوفد الجديد وحزب التجمع العلماني، دفع تلك الأحزاب إلى إبراز أبعاد إسلامية في خطابها السياسي والفكري وأن برؤى مختلفة عن الإخوان.[1]

- كما أن حزبي العمل والأحرار، قاما بتغير توجهاتهما الفكرية والسياسية، نظراً لتنامي التيار الإسلامي داخلهما، وقد جعل هذه التوجهات تقترب كثيراً من الخط الفكري والسياسي للإخوان، مما شكل أرضية للتحالف بينهما تحت إسم التحالف الإسلامي.[2]

- نظراً لتنامي دور الجماعة سياسياً واجتماعياً، أخذت الجماعة تساهم في بعض الأحيان في تحديد موقفها من القضايا السياسية في البلاد، وأصبح من المألوف أن تصدر الجماعة بيانات سياسية للتعبير عن رؤاها ومواقفها بشأن القضايا الهامة المثارة في الداخل والخارج.[3]

- شعور النظام المصري، بالقلق جراء وجود اتصالات بين الجماعة والأمريكان، وقد أثار الرئيس مبارك هذه القضية في حواره مع جريدة السياسة الكويتية بتاريخ 1995/4/24 عندما قال: "أن واشنطن على صلة بجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، وأن السلطات المصرية لم تكن على علم بذلك في بادئ الأمر."[4]

على أن اتصالات الإدارة الأمريكية مع الجماعات الإسلامية جاءت بناء على مطالبة بعض الأوساط الرسمية وغير الرسمية في الإدارة الأمريكية، بضرورة الإبقاء على قنوات

---

[1] هالة مصطفى. مرجع سابق، ص 73.

[2] حسنين توفيق إبراهيم. مرجع سابق، ص 147.

[3] المرجع السابق، ص 150.

[4] احمادة إمام. **الإخوان والأمريكان**. القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير. 2004: 23.

الإتصال مفتوحة مع الإسلاميين تحسباً للمستقبل، وتجنبا لتكرار أخطاء الإدارة الأمريكية في التعامل مع المعارضة الإيرانية.[1]

كما أن هناك اوساطاً في الإدارة الأمريكية تنادي بضرورة التفريق بين الجماعات الإسلامية المعتدلة والمتطرفة، وضرورة اشتراك الجماعات المعتدلة في الحياة السياسية المصرية لتحقيق الاستقرار الداخلي وتأكيد التزام النظام بالديمقراطية.[2]

4.2 انتخابات 2005 البرلمانية والعلاقة بالنظام

شكلت انتخابات 2005 نقطة تحول على صعيد العلاقة بين النظام والجماعة من جهة، و ما حدث من تغيرات وتطورات داخل الجماعة نفسها من جهة أخرى.[3] لقد حققت جماعة الإخوان المسلمين فوزاً كبيراً في انتخابات 2005 حيث حصلت على ما نسبته 20% من مقاعد مجلس الشعب، شكل هذا الفوز من قبل الجماعة قضية مثار جدل وتحليل حول الأسباب والظروف التي ساعدت الإخوان في تحقيق هذا الإنجاز في البرلمان.[4]

إن الحيرة والجدل حول هذا الفوز طويلاً فقد كشف المرشد العام في حوار له مع جريدة المصري اليوم، في أكتوبر/تشرين الأول 2009 عن وجود صفقة مع النظام، وهو ما أكده عبد الحميد الغزالي – المستشار السياسي للمرشد مهدي عاكف – في حوار مع جريدة مصر اليوم.[5]

لقد أفرزت انتخابات 2005 مجموعة من المعطيات كان أهمها:

- أن النظام المصري تساوق مع الضغوط الأمريكية بضرورة إجراء إنتخابات حرة نزيهة، يشارك فيها الجميع دون فرض قيود على أي طرف، وذلك في إطار دعم الديمقراطية والإنفتاح السياسي.

---

[1] احمادة إمام، مرجع سابق، ص 24.

[2] المرجع السابق، ص 25.

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA ساعة الدخول 9:30 2015/6/22

[4] المرجع السابق.

[5] http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=231189 ساعة الدخول 5:00 2015/7/15

- توجيه رسالة إلى الأمريكان أن فرص الإصلاح السياسي دفعة واحدة، سوف يؤدي إلى نتائج وخيمة على المصالح الأمريكية بفوز الإخوان.

- تأكيد على شرعية ونزاهة الانتخابات، وأن النظام لا يمارس أي سياسة تضيق على أي من الأحزاب والقوى المصرية المشاركة.[1]

5.2 توريث حكم مبارك والعلاقة مع الإخوان[2]

تعتبر قضية توريث الحكم في مصر من القضايا التي شغلت الرأي العام المصري بقواه وأحزابه السياسية، كما كانت لها أصداء على الصعيد الدولي لما لمصر من أهمية استراتيجية في الأمن العالمي كونها تحتل موقع سياسي وجغرافي مهم لدول العالم.

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين إحدى القوى التي أدلت بدلوها حول قضية التوريث حيث صرح المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع: "إن الإخوان المسلمين ضد عملية التوريث و أن مصر منذ 50 عاماً أنهت الملكية في مصر." [3] وفي رده على سؤال إمكانية معارضة ترشيح جمال مبارك في حالة ترشيحه مع آخرين، قال: "لا نعارض ترشيح الأستاذ جمال مبارك في حال ترشح مع آخرين وانطبقت عليه الشروط مثله مثل الآخرين." [4]

وجاء يوسف ندا والذي يعرف عنه أنه بمثابة وزير خارجية الجماعة وأطلق مبادرة تسعى إلى فتح حوار بين الإخوان وجمال مبارك، و هي مبادرة تفتح المجال لإدخال الجماعة

---

[1] حمادة إمام. مرجع سابق، ص 44.

[2] جمال مبارك هو نجل الرئيس مبارك عين في منصب الأمين العام المساعد وأمين السياسات للحزب الوطني، في عام 2002 شهد صعود سريع لجمال مبارك مستغلاً نفوذ والده، في خطوة تدل على خطة التوريث للحكم، وذلك بتوليه أمين لجنة السياسات التي تولت رسم السياسات للحكومة ومراجعة مشروعيات القوانين التي تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها للبرلمان، في صعوده السريع أصبح اسمه متداولاً لخليفة محتمل لوالده على رأس الحزب ومرشحه للانتخابات الرئاسية والتي انتهى حكمه بثورة 25 يناير 2011

[3] http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/hewaida5.html ساعة الدخول 3:30 2015/8/2

[4] المرجع السابق.

في صفقة سياسية يباركون فيها التوريث، رغم أن مكتب الإرشاد في تصريحاته يرفض التوريث.[1]

يقول سعد الحسني عضو مكتب الإرشاد: موقف الإخوان مبدئي وهو قبول اختيار الشعب إذا ما جرى بطريقة نزيهة، ولا يرفض الإخوان شخص بعينه طالما كان مصرياً، ولكننا نعتقد أن ما يتم الأن سواء في انهيار الحريات وحقوق الإنسان، أو تمهيد الطريق أمام شخص بعينه هو الأمر الذي لا يبشر بخير، وحين سُئل عن مبادرة يوسف ندا أجاب: لا تعليق. في ذات السياق كلف جمال مبارك علي الدين هلال وهو أحد مستشاري جمال مبارك بإعداد خطة تصالحية بين الإخوان والنظام لتخفيف المعارضة ضده في الشارع.[2]

لقد شملت الصفقة على وعود للجماعة يمنحها رخصة لإنشاء حزب سياسي على مبادئ مدنية في حال وصول جمال مبارك إلى الرئاسة، مع ضمان الإبقاء على مستوى تمثيل الجماعة في مجلس الشعب و88 عضواً مع إمكانية زيادته إلى عشرة مقاعد أخرى، بالإضافة إلى ضمان عدد من مقاعد المرأة للجماعة في حدود عشرة مقاعد.[3]

كما تضمنت الصفقة وعود تخفيف القبضة الأمنية على أعضاء الجماعة في الفترة المقبلة، والإفراج عن عدد من الكوادر كبادرة حسن نية، وهو ما تم بالفعل بإغلاق قضية (التنظيم الدولي) للجماعة والإفراج عن عبد المنعم أبو الفتوح ومن معه، كما تضمنت الصفقة وعوداً بالإفراج عن المهندس خيرت الشاطر وزملائه بمقتضى عفو رئاسي في حال تولى جمال مبارك الحكم، كما تشترط الصفقة إجراء تنسيق الجماعة مع الحزب الوطني وفي الإنتخابات البرلمانية المقبلة، بحيث تقوم الجماعة بإخلاء بعض الدوائر لإتاحة الفرصة لبعض رموز الحزب الوطني لخوض الإنتخابات بها دون مزاحمة مرشحي الجماعة لهم.[4]

---

[1] http://natega.shorouknews.com/Tags/Index?id ساعة الدخول 5:50 2015/8/5

[2] المرجع السابق.

[3] http://www.masress.com/soutelomma/3633 ساعة الدخول 10:00 2015/8/8

[4] المرجع السابق.

إلا أن مشروع التوريث سقط مع ثورة 25 يناير 2011 بفعل حراك جماهيري شعبي لم يكن لأي من القوى والإحزاب السياسية التقليدية أي دور ظاهر في مجريات أحداثها، فاجأ الجميع من نظام وأحزاب سياسية أدخلت مصر عهد ومرحلة جديدة.

6.2 الخاتمة

استطاع النظام أن يأطر جماعة الإخوان المسلمين بما يخدم مصالحه، وذلك حسب طبيعة المرحلة التي كان يمر بها، رغم نجاح الجماعة في قدرتها على إعادة بناء هياكلها وتجديد أطرها، وتوسيع قاعدتها ومشاركتها السياسية في العملية السياسية المصرية رغم كونها جماعة محظورة. لقد استخدم نظام مبارك الجماعة في بداية فترة حكمه حيث كان بحاجة إلى استقرار الساحة السياسية، وتفريغ قدراته لمواجهة الجماعات المتطرفة مما مكن النظام من تثبيت أركان ودعائم حكمه.

كما أن الإخوان ساعدوا النظام على تخفيف الضغوط الأمريكية عليه في تطبيق الديمقراطية و الانفتاح السياسي، ذلك من خلال صفقة الإنتخابات في عام 2005. كما يرى الباحث أن الإخوان لم يرفضوا فكرة التوريث بشكل مطلق نهائياً بل خضعت للمساومة وما يمكن أن يحصده الإخوان لتحسين ظروفهم ومشاركتهم في الحياة السياسية المصرية.

الفصل الثالث

مفهوم الحكم عند جماعة الإخوان المسلمين

1.3 مقدمة

2.3 مفهوم المواطنة

3.3 تغير الأدوار السياسية داخل الجماعة

4.3 الموقف من الأقباط و المرأة في برنامج 2007

5.3 المرأة في نظام الحكم عند الإخوان المسلمين

6.3 الأقباط والإخوان المسلمين في مصر

7.3 الإخوان المسلمين والتعددية السياسية

8.3 خاتمة

الفصل الثالث

مفهوم الحكم عند جماعة الإخوان المسلمين

1.3 مقدمة

إن من أهم نتائج ثورة 25 يناير 2011، وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، بفوزها بأغلبية أعضاء البرلمان ورئاسة الجمهورية، علماً أن هذا الفوز لم يكن مفاجئاً، كون الجماعة تتمتع بقدرات تنظيمية وتعبوية كبيرة ولها رصيد كبير في الشارع المصري،عبر تجربتها في العمل السياسي مكن الجماعة أن تكون قوة سياسية واجتماعية كبيرة تمتلك من الأدوات والوسائل ما يؤهلها لأن تفوز في الانتخابات الرئاسية، وتدشن عهداً جديداً يتولى فيه سياسيون مدنيون دفة القيادة، وينتهي حكم رجالات الجيش لأول مرة في تاريخ مصر الحديث.

فوز جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية لم يكن فوزاً كاسحاً يعبر عن أغلبية كبيرة في دعم الجماعة ومشروعها السياسي الذي تسعى لتطبيقه وحكم البلاد من خلاله، فقد جاءت نتائج الانتخابات متقاربة بين المرشحين مما أعطى إنطباعاً أن المجتمع المصري يقف في صفين متواجهين، اتسمت العلاقة بينهما بالشك والريبة، وتباين المصالح والرؤى في الحكم.

كان على الإخوان المسلمين الإجابة على أسئلة كثيرة مثل: سؤال الدولة المدنية وغيرها، شغلت القوى السياسية منذ أمد بعيد حول موقف الإخوان المسلمين منها، و ببراعة سياسية كبيرة هرب الإخوان من الإجابة عليها بوضوح، وكانوا يقدمون إجابات أحياناً غامضة وأخرى ضبابية، مما فتح المجال لكثير من التحليلات والتأويلات، إلا أن وصول الجماعة إلى قصر الرئاسة أصبح عليهم الإجابة عليها بوضوح جلي لا لبس فيه ولا مجال للتحليلات ووجهات النظر.

إن الإجابة على تلك الأسئلة قد يشكل منهج الإخوان المسلمين في حكم مصر، وخطتهم المستقبلية والكيفية التي ترى الجماعة نفسها داخل المشهيد السياسي المصري، وطبيعة علاقة

الجماعة مع القوى السياسية المصرية، وموقفها من مسألة المواطنة، الديموقراطيـــة، الأقبـــاط، المرأة، والتعددية السياسية.

إن مفهوم الحكم لدى الإخوان يشكل المنهجية والرؤية المستقبلية التي توضح الكيفية التي سيحكم بها الإخوان دولة كبيرة بحجم مصر، من حيث المساحة والسكان وحجـــم الإرث الـــذي ورثته الجماعة من العهد القديم بمشاكله وتناقضاته وتعقيداته مما يوجب توحيد الجهود بمختلـــف القوى والأحزاب السياسية من خلال جبهة وطنية موحدة لصياغة رؤية وطنية قادرة على السير في البلاد إلى بر الأمان. إلا أن الجماعة لم تشرك أياً من القوى السياســـية الفاعلـــة والحيـــة، واستفردت بالحكم، مما شكل جبهة معارضة لها.

2.3 مفهوم المواطنة

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقـــوق وواجبات، وهو ما يعني كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بـــدون أي تميز قائم على أي معايير تحكمه معاير مثل: الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري، ويترتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي : المساواة، الحرية، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية.[1]

هذا ما أكد عليه الدستور المصري على مبدأ المواطنة، حيث نص في مادتـــه الأولـــى على: "أن مصر دولة نظامها ديموقراطي يقوم على أساس المواطنة". كما أن المـــادة أربعـــين تنص على أن: "المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامـــة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، الأصل، اللغة، الدين أو العقيدة."[2]

---

[1] هاني عياد. **المواطنة في التعليم**. القاهرة: الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية. سلسلة لإصدارات منتدى حوار الثقافـــات، 2004: ص ص11-12.

[2] الدستور المصري.

1.2.3 موقف الإخوان المسلمين من مفهوم المواطنة

تعتمد وجهة نظر الإخوان المسلمين في مفهوم المواطن على ثلاثة مصادر مهمة ووازنة، وهي رسائل الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة ومرشدها الأول، وعلى كتاب **معالم في الطريق**للسيد قطب مفكر الجماعة في منتصف الستينيات، أما المصدر الأخير فهو برنامج حزب الإخوان المسلمين 2007.

سيعتمد الباحث على مقاربة مفهوم المواطنة من وجهة نظر الليبرالية الغربية، ووجهة نظر الإخوان المسلمين من مفهوم المواطنة دون أن يغلب الباحث وجهة نظر على أخرى بل سيقوم بإسقاط وجهات النظر المختلفة من هذا المفهوم بعضها على بعض.

ثم سيعتمد الباحث على اسقاط موقف الإخوان المسلمين من مفهوم المواطنة ، على وثيقة المدينة التي تم التوافق عليها في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام في محاولة لفهم حقيقة صوابية موقف الإخوان من المواطنة ومدى قربه من تجربة الرسول محمد في أول حكم إسلامي في التاريخ.

يرتبط مفهوم المواطنة بالدولة الوطنية الحديثة ذات الحدود الجغرافية المحدودة، يسكنها مجموعة من الناس تشكل مجتمعاً مرتبطاً بهذه الأرض، بالكثير من العلاقات على المستوى النفسي والاجتماعي، يترتب عليها حقوق وواجبات.

يرى الإخوان المسلمين أن مفهوم الوطن لديهم يختلف عن مفهوم الدولة الوطنية الحديثة، المرتبط بالجغرافيا، حيث يقول الشيخ حسن البنا أن الوطنية في رسالة دعوتنا: "إن كانوا يريدون بالوطنية تقسيم الأمة إلى طوائف تتناحر وتتضاغن وتتراشق بالسباب وتترامى بالتهم ويكيد بعضها لبعض وتتشيع لمناهج وضعيه أملتها الأهواء وشكلتها الغايات والأغراض وفسرتها الأفهام وفق المصالح الشخصية، والعدو يستغل كل ذلك لمصلحته ويزيد وقود هذه النار اشتعالاً يفرقهم في الحق ويجمعهم في الباطل."[1]

[1] حسن البنا. **مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا**. القاهرة: مكتبة الإيمان. 1992: ص18.

يرى الشيخ حسن البنا أن الوطنية، هي أحد أسباب تشرذم الأمة إلى طوائف متناحرة متقاتلة، على أساس المصالح الشخصية و لأهواء الدنيوية، مما يشجع أعداء الأمة على استغلال هذا الخلاف لصالحهم وقدرتهم على إخضاع وإضعاف المجتمع المسلم بما يخدم مصالح العدو ويمكنهم من المسلمين، إلا أن الشيخ حسن البنا يقدم تعريف مختلف لمفهوم الوطنية يقوم على تحديد حدود الوطن بالعقيدة، فهو يرى في إطار رسالة دعوتنا أن الوطنية من وجهة نظر الإخوان هي: "أما أوجه الخلاف بيننا وبينهم، فهو أننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية، والحدود الجغرافية، فكل بقعة فيها مسلم يقول (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وطن عندنا له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره، وكل المسلمين في هذه الأقطار الجغرافية أهلنا وإخواننا نهتم لهم ونشعر بشعورهم ونحس بإحساسهم، ودعاة الوطنية فقط ليسو كذلك، فلا يعينهم إلا أمر تلك البقعة المحدودة الضيقة من رقعة الأرض"[1]، ويستطرد سيد قطب في تحديد مفهوم الوطن بأنه دار الإسلام الذي تقام فيه الشعائر الإسلامية، وما عدا ذلك فهي دار حرب للمسلم بقوله:"لم يعد وطن المسلم هو الأرض إنما عاد وطنه هو دار الإسلام الدار التي تسيطر عليها عقيدته، وتحكم فيها شريعة الله وحدها، الدار التي يأوي إليها ويدافع عنها ويستشهد لحمايتها، ومد رقعتها وهي دار الإسلام، لكل من يدين بالإسلام عقيدة، ويرتضي شريعته شريعة، ولكل من يرتضي شريعة الإسلام نظاماً، ولو لم يكن مسلماً كأصحاب الديانات الكتابية الذين يعيشون في دار الإسلام، والأرض التي لا يهيمن فيها الإسلام، ولا تحكم فيها شريعته هي دار حرب بالقياس إلى المسلم"[2]، لم يقف سيد قطب عند هذا الحد، بل رفض الوطن الذي يقوم على الأرض المرتبط بالعلاقة الوطنية بين أفراد الأمة بمختلف انتمائاتهم وعلاقاتهم وتحدث عن الوطن الذي تقام فيه شعائر الدين كونه يجمع أفراد الأمة، فيما يطلق عليه دار الإسلام، وأن أساس ارتباط البشر ارتباط عقدي وليس ارتباط يقوم على القرابة وصلة الدم أو الارتباط الوطني الذي تحدده رقعة جغرافية محددة حيث يقول :"جاء الإسلام ليرفع الإنسان ويخلصه من وشائج الأرض والطين ومن وشائج اللحم والدم، وهي من وشائج الأرض والطين، فلا وطن للمسلم، إلا الذي تقام فيه شريعة الله، فتقوم الروابط بينه وبين سكانه

---

[1] أمجد أبو العلا، رسائل "دعوتنا" للإمام الشيخ حسن البنا http://amgadaboalela.blogspot.com/2010/01/1.html

[2] سيد قطب. **معالم في الطريق**. القاهرة: دار الشروق. د ت: ص 143.

على أساس الإرتباط في الله، ولا جنسية للمسلم إلا عقيدته التي تجعله عضواً في الأمة الإسلامية في دار الإسلام، ولا قرابة للمسلم إلا تلك التي تنبثق من العقيدة في الله فتصل الوشيجة بينه و بين أهله في الله، ليست قرابة المسلم أباه وأمه وأخاه وزوجته وعشيرته، ما لم تنعقد الاصرة الأولى في الخالق فتتصل من ثم بالرحم"[1]، كما وصف سيد قطب أن العلاقة التي تقوم على صلة الدم والنسب واللون والجنس بأنها نتنة حقيرة جاهلية تعبر عن انحطاط روحي وهو بذلك يتجاوز فطرة الله التي فطر بها الإمسان بحبه لوطنه المرتبط بالجغرافيا وعشيرته المرتبطة بصلة الدم والقربة.

يتجاوز سيد قطب في تحديد مفهوم الوطنية علاقة النسب والدم، حيث يصف هذه العلاقة بأنها نتنة فيقول: "إن عصبية العشيرة والقبيلة والقوم والجنس واللون والأرض عصبية حقيرة متخلفة، عصبية جاهلية، عرفتها البشرية في فترات انحطاطها الروحي، وسماها رسول الله (صل الله عليه وسلم) "أنها منتنة" بهذا الوصف الذي يفوح منه التقزيز والاشمئزاز."[2]

قدم البنا مفهوم جديد للوطن والذي يتكون من الوطن الأم والأقطار الإسلامية وصولاً إلى قيام إمبراطورية الإسلام في العالم أجمع، معتبراً أن العالم هو وطن وهدف الإخوان المسلمين في إحياء دولة الأسلاف التي تشمل الدنيا ، حيث حدد معالم حدود الوطن من وجهة نظر الإخوان المسلمين، في رسالة "نحو النور" حيث قال: "لقد وسع الأسلام حدود الوطن الإسلامي وأوصى بالعمل لخيره والتضحية في سبيل حريته وعزته، فالوطن في عرف الإسلام يشمل: (القطر الخاص أولا؛ ثم يمتد إلى الأقطار الإسلامية فكلها للمسلم وطن ودار؛ ثم يرقى إلى الإمبرطورية الإسلامية الأولى التي شادها الأسلاف؛ ثم يسمو وطن المسلم بعد ذلك كله حتى يشمل الدنيا جميعاً، ألست تسمع قوله تعالى "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة و يكون الدين كله الله".[3]

---

[1] سيد قطب، **معالم على الطريق**، مرجع سابق، ص141.

[2] المرجع السابق، ص145.

[3] رسائل الإمام حسن البنا -https://taimullah.files.wordpress.com/.../d8b1d8b3d8a7d8a6d984 d8a7d984d8a5d98...

يرفض حسن البنا أن تكون رابطة الدم أو الجنس هي أساس العلاقة بين عناصر المجتمع، بل حدد العلاقة التي تقوم على عامل الإيمان والعقيدة حيث قال في رسالة "أيها الشباب": "لا يجوز في عرف الإسلام أن يكون العامل العنصري أقوى في الرابطة من العامل الإيماني، والعقيدة هي كل شيء في الإسلام وهل الإيمان إلا الحب والبغض؟"[1]

لم يكتفِ الشيخ حسن البنا برفض المجتمع القائم على العامل العنصري، بل أخذ خطوة إلى الأمام، حيث قام بتقيسم المجتمع إلى قسمين: قسم يعتقد بما يعتقده الإخوان المسلمين، فهؤلاء يرتبطون مع الإخوان بأقدس رابط، إنه العقيدة، وقسم آخر لم يرتبطوا معهم بنفس الرابط، لكنه سوف يسالمهم ما سالموا الإخوان المسلمين حيث يقول في رسالة "دعوتنا" أن الإخوان المسلمين يرون الناس بالنسبه إليهم قسمين: "قسم أعتقد ما يعتقدوه من دين الله وكتابه، وأمن يبعثه رسوله وما جاء به، وهؤلاء تربطنا بهم أقدس الروابط، رابطة العقيدة وهي عندنا أقدس من رابطة الدم ورابطة الأرض، فهؤلاء هم قومنا الأقربون الذين نحن إليهم ونعمل في سبيلهم ونذود عن حماهم ونقتديهم بالنفس والمال، في أي أرض كانوا ومن أية سلالة انحدروا، وقوم ليسوا كذلك ولم نرتبط معهم بعد بهذا الرباط، فهؤلاء نسالمهم ما سالمونا ونحب لهم الخير ما كفوا عدوانهم عنا، ونعتقد أن بيننا وبينهم رابطة هي رابطة الدعوة، علينا أن ندعوهم إلى ما نحن عليه لأنه خير الإنسانية كلها"[2]، لم يقف البنا عند هذا الحد حيث يقول في رسالة "إلى أي شيء ندعو": "إن الأخوة الإسلامية جعلت كل مسلم يعتقد أن كل شبر من الأرض، فيه أخ يدين بالقرآن الكريم، قطعة من الأرض الإسلامية العامة التي يفرض الإسلام على كل إبنائه أن يعملو لحمايتها وإسعادها، فكان من ذلك أن اتسع أفق الوطن الإسلامي، وسما عن حدود الوطنية الجغرافية، والوطنية الدموية، إلى وطنية المبادئ السامية، والعقائد الخالصة الصحيحة، والحقائق التي جعلها الله للعالم هدى و نوراً، والإسلام حين يشعر أبناءه بهذا المعنى ويقروه في نفوسهم يفرض عليهم

[1] حسن البنا، **رسالة أيها الشباب**، دار الدعوة، سنة النشر 1999، ص86

[2] حسن البنا، **رسالة دعوتنا**، دار الدعوة، سنة النشر 1999، ص22.

فريضة لازمة لحماية أرض الإسلام من عدوان المعتدين وتخليصها من غضب الغاضبين وتحصينها من مطامع المعتدين".[1]

يضيف سيد قطب في ذات السياق، أن ما يجمع ويوحد المجتمع، علاقة وحيدة ترفعه من أدميته وخصائصها إلى خصائص الروح والفكر المتسامي والمثل العليا، هي عقيدة أن "لا إله إلا الله محمد رسول الله" حيث يقول: "حين تكون أصرة التجمع الأساسية في مجتمع هي العقيدة والتصور والفكر ومنهج الحياة، ويكون هذا صادرا من إله واحد، تتمثل فيه السيادة العليا لله، وليس صادراً من أرباب أرضية تتمثل فيها عبودية البشر للبشر، ويكون ذلك التجمع ممثلاً لأعلى ما في الإنسان من خصائص الروح والفكر".[2]

أما حين تكون آصرة التجمع في مجتمع هي الجنس، اللون، القوم، الأرض وما إلى ذلك من الروابط، أن مظاهر الجنس، اللون، القوم، والأرض لا تمثل الخصائص العليا للإنسان، فالإنسان يبقى إنساناً بعد الجنس، اللون، القوم، والأرض، ولكنه لا يبقى إنساناً بعد الروح والفكر، ثم هو يملك بمحض إرادته الحرة، أن يغير عقيدته وتصوره وفكره ومنهج حياته، لكنه لا يملك أن يغير لونه ولا جنسه كما أنه لا يملك أن يحدد مولده في قوم ولا في أرض، فالمجتمع الذي يتجمع فيه الناس على أمر يتعلق بإرادتهم الحرة واختيارهم الذاتي هو المجتمع المتحضر، أما المجتمع الذي يتجمع فيه الناس على أمر خارج إرادتهم الإنسانية فهو المجتمع المتخلف أو المصطلح الإسلامي هو المجتمع الجاهلي.[3]

إن عقيدة التوحيد، هي الجنسية التي يكتسبها الإنسان المؤمن، التي لا تفرق بين أبيض أو أسود، وأن معيار الأفضلية بين أفراد المجتمع هي التقوى والالتزام بتعاليم الدين حيث يقول سيد قطب: "المجتمع الإسلامي وحده هو المجتمع الذي تمثل فيه العقيدة رابطة التجمع الأساسية، والذي تعتبر فيه العقيدة هي الجنسية التي تجمع الأسود، الأبيض، الأحمر والأصفر، والعربي،

---

[1] حسن البنا، **رسالة إلى أي شيء ندعو**، دار الدعوة، سنة النشر 1999، صفحة 50

[2] المرجع السابق، ص150.

[3] المرجع السابق، ص 109.

الروسي، الفارسي والحبشي، وسائر أجناس الأرض في أمة واحدة، ربها الله وعبوديتها له وحده، والأكرم فيها هو الأتقى والكل فيها أنداد يلتقون على أمر شرعه الله لهم ولم يشرعه أحد من العباد."[1]

بينما تعني المواطنة في المفهوم الليبرالي الغربي، فهي العضوية الكاملة المتساوية بين كافة أطياف الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية، بدون أي تميز قائم على معايير تحكمه مثل: الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، يترتب عليها التمتع بسلسلة من الحقوق والواجبات، إلا أن حسن البنا برى أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يتميزون على غيرهم من أعضاء المجتمع، ويرى أنهم في منزلة فوق منزلة غيرهم، وأن على أعضاء الإخوان أن لا يصغروا أنفسهم ويساوا بينهم وبين غيرهم من أفراد المجتمع لأنهم يحملون دعوة فوق جكيع الدعوات.

إنطلاقا مما تقدم فإن حسن البنا ينظر إلى مسألة المساواة بين أفراد المجتمع، بقوله لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين: "أيها الإخوان هذه منزلتكم، فلا تصغروا في أنفسكم، فتقيسوا أنفسكم بغيركم، أو تسلكوا في دعوتكم سبيلاً غير سبيل المؤمنين، أو توازنوا بين دعوتكم التي تتخذ ثورتها من نور الله ومنهاجها من سنة رسول الله، بغيرها من الدعوات التي تبررها الضرورات وتذهب بها الحوادث والأيام"[2]، مضيفاً أن الإخوان لديهم خطة توصلهم إلى طريق الصواب والحق، وأن التجارب هي من تثبت أن تجربة الإخوان هي التجربة الصحيحة بشكل مطلق.

يضيف الشيخ حسن البنا في ذات السياق و مؤكداً أن طريق الإخوان وخطتهم هي الصواب والطريق الصحيح حسب ما أثبتت التجارب في الماضي والحاضر، حيث يقول في

[1] حسن البنا، **رسالة إلى أي شيء ندعو**، مرجع سابق، ص109.

[2] المرجع السابق، ص106.

رسالة "المؤتمر الخامس": "على أن التجارب في الماضي والحاضر قد أثبتت أنه لا خير إلا في طريقكم ولا إنتاج إلا مع خطتكم ولا صواب إلا فيما تعملون."[1]

إلا أن الشيخ البنا وفي إطار إيمانه بصوابية طريق الإخوان المبني على الإسلام يعد نفسه وجماعة الإخوان، بالعمل على تكوين جيل جديد ضمن إطار الفطرة التي تراها جماعة الإخوان المسليمن، حيث يقول في رسالة "المؤتمر الخامس": "أن غاية الإخوان المسلمين تنحصر في تكوين جيل جديد من المؤمنين بتعاليم الإسلام الصحيح يعمل على صبغة الأمة الإسلامية الكاملة في كل مظاهر حياتها" ... "صبغة الله و من أحسن من الله صبغة" سورة البقرة. [2]

إن محاولة البنا تكوين جيل جديد تأتي في إطار موقفه أن من ليس منضوياً تحت لواء الإخوان المسلمين، فإنه ينقصه الكثير من المزايا الإيمانية التي تتمتع بها جماعة الإخوان المسلمين، وهو يرى أن جماعته تمتلك الإيمان المتوقد بينما غيرها من المسلمين إيمانها مخدر، لم يكتفي البنا بأنه وصف أعضاء جماعته بأن لديهم إيمان متوقد، بل تعدى ذلك إلى وصف غيرهم بأن إيمانهم إيمان مخدر نائم، لا يريدون إلى حكم الله ولا أن يعملوا بموجبه، كما هو الحال عند الإخوان المسلمين، وهذا بحد ذاته توصيف غير مقبول، وفيه من التعالي وتصغير الآخر كما يخلق فجوة بين أفراد المجتمع.

يرى حسن البنا في رسالة "دعوتنا": أن "الفرق بيننا و بين قومنا بعد اتفاقنا في الإيمان بهذا المبدأ، أنه عندهم إيمان مخدر نائم في نفوسهم لا يريدون أن ينزلوا على حكمه ولا يعملوا بمقتضاه، في حين أنه إيمان ملتهب مشتعل قوي يقظ في نفوس الإخوان المسلمين"[3]، لم تكن هذه وجهة نظر البنا حيث يرى سيد قطب أن وظيفة الإسلام العمل على تغير منهجية التفكير وتوحيد رؤية المجتمع في إطار منهج رباني لا يتفق مع منهج البشر.

---

[1] حسن البنا، **رسائل المؤتمر الخامس**، دار العودة، سنة النشر 1999، ص161.

[2] المرجع السابق، ص169.

[3] المرجع السابق، ص16.

إنطلاقاً من هذا التصنيف فإن سيد قطب يرى أن وظيفة الإسلام تنحصر في اعتناق العقيدة الإسلامية، بل تتعداها إلى أن يغيروا منهجية التفكير، وتوحيد الرؤى ضمن إطار منهج رباني لا يتفق ومنهج البشر حيث يقول: "لم تكن وظيفة الإسلام أن يغير عقيدة الناس ودوافعهم فحسب ولكن وظيفته كذلك أن يغير منهج تفكيرهم وتناولهم للتصور وللواقع ذلك أنه منهج رباني مخالف في طبيعته كلها لمناهج البشر القاصرة الهزلية"[1]، إن هذه الرؤية للمجتمع من سيد قطب فيها إلغاء لخاصية الاختلاف في الفهم والرؤية والتصور لدى البشر، فلا يمكن لمجتمع أن يكون لديه رؤية واحدة تنحصر في رؤية الإخوان، فالله خلق الناس وهم مختلفون ولو أراد أن يوحدهم في رؤية واحدة لفعل وهو ما يرفضه سيد قطب.

يضيف سيد قطب "نحن لا نملك أن نصل إلى التصور الرباني وإلى الحياة الربانية إلا عن طريق منهج تفكير رباني، كذلك المنهج الذي أراد الله أن يقيم منهج تفكير الناس على أساسه ليصحح تصورهم الاعتقادي وتكوينهم الحيوي"[2]، ومن وجهة نظر قطب أن توحيد رؤية المجتمع هي طريق سيادة الدنيا وسبيل إسعاد البشرية، وفي هذه الرؤية إجبار وقهر لأفراد المجتمع على قبول رؤية محددة واحدة هي رؤية الإخوان علماً أن الإختلاف في الإسلام مطلوب وهو رحمة للناس، فكيف لقطب أن يوحد رؤية المجتمع ضمن رؤية.

إن تغير منهج تفكير أطياف المجتمع ضمن منهج رباني، سوف يؤدي إلى سيادة الدنيا، و إسعاد البشرية، حيث يقول البنا في رسالة "إلى أي شيء تدعو": "مهمتنا سيادة الدنيا وإرشاد الإنسانية كلها إلى نظم الإسلام الصالحة وتعاليمه التي لا يمكن بغيرها أن يسعد الناس"[3]، لم يكتفي قطب بما تقدم فهو أخرج كل مسلم من إسلامه في حال خالف رؤية الإخوان وقسم المجتمع إلى قسمين، قسم الإيمان الرباني، وقسم لا يقر بعقيدة الإسلام حتى لو ادعا ذلك، هنا لابد من الإشارة إلى ما يقوله سيد قطب، حول أفراد المجتمع الواحد أنه على أصحاب الدعوة الإسلامية أن يدعو الناس إلى اعتناق العقيدة الإسلامية، حتى لو كانوا يدعون أنفسهم مسلمين

---

[1] حسن البنا، **رسائل المؤتمر الخامس**، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع السابق، ص42.

[3] المرجع السابق، ص34.

وهو بذلك يؤسس إلى مفهوم شديد الخطورة بتقسيم المجتمع إلى قسمين: الأول، يرى بـــه ســـيد قطب القسم الإيماني الرباني، بينما يرى في القسم الآخر أنه لا يقر بعقيدة "لا إله ألا الله"، حتـــى لو ادعى أنه مسلم وتشهد له شهادة الميلاد بذلك يقول: "كذلك ينبغي أن يكون مفهوماً لأصـــحاب الدعوة الإسلامية، أنهم حين يدعون الناس لإعادة إنشاء هذا الدين يجب أن يـــدعوهم أولاً إلـــى اعتناق العقيدة، حتى لو كانو يدعون أنفسهم مسلمين، وتشهد لهم شهادات الميلاد بأنهم مسلمون، يجب أن يعلموهم أن الإسلام هو أولاً إقرار عقيدة لا أإلـــه إلا الله، بمـــدلولها الحقيقـــي، وهـــو الحاكمية لله في أمرهم كله وطرد المعتدين على سلطان الله بإدعاء هذا الحق لأنفسهم، إقرارهـــا في ضمائرهم وشعائرهم وإقرارها في أوضاعهم وواقعهم، ولتكن هذه القضية هي أساس دعـــوة الناس إلى الإسلام، حيث كانت هي أساس دعوتهم إلى الإسلام أول مرة." [1]

بذلك يؤسس سيد قطب إلى فرز المجتمع إلى مجتمع إسلامي وآخر جـــاهلي، لا يطبـــق قانون المجتمع الإسلامي الذي يريده سيد قطب "الإســـلام لا يعـــرف إلا نـــوعين إثنـــين مـــن المجتمعات، مجتمع إسلامي ومجتمع جاهلي، المجتمع المسلم هو الذي يطبق فيه الإسلام، عقيدة وعبادة وشريعة ونظاماً وخلقاً وسلوكاً، والمجتمع الجاهلي هو المجتمع الذي لا يطبق فيه الإسلام ولا تحكمه عقيدته وتصوراته وقيمه وموازينه ونظامه وشرائعه وخلقه وسلوكه"[2]، وبذلك أســـس قطب لمفهوم جد خطير وهو مفهوم التكفير، مما يرسخ الفرقة والشقاق بـــين أفـــراد المجتمـــع، ويعطي الحق لفئة أن تكفر من لا يتفق معها في تصـــوراتها وهـــذا مخـــالف حتـــى للتصـــور الإسلامي، فالإسلام يمكن أن يفهم حسب الظروف والبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولا يقتصر فهم الإسلام على قراءة واحدة.

ليس المجتمع الإسلامي هو الذي يضم أناساً ممن يسمون أنفسهم مسلمين، بينما شـــريعة الإسلام ليست هي قانون هذا المجتمع، وأن صلى وصام وحج البيت الحرام، ولـــيس المجتمـــع

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص ص35-36.

[2] المرجع السابق، ص105.

الإسلامي هو الذي يبتدع لنفسه إسلاماً من عند نفسه، غير ما قرره الله سبحانه وفصله رسوله الله (صل الله عليه وسلم)، ويسميه مثلاً الإسلام المتطور.[1]

يريد سيد قطب أن يغير الواقع هذا المجتمع ضمن إطار ما يؤسس له من تصورات ومناهج ورؤى قد استقر عليها رأي الجماعة، دون أن يكون لباقي أفراد المجتمع أي رأي مما يحرم المجتمع من حرية التفكير والاجتهاد، ويحصر الحقيقة ضمن رؤية الإخوان المسلمين، يقول سيد قطب: "لا بد لنا من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي، والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية، والقيادة الجاهلية، في خاصة نفوسنا، ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع المجتمع الجاهلي، ولا أن ندين بالولاء له، فهو بهذه الصفة، صفة الجاهلية غير قابل لأن نصطلح معه، أن مهمتنا أن نغير من نفوسنا أولاً لنغير هذا المجتمع أخيراً"[2]، حيث حدد قطب مهمته أن يغير واقع المجتمع رأساً على عقب، لأن واقع المجتمع يصطدم بالمنهج الإسلامي، فهو يريد أن يفرض قيمه وتصوراته على المجتمع ليس كل من لا يعتنق الإسلام فقط بل يريد أن بفرض تصوراته على المسلمين قبل غيرهم ضمن إطار تصوراته.

كما يبين قطب ذلك بقوله: "أن مهمتنا الأولى هي تغيير واقع هذا المجتمع، مهمتنا هي تغيير هذا الواقع الجاهلي من أساسه، هذا الواقع الذي يصطدم، اصطداما أساسيا بالمنهج الإسلامي وبالتصور الإسلامي، والذي يحرمنا بالقهر والضغط أن نعيش كما يريد لنا المنهج الإلهي أن نعيش، إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته، وأن لا نعدل نحن من قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيراً لنلتقي معه في منتصف الطريق، كلا إننا وإياه على مفترق الطريق، وحين يسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق"[3]، يدعو قطب إلى الاستيلاء على المجتمع الجاهلي وعلى عاداته وتقاليده، لأنه لا يرى في هذا المجتمع غير الشر، وهو بذلك يضع بذور الشقاق والإختلاف بين مكونات المجتمع بشكل يقضي على الوحدة المجتمعية، ويؤسس لمفهوم أفضلية الإخوان على غيرهم.

---

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص105.

[2] المرجع السابق، ص 19.

[3] المرجع السابق، ص19.

على المجتمع الذي يريده سيد قطب أن يستعلى على هذا المجتمع الجاهلي وعلى كل قيمه وعاداته وتقاليده لأنه لا يرى في هذا المجتمع إلا كل شر، ولا يرى فيه إي صفة إيجابية، لا بل يصف هذا المجتمع بالمجتمع الجاهلي الأكثر ظلماً من العصور الجاهلية الأولى، يقول سد قطب في "معالم في الطريق": "نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية، تصورات الناس وعقائدها عاداتهم وتقاليدهم موارد ثقافتهم، فنونهم آدابهم، شعائرهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، مراجع إسلامية وفلسفة إسلامية وتفكيراً إسلامياً هو كذلك من صنع هذه الجاهلية"[1]، لا يتوقف الأمر عند قطب فقط، بل سبقه البنا، يحدد أن كل من هو خارج الإخوان قد فقد الإسلام في نفسه وقلبه، وهم بذلك لا يستطيعون أن يدعو إلى الإسلام لأنهم ليسوا مسلمين.

يقول حسن البنا في رسالة الإخوان المسلمين تحت "راية القرآن عن الحكام": "فإن قوماً فقدوا الإسلام في أنفسهم وبيوتهم وشؤونهم الخاصة والعامة لأعجز أن يفيضوه على غيرهم، ويتقدم بدعوة سواهم إليه، وفاقد الشيء لا يعطيه."[2]

بينما تقوم المواطنة في المفهوم الليبرالي الغربي على أساس المشاركة بين فئات المجتمع الواحد، ضمن إطار المصالح المشتركة، والأهداف المشتركة، والمصير المشترك الذي يتفق عليه الجميع بما يحقق لهم ما يريدون من أهداف، إلا أن سيد قطب يرى أن المجتمع لا يمكن له أن يخرج عن إطار العقيدة في تحديد الأطر السلوكية التي ينتهجها المجتمع، والنشاط الإنساني وبحركة التاريخ إلا ضمن إطار ما تراه العقيدة، وهو ما لا يتفق مع خاصية المشاركة الإنسانية التفاعلية الإنسانية القائمة على المصالح الدنيوية المشتركة.

ينكر سيد قطب على المجتمع أن يضع قوانينه وشرائعه، ويرى أن ذلك هو إعتداء على وحدانية الله وألوهيته، علماً أن الدين الإسلامي يحض المسلمين على الإجتهاد في الأمور الظنية، وأعطى لمن إجتهد وأصاب أجرين، ولمن أخطأ أجر حيث يقول: "فإيما بشر إدعى لنفسه سلطان

---

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص ص17-18.

[2] حسن البنا. مرجع سابق، ص105.

التشريع للناس من عند نفسه فقد إدعى الألوهية إختصاصاً وعملاً، سواء إدعاها قولاً أم لم يعلن هذا الإدعاء، وأيما بشر أخر اعترف لذلك البشر بذلا الحق فقد اعترف له بحق الألوهية سواء سماها باسم أو لم يسمها."[1]

يرى سيد قطب أن منهج الإسلام الرباني يعطي أصحاب الدعوة مناهج تفكير خاصة بهم، تخلصهم من مناهج التفكير الدنيوية التي تفسد العقول والقلوب، ويحصر نفسه بما يقول أنه منهج رباني، يقول سيد قطب: "أن وظيفة المنهج الرباني أن يعطينا نحن أصحاب الدعوة الإسلامية منهجاً خاصاً للتفكير، يبرأ به من رواسب مناهج تفكير الجاهلية السائدة في الأرض والتي تضغط على عقولنا وتترسب في ثقافتنا فإذا نحن أردنا أن نتناول هذا الدين بمنهج تفكير غريب عن طبيعته من مناهج التفكير الجاهلية الغالبة، كنا قد أبطلنا وظيفته التي جاء ليؤديها للبشرية، وحرمنا أنفسنا فرصة الخلاص من ضغط المنهج الجاهلي السائد في عصرنا، وفرصة للخلاص من رواسبه من عقولنا وتكويننا".[2]

يريد سيد قطب أن يخلق المجتمع المسلم الذي يريده ويراه حسب ما هو تصور واعتقد، إنه يريد المجتمع الذي يقر بالعبودية لله وهو بذلك قد تجاهل الطبيعة البشرية في الإختلاف والتباين، حيث يقول: "هذا هو المجتمع المسلم، المجتمع الذي يمثل العبودية لله وحده في معتقدات أفراده وتصويراتهم، كما تتمثل في شعائرهم وعبادتهم، كما تتمثل في نظامهم الجماعي وتشريعاتهم، وأيما جانب من هذه الجوانب تختلف عن الوجود فقد تخلف الإسلام نفسه عن الوجود لتخلف ركنه الأول وهو شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله"[3]، هنا يصطدم سيد قطب بالمجتمع القائم على التعددية والاختلاف في وجهات النظر والرؤى، فالمجتمع المصري مجتمع متعدد الديانات والمعتقدات، وهو ينكر على الآخرين حريتهم في ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية، ويلغي كينونتهم ويحاول إذابتها فيما يراه من تصورات، ومعتقدات، وهذا التوجه يختلف بشكل مطلق مع تجربة مجتمع المدينة التي إقامها رسول الله (صلى الله عليه

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص80.

[2] المرجع السابق، 43.

[3] المرجع السابق، ص85.

وسلم) حيث أقر دستور المدينة والذي أعطى لكل مكونات هذا المجتمع حقوقه السياسية والمدنية بشكل مطلق، وهو ما أطلق عليه هذه الصحيفة المتساون مع الحقوق والواجبات، دون أن بفرض عليهم الالتزام بالإسلام وإنما التزم الجميع بمصلحة مجتمع المدينة على اختلافه.

مما تقدم وحتى تكون الصورة أكثر وضوحاً وأكثر جلاءاً، وحتى نستطيع أن نرى الأمور في نصابها، وكيف يرى الإسلام مكونات المجتمع وشرائحه هل بعين التميز المحابي أم بعين الدين الواثق المتسامي والمترفع الذي ينصف الناس ويضعهم في منازلهم التي يستحقونها، فكان لا بد من الرجوع إلى صحيفة المدينة إلى أول دستور وضعه الرسول الكريم، محمد (عليه الصلاة والسلام) عندما استقر به المقام وأسس أول دولة إسلامية في المدينة المنورة.

2.2.3 صحيفة المدينة ودولة المواطنة

يقول الدكتور محمد عمارة لقد استند ذلك الدستور إلى سن التكافل بين رعية الأمة وجماعتها في مختلف الميادين، سواء كانت تلك الميادين مادية أو معنوية، فالأمة متكاملة متضامنة في الحق (وأن النصر لمظلوم) وهي متكافلة في المساواة القانونية (ذمة الله واحدة والمؤمنون يجير عليهم أدناهم)، وهذه الأمة متكافلة متضامنة –كذلك– في المعاش والأموال فهي مع المفرح – أي المثقل بالدين – حتى يتحرر من الدين الذي يثقل كاهله.[1]

رغم أن الحاكم للدولة كان النبي – صل الله عليه وسلم –، وعليه نزل الوحي من السماء بالقرآن الكريم، أي أنه جمع "الولاية الزمنية" إلى "النبوة والرسالة" إلا أن هذه الدولة لم تكن "دولة دينية" بالمعنى الذي عرفته مجتمعات غير إسلامية وفلسفات غير إسلامية فهذا الدستور قد تميز عن القرآن وأن لم يخالف وجهته ومبادئه، ورعية هذه الدولة لم تقف عن الجماعة الأمة المؤمنة بل كانت رعية سياسية، اتخذت من المعيار السياسي والإطار السياسي ميزاناً حددت وميزت به الرعية من الإنهيار، فهى قد شملت إلى جانب الجماعة المؤمنة بالإسلام سكان يثرب المدينة ومن ألفهم، ومن لحق بهم بمن فيهم من العرب الذين تهودوا، ومن اليهود والعبرانيين

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص85.

الذين حالفوا الأوس والخزرج، وكذلك الأعراب الذين أسلموا ولم يدخل الإيمان بعد إلى قلوبهم.[1]

لقد استخدم هذا الدستور مصطلح الأمة – بمعنى الرعية السياسية المتعددة الديانات – (فالمؤمنون أمة واحدة من دون الناس ... ولليهود دينهم وللمسلمين دينهم)، فقررت التسوية في المواطنة وحقوقها وواجباتها التي تحكمها مرجعية الإسلام. [2]

إن صحيفة المدينة التي تم التعاقد عليها بين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبين أهل يثرب من اليهود وعبدة الأوثان أنها ركزت على مجموعة من الحقائق:

1. الصحيفة جاءت لتنظيم العلاقة بين المكونات البشرية للمدينة المنورة، و إعطاهم صفة الأمة المتكاملة المتضامنة، في المعاش والأموال فهي مع المفرح إلى المثقل بالديون حتى يتحرر من دينه، وأمة هذه الدولة تصد العدوان مجتمعين مع بعضهم البعض كجسد واحد.

2. أمة الدولة الجديدة هم خليط من المسلمين واليهود وعبدة الأوثان، كفل لهم دستور الأمة الجديدة، حرية العبادة، وحرية الإعتقاد بشكل متساوٍ دون إجحاف، وحسب ما يرغبون دون أن يشكل ذلك أي حساسية لأي طرف.

3. أن الصحيفة حددت وطن هذه الصحيفة وحددتها بالمدينة المنورة (يثرب)، وأطلقت عليهم رعية الدولة دون اطلاق أي تفصيل لمكونات هذه الرعية، بما يحقق مبدأ المساواة بين الجميع دون وصف أي نعت من الصفات على غير المسلمين، إنما أعطتهم صفة الرعية التي تقابل المواطن في الدولة الحديثة.

4. استناداً إلى رؤية محمد عمارة بأن الصحيفة صيغت بشكل تشاوري بين جميع الأطراف فهي ثمرة مباحثات ومداولات بين جميع الأطراف، فالصحيفة تنظم شؤون الدولة وتصنف العلاقة الدنيوية بين رعيتها.

---

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص85.

[2] المرجع السابق.

5. إن القرآن الكريم فيه المبادئ، و به الروح والمقاصد والضوابط والغايات وليس هو نص الدستور، وذات مواده، وعين قوانينه، فوجود القرآن لا يغني عن نظام الدولة –الدستور– الذي يضبط القواعد وينظم الحقوق ويحكم العلاقات، ويصوغ جميع ذلك صياغة دستورية محكمة الدلالة بينة الحدود. [1]

6. لم تصنف الصحيفة أهل المدينة توصيفات مرتبطة بعقيدتهم، ولم تعطي المسلمين حق أكثر من غيرهم، ولم تفرض على غير المسلمين منهج الإسلام، بل تعاملت مع الجميع على أنهم رعية الدولة في المدينة، و هذا يقودنا إلى رؤية جديدة لمفهوم المواطنة، يختلف عن تصور جماعة الإخوان المسلمين، تستحق النظر إليها والتعامل معها ضمن إطار المتغيرات الجديدة التي حلت على العرب والمسلمين في العصر الحديث، حيث خضعت البلاد الإسلامية إلى الاحتلال الأجنبي مما أخضع البلاد والعباد لحكم المحتل، وفرض على جميع شرائح المجتمعات العربية والإسلامية أن تهب للدفاع عن أرضها، والذود عن حياضها، والنضال لتحرير هذه البلاد من ظلم المستعمر، دون أن تكون لأي فئة أفضلية على الأخرى، حيث تشارك جميع المسلمين والمسيحين وغيرهم في الدفاع عن البلاد العربية والإسلامية، وجعل جميع الديانات والطبقات تقع في خانة الشعب المحتل.

يقول الشيخ عصام تليمة في هذا السياق وموقفه من المواطنة: أن لغير المسلمين في الدولة الإسلامية مكاناً ومكانة، يعامل بها بكل إنصاف وعدل، باعتباره مواطناً له ما للمسلم وعليه ما على المسلم، وهذا ما تؤكد عليه الجماعات الإسلامية التي تعمل في الشأن العام.[2]

3.2.3 موقف الإسلام من مبدأ المواطنة

عندما هاجر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة فوجد في المدينة غير المسلمين سكنوا المدينة منذ القدم، وهم أهلها وسكانها، فمنهم من كان صاحب دين ومنهم المشرك. فأي دولة لها أركان: من حيث الشعب، والأرض أو الوطن، والسلطة السياسية، فالشعب هو كل من

[1] www.shatharat.net/vb/showthread.php?=1518

[2] عصام تليمة. **الخوف من حكم الإسلام. بيروت:** الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ،2011: ص 90.

سكن المدينة من مسلمين ومشركين ويهود، والوطن هو المدينة، والسلطة السياسية شخص الرسول عليه الصلاة والسلام.

حكم الدستور "صحيفة المدينة" العلاقة بين المسلمين وغيرهم، فلم يتجه فكر النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى رسم سياسة للأبعاد أو المصادرة أو الإلغاء بل قبل عن طيب خاطر، ووحد اليهود والوثنيين، وعرض على الفريقين أن يعاهدهم معاهدة الند للند، على أن يكون لهم دينهم و له دينه.

فكانت وثيقة المدينة التي نظمت العلاقة بين المسلمين واليهود، حيث إعتمد فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) مبدأ المواطنة الكاملة التي يتساوى فيها المسلمون مع غيرهم من ساكني المدينة المنورة. [1]

لقد اعتبرت صحيفة المدينة اليهود وهم أهل كتاب سكنوا المدينة من مواطني الدولة الإسلامية، وعنصراً من عناصرها، ولذلك قيل في الصحيفة: "أنه من تبعنا من اليهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين، ولا متناصر عليهم"، ثم زاد هذا الحكم وضوحاً حين قال: "إن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين".[2] لقد اعتبر الإسلام أهل الكتاب الذين يعيشون في دولة المدينة، مواطنين، وأنهم أمة مع المؤمنين، ما داموا قائمين بالواجبات المترتبة عليهم، فاختلاف الدين ليس سبباً للحرمان من المواطنة.[3]

لقد أكدت الوثيقة على استبدال مفهوم الفرقة والصراع بين الشعوب، بمفهوم الأمة القائم على الوفاق و التعايش مع حفظ الخصوصيات، حيث تكون في المدينة مجتمع تتعدد فيه علاقات الإنتماء إلى الدين والجنس، ولكن تتوحد فيه علاقة الإنتماء إلى الأرض المشتركة، أرض الوطن.

---

[1] عصام تليمة، مرجع سابق، ص94.

[2] المرجع السابق، ص96.

[3] المرجع السابق، ص97.

يقدم الشيخ عصام تليمة رؤية جديدة تستحق الاهتمام في مفهوم المواطنة وحقوق غير المسلم: أما عن حقوق غير المسلم السياسية، فهناك أمر مهم في قضايا الحكم و السياسة ، و مدى تمتع غير المسلم من حقوق فيها ، فما أراه أنه يتساوى مع غير المسلم، من حيث تولي الوزارة أو تولي رئاسة الدولة، ورد ذلك إلى اختيار الناس، فإن رشحه الناس ونال أغلبية الأصوات فله ذلك، وعلينا أن نتذكر أمراً مهما يفصل في هذه القضية بلا جدال كبير، أن الحكم عقد بين الأمة والحاكم، وأن العقد شريعة المتعاقدين، وقد كان عقد الأمة الأول منذ قيام الخلافة، أن يكون الحاكم مسلماً، وارتضت ذلك الأمة بكل أطيافها، ثم سقط هذا العقد بسقوط الخلافة الإسلامية، واحتلت البلاد الإسلامية، وتعاون على تحريرها المسلمين وغير المسلمين، وحل عقد جديد هو عقد المواطنة الذي بنيَ على المساواة بين أفراد الدولة ومواطنيها جميعاً، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية أو السياسية، وجاء عقد ثورة المصريين في 25 يناير ليؤكد هذا العقد الجديد.

أما مسألة تولي غير المسلم الرئاسة، فهي ليست معضلة كما يتصور البعض لأن الحكم عقد بين الأمة والحاكم، وكان عقد الأمة أن يكون الحاكم مسلماً، وارتضاه الجميع مسلمين وغير مسلمين، وعندما سقطت الخلافة الإسلامية عام 1924، قام على تحرير الأوطان أهل الوطن جميعاً مسلمين وغير مسلمين، فسقط العقد القديم، وجاء عقد جديد، بنى على أساس المواطنة، فمن جاءت به صناديق الانتخابات قبلناه حاكماً وفق العقد الجديد الذي ارتضيناه جميعا.

أسس الشيخ عصام تليمة لمفهوم جديد يستحق الكثير من الدراسة والتدقيق لترسيخ معالم جديدة ومفهوم جديد للدولة، في البلاد العربية والإسلامية. بناء دولة حديثة ذات مؤسسات، تحد من دور الحاكم الفرد، ويصبح هذا الحاكم منفذاً للدستور، وحامياً للقانون وحارساً للقيم، بحيث يكون بمن يملك ولا يحكم وهو جزء صغير من ألة كبيرة هي المؤسسات الدستورية.

يختار الشعب من يحكمه عن طريق الانتخابات، بحيث يرضى الجميع بنتائج الانتخابات، كان رجلا أم امرأة، مسيحياً أو مسلماً، علمانياً أو ليبرالياً كائناً من كان، المهم أن نوجد نظاماً يلتزم به الجميع، ويشرف على تنفيذه الرئيس المنتخب، وتكون جموع الشعب رقيباً على الرئيس، فإن قام بمهمته خير قيام له الشكر والثناء، وإن أخطأ، يخضع لقوانين المؤسسات

الدستورية في تصحيح خطأه. ومعيار هذه العملية هو معيار الكفاءة، كفاءة من توليه المنصب متى وجدناه طالبنا أن يكون المنصب من حقه.

3.3 تغير الأدوار السياسية داخل الجماعة

لقد كانت الساحة السياسية مؤهلة لخطاب مختلف يتناغم مع حمى التغيرات التي اجتاحت البلاد، فكانت لحظة صعود نادرة للتيار الاصلاحي في الإخوان، عززت مواقعه داخل الحياة السياسية المصرية في ظل ازدياد الطلب المحلي والعالمي على هذا الخطاب الاصلاحي وقد ظهر التيار المحافظ داخل الجماعة متغاضياً عن هذه التطورات في الخطاب، طالما كانت قادرة أن تكسب الجماعة مناطق نفوذ جديدة وجمهوراً كان بعيداً عنها تقليدياً، وطالما كان تيار المحافظين التنظيميين متأكداً أن بإمكانه التحكم في مسار الأفكار الاصلاحية بتصديرها للخارج الذي يبحث عنها دون أن يخاطر بنزولها إلى قواعد التنظيم الذي يتحكم المحافظون في مفاصله الرئيسية، وأقنية التكوين والتثقيف داخله، ناهيك أن هذه الأفكار ساعدت على نحو ما في تبييض وجه الإخوان في قضايا شائكة كانت على الدوام مصدراً للجدل بين أجنحة الجماعة وتوجهاتها المختلفة مثل المرأة والأقباط، وما يتصل بمسألة المشاركة السياسية.[1]

لقد حاول الأخوان المسلمين استغلال مشهد الانفتاح السياسي مطلع القرن الحالي، بتأكيد وجودهم السياسي، وإضفاء الشرعية عليه من خلال رغبتهم بترخيص حزب سياسي، لذا قدموا ما من شأنه أن يدعم هذا الخيار، ليس للرأي العام الداخلي فقط، بل والرأي العام العالمي والدولي، الذي كان وقتها ضاغطاً في إتجاه الاصلاح وفرضه على دول المنطقة، لذلك ألقى مناصروا خيار الحزبية داخل الجماعة بكل ما لديهم، فقبلوا بالتحول من جماعة عالمية شاملة إلى حزب سياسي وطني، واعلنوا قبولاً قاطعاً بالديمقراطية، وما يترتب عليها من رقابة مجتمعية على الجماعة، وقبلوا بالمواطنة أساساً للحقوق السياسية بما يضمن مبدأ تساوي المرأة وغير المسلم في كل الحقوق السياسية بما فيها رئاسة الجمهورية بل تجاوز الأمر الشأن الداخلي، لتقديم تطمينات في القضايا الدولية المؤثرة، ومنها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوضع "إسرائيل"،

[1] حسام تمام. **الأخوان المسلمين سنوات ما قبل الثورة.** القاهرة: دار الشروق. 2012: ص20.

وبذلك شكلت هذه التطورات بعضاً من ملامح أجندة الإصلاح السياسي كما تبناها الاصلاحيون داخل الجماعة.[1]

1.3.3 الإخوان المسلمون بين تيار العمل الاصلاحي وتيار العمل التنظيمي

يوجد تياران كبيران يقتسمان جماعة الأخوان المسلمين الأول تيار العمل العام أو المتفتح؛ وهو الذي تكون في فضاء العمل الطلابي والنقابي والسياسي المفتوح، الذي ظل يرسم وجه الجماعة في الحياة العامة، والثاني هو تيار العمل التنظيمي؛ الذي يدير البناء التنظيمي للجماعة، ويمسك بمفاصلها ويتولى مسؤولة التجنيد، وتحديد مراتب العضوية ودرجاتها، ويضع مناهج التثقيف والتكوين الداخلي، وهو تيار يوصف بالمحافظ.[2]

يوصف تيار العمل العام: أنه متوجه بطبعه إلى فضاء المجتمع المفتوح، ومزاجه أقرب للانفتاح والتفاعل الإيجابي المستمر مع المجتمع وتياراته المختلفة، فيما التيار الآخر(العمل التنظيمي) يتوجه دائماً للداخل حيث يقيم عالمه الخاص الذي يربي فيه "الطليعة المؤمنة"، ويعلق آمال ومسؤوليات إصلاح المجتمع والأمة.[3]

يشير أبو العلا ماضي، أن خطة الأخوان في عهد المرشد الثالث عمر التلمساني كانت تهدف إلى بناء تنظيم سياسي جماهيري علني، وقد سعى لتحويل الجماعة من النمط "التضامني" إلى النمط التمثيلي، والفارق بين النمطين كبير.[4]

ويوضح أسامة الغزالي حرب في كتابه "الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث" بالقول: "الجماعة التضامنية ذات طابع احتكاري تسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وتتميز علاقتها مع المجتمع بطابع توجيهي، فتسعى – إذا كانت خارج السلطة – إلى تكثيف الاحتجاج

---

[1] حسام تمام، مرجع سابق، ص21.

[2] المرجع السابق، ص23.

[3] المرجع السابق، ص24.

[4] المرجع السابق، ص 25.

بهدف الاطاحة بالنظام القائم أو الضغط عليه أما إذا كانت في السلطة فإنها تدفع المجتمع نحو أهدافها."

بصياغة أخرى تتعامل الجماعة أو الحزب التضامني مع الدستور خارجياً، وتقبل النظام القانوني قسراً، وتستخدم آلياته للقضاء عليه، وحين تصل إلى السلطة تخضع الدولة برمتها إلى أهدافها، أما الحزب التمثيلي فذو طابع تعددي يسمح بالتنافس الحزبي في إطار نسق تنافس تعددي سياسي ، ويحترم أطره الدستورية وقواعده الإنتخابية" [1]

2.3.3 محددات ميزان القوة داخل الجماعة

أن خطاب الاصلاح لدى الإخوان أصبح متأثر بالسياق المحيط به، وبالتفاعلات داخل الجماعة، فالتعديلات الدستورية التي اعتمدها النظام المصري في مارس/ آذار 2007 حسمت بوضوح خيار استبعاد الإخوان المسلمين من الشرعية، بل وحتى من الحضور السياسي مستقبلاً، فقد تضمنت على وجه الخصوص، قصر الترشيح لانتخابات الرئاسة على رؤساء الأحزاب المرخص لها فعلياً، وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات.[2]

على إثر إجراءات الحكومة بدأت عملية نزع الشرعية عن كل الأفكار الإصلاحية من خلال العودة التدريجية للتيار التنظيمي المحافظ، حيث قام هذا التيار بالتعميم على كافة قواعد الجماعة، تقول فيه إن المقولات "الاصلاحية" التي ملأت فضاء ربيع القاهرة، كانت في أفضل الأحوال مجرد اجتهادات لأصحابها غير معتمدة من الجماعة، وأن الجماعة ستدرسها وتبت فيها لاحقاً، ثم قيل أنها آراء شخصية وأن أصحابها لم يرجعوا فيها للجماعة، ثم قيل أنها تمثلهم وحدهم ولا تعبر عن الجماعة.[3]

---

[1] عبد الرحمن علي. **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحيفة والمعلومات. د ت: ص ص233-234.

[2] حسام تمام. مرجع سابق، ص24.

[3] المرجع السابق، ص25.

جاءت الصيغة النهائية للبرنامج السياسي عام 2007 على سبيل المثال لا الحصر، لتكشف أن القرار النهائي وعند المحك وفي المراحل المفصلية هو بيد التيار التنظيمي المحافظ. فالمراقب للتطورات التي واكبت صياغة البرنامج والأجواء التي أحاطت بها، يتأكد أن الصياغات الأولى كانت تعبر عن التوجهات العامة لتيار العمل العام الإصلاحي الذي تراجع أمام نفوذ التيار المحافظ بعد أن اتخذ النظام المصري إجراءات مشددة ضد جماعة الإخوان المسلمين.

أستند الباحث في تفسيره وتحليله لموقف الإخوان في قضايا الحكم على برنامج عام 2007، فالبرنامج جاء في خمسة أبواب تتناول مبادئ وتوجهات الحزب المراد تأسيسه متبوعة، بشكل الدولة، والنظام السياسي، ونظام التعليم، والتنمية السياسية والاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والنهضة الثقافية، فكان الطرح البرنامجي عام، دون تناول أي قضية بشكل تفصيلي تساعد على فهم التوجهات السياسية للجماعة بشكل واضح، مما دعا إلى توجيه الانتقادات الموجهة للجماعة من قبل المعارضة.

أجاب برنامج الإخوان المسلمين في عام 2007 على جزء من التساؤلات التي طرحت على الجماعة، حول رؤاها ومواقفها السياسية، إلا أن إجابة الإخوان وشروحهم للبرنامج ترتب عليها عاصفة من الجدل والنقاش، حول نقطتين مهمتين، الدعوة إلى استحداث هيئة منتخبة من كبار علماء الدين، واستثناء النساء والأقباط من منصبي الرئاسة ورئاسة الوزراء، حيث انقسم الإخوان أنفسهم حول البرنامج بين مؤيد ومعارض، وقد ظهر على سطح العلاقات الداخلية للإخوان المسلمين رؤيتان متناقضتان، ارتبطت أولها بالنائب الأول للمرشد محمد حبيب، والثانية بعضو مكتب الإرشاد عبد المنعم أبو الفتوح، في حين دافعت وجهة النظر الأولى عن النصوص الخلافية الواردة في البرنامج حول هيئة كبار علماء الدين، وأهلية الأقباط والنساء لمنصبي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء انتقدتهم وجهة النظر الثانية، مشددة على أن مثل هذه المواقف لا تعبر عن الاجماع داخل الجماعة.[1]

[1] www.carnegie-mec.org/experts/?fa-584 ساعة الدخول 5:00 بتاريخ 2015/9/1

4.3 الموقف من الأقباط و المرأة في برنامج 2007

استثنى برنامج الإخوان المسلمين عام 2007 الأقباط والنساء من تولي المناصب العليا في الدولة من غير المسلمين والنساء، وقد برر الإخوان هذه الخطوة بالاستناد إلى أحكام الشرع حول شروط أهلية الحاكم وارتباط دوره بواجبات دينية، وإنتمائه الإسلامي ومن ثم أن يكون ذكراً.

أما الباب الثاني في البرنامج فتحدث عن "الدولة" "والنظام السياسي" "والواجبات الدينية" المنوطة برأس الدولة، وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، متبوعاً بنص صريح على استبعاد غير المسلم والنساء من منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.[1]

رأي بعض قيادات الإخوان أن هذا الموقف ينسجم مع الأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية، وقد رفضه فريق آخرين شدد أعضاؤه على تناقض الأقصاء مع مبدأ المواطنة المدنية المقبولة لدى جميع القوى الفاعلة بالحياة السياسية.

كما أن نزع الأهلية عن الإقباط والنساء لا مردود عملي له في مجتمع محافظ كالمجتمع المصري، ذي أغلبية إسلامية، فاحتمالية أن ينتخب غير المسلم أو إمرأة لرئاسة الجمهورية أو لرئاسة الوزراء، تكاد تكون معدومة.[2]

في مقدمة الباب الأول من برنامج الإخوان المسلمين فإن الإخوان يدعون إلى شحد كل طاقات وخبرات الوطن دونما إقصاء لأي فئة أو فصيل، ساعياً لتحقيق نهضة شاملة في مختلف المجالات محترماً الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق الدولية.[3]

أقر الأخوان المسلمين بأهمية المشاركة السياسية من مختلف القوى والأحزاب السياسية والطوائف المصرية في عملية سياسية شاملة تهدف إلى التنمية الشاملة باعتبار أن أحد أهم

---

[1] www.carnegie-mec.org/experts/?fa-584

[2] www.carnegie-mec.org/experts/?fa-584 ساعة الدخول 5:00 بتاريخ 2015/9/1

[3] www.ikhwanwiki.com/index.php?title ساعة الدخول 8:30 بتاريخ 2015/9/3

مرتكزات التنمية هو تظافر الجهود المجتمعية جميعاً في عملية تحمل عبء التنمية، لأن استثناء أي جزء من الشعب سوف تكون التنمية مجتزئة وناقصة ولا تعبر على مصالح الكل المصري.

جاء في الفصل الأول الأسس والمنطلقات بند رقم 6: "المواطن هو هدف التنمية الأول، وهذا البرنامج يستهدف بناء الإنسان المصري الذي يمتلك مقومات وأدوات التقدم ولذلك فهو حجر الزاوية وبصلاح الإنسان يتم الإصلاح فهو أداة التغيير." أما في بند رقم 8 جاء التشديد على كفالة حق المواطن في الحياة والصحة والعمل والتعليم والسكن وحرية الرأي والإعتقاد.[1]

5.3 المرأة في نظام الحكم عند الإخوان المسلمين

المرأة هي الأم التي ورد في شأنها في الأثر الكريم "أن الجنة تحت أقدام الأمهات"، والتي قدمها الله تعالى على من عداها في حق صحبة الأبناء لها، ففي الصحيح "سأل سائل رسول الله (صلى الله عليه وسلم): من أحق الناس بحسن صحبتي؟ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أمك، قال السائل ثم من؟ قال (صلى الله عليه وسلم) ثم أمك، قال ثم من؟ قال (صلى الله عليه وسلم): ثم أمك، قال: ثم من؟ قال (صلى الله عليه وسلم): ثم أبوك، ويقول تبارك وتعالى: "وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا، أما يبلغن عندك الكبر احداهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً) سورة الإسراء.[2]

إن المرأة نصف المجتمع ونصف الأمة، فالمرأة قائمة على تنشئة كل الجيل من الرجال والنساء، وتوجيهه واصلاحه، وغرس المبادئ والعقائد في النفوس، ومسؤولية المرأة الإيمانية كالرجل سواء بسواء، فهي مسؤولة عن تصديقها وإيمانها بالله والرسول، فالمرأة كالرجل مأمور بالإيمان بالله واليوم الآخر والكتاب والملائكة والنبيين، كما أنها مأمورة أن تقيم الصلاة وتؤدي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت أن استطاعت إلى ذلك سبيلا، وعليها واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن عليها الولاية لجماعة المسلمين. ولحكمة شائها الله كان

[1] www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[2] حديث الرسول عن الأم، http://mawdoo3.com/حديث_الرسول_عن_الأم

أول من آمن وساند وأيد وأدخل السكينة على رسولنا الكريم وخاتم المرسلين إمرأة هي السيدة خديجة، كما كانت سمية –رضي الله عنها– من السباقات إلى الشهادة.

لقد صرحت جماعة الإخوان المسلمين عام 2007 أن رؤيتها ترتكز على مساواة كاملة، بين الرجل والمرأة مع الحفاظ على دورها الإجتماعي المختلف، كذلك أكدت الجماعة على تمكين المرأة حتى يتسنى لها الحصول على حقوقها في المجال العام، التي لا تتنافى مع القيم المجتمعية الأساسية، ولا يزال وضع المرأة ودورها في هياكل جماعة الإخوان المسلمين ضعيفاً، فقد جرى تأسيس أول فرع نسائي في جماعة الإخوان المسلمين، وهو مجموعة من الإخوات المسلمات عام 1932 وتواجدت الناشطات من النساء، منذ ذلك الوقت في مقدمة النضال الإجتماعي والسياسي للجماعة التي تسعى إلى إنشاء نظام ديمقراطي سياسي في مصر ضمن إطار مرجعي إسلامي.[1]

يقول حسن البنا عن المرأة: "المرأة نصف الشعب، بل هي النصف الذي يؤثر في حياته أبلغ تأثير، لأنها المدرسة الأولى التي تكون الأجيال وتصوغ الناشئة، وعلى الصورة التي يتلقاها الطفل من أمه يتوقف مصير الشعب وإتجاه الأمة، وهي بعد ذلك المؤثر الأول في حياة الشاب والرجل على سواء."[2]

كما يقول حسن البنا في بداية كتابه "المرأة المسلمة": "الإسلام يرفع قيمة المرأة ويجعلها شريكة الرجل في الحقوق والواجبات، وقد اعترف لها بحقوقها الشخصية كاملة وبحقوقها المدنية كاملة وكذلك بحقوقها السياسية كاملة أيضاً".[3]

حقاً أن الإسلام قد أعلى من منزلة المرأة ورفع قيمتها واعتبرها أختا للرجل، وشريكة له في حياته، هي منه وهو منها "بعضكم من بعض" وقد اعترف الإسلام للمرأة بحقوقها الشخصية كاملة وبحقوقها المدنية كاملة، وعاملها على أنها إنسان كامل الإنسانية له حق وعليه واجب،

---

[1] www.commongroundnews.org/article.php?id=25312&lan=ar&sp=1 ساعة الدخول 12:00 بتاريخ 2015/9/5

[2] حسن البنا. "المرأة المسلمة." www.ikhwanwik.com/images/8/8. ص5. ساعة الدخول 9:00 بتاريخ 2015/8/14

[3] المرجع السابق، ص 7.

يشكر إذا أدى واجباته ويجب أن تصل إليه حقوقه، والقرآن والأحاديث فياضة بالنصوص التي تؤكد هذا المعنى وتوضحه. [1] إن التفريق بين الرجل والمرأة في الحقوق إنما جاء تبعاً للفوارق الطبيعية: التي لا مناص منها بين الرجل والمرأة، وتبعاً لاختلاف المهمة التي يقوم بها كل منهما وصيانة للحقوق الممنوحة لكليهما.

1.5.3 تولي المرأة الوظائف العامة

إن الولاية العامة المتفق على عدم جواز أن تتولاها المرأة هي الإمامة الكبرى، ويقاس على ذلك رئاسة الدولة في أوضاعنا الحالية ... أما القضاء فقد اختلف الفقهاء بشأن تولى النساء له، فمنهم من أجازه على إطلاق مثل "الطبراني" أو "ابن حزم"، و منهم من توسط على الإطلاق (جمهور الفقهاء)، ومنهم من توسط فأجازه في أنواع من القضايا، ومنعه في أخرى، مثل الإمام "أبو حنيفة" –رضي الله عنه–، وما دام الأمر موضع اجتهاد، فالترجيح –طبقا للأصول الشرعية– أمر وارد، ثم ابتغاء مصلحة المسلمين طبق ضوابطها الشرعية، وطبقاً لظروف المجتمع وأحواله أمر وارد أيضاً.

أما ما عدا ذلك من الوظائف، فما دام أن للمرأة شرعاً أن تعمل فيها هو حلال لم يرد نص بتحريمه، و ما دام أن الوظيفة العامة هي نوع من العمل، فليس ثمة ما يمنع أن تتولاها، وكذلك قيام المرأة بالأعمال المهنية: طبيبة، مدرسة، ممرضة إلى غير ذلك مما قد تحتاج إليه هي، أو يحتاج إليه المجتمع.[2]

يعود سبب فشل النساء في جماعة الإخوان المسلمين في الحصول على تمثيل مناسب يعكس مساهمتهن في الكفاح السياسي للحركة، إلى ثقافة محافظة داخل الجماعة يرافقها مضمون اجتماعي سياسي جائر.[3]

---

[1] حسن البنا. **المرأة المسلمة**. مرجع سابق، ص 8.

[2] المرجع السابق، ص19.

[3] www.commongroundnews.org/article.php?id=25312&lan=ar&sp=1ساعة الدخول 12:00 بتاريخ 2015/9/5

تؤمن الناشطات اللواتي يدعون إلى نظام سياسي من خلال الجماعة أن الإسلام أتى بالعدالة للمرأة، وتصر هؤلاء الناشطات على أن إنعدام الحقوق المتساوية الآن له علاقة بالوقائع الثقافية والسياسية والاجتماعية، التي تعمل جماعتهم من خلالها أكثر مما له علاقة بالحركة نفسها.[1]

رغم ذلك أصبحت أعداد متزايدة من العضوات النساء في جماعة الإخوان المسلمين، قلقات من إنعدام تمثيلهن، وهن يبحثن عن أساليب لزيادة أعدادهن في المراكز العليا في الحركة نفسها، وحتى يتمكن عندما يحين الوقت، من المشاركة بصورة أوسع في سياسة الدولة تريد هؤلاء النساء بشكل أولي الحصول على مواقع استشارية رسمية في الهرم القيادي في جماعة الإخوان المسلمين.[2]

رغم أن لدى هؤلاء الناشطات شكاوى حقيقية ومطالب بالتغيير، إلا أنهن لسن على استعداد للتضحية بوحدة الجماعة وترابطها للحصول على تمثيل متزايد في الجماعة وبين المرشحين السياسيين، وتشعر العديد منهن بقوة أنهن سيحصلن على حقوقهن وأن القضية مجرد قضية وقت، وتشكل ولاءاتهن المؤسسية وإيمانهن بأن التغيير ممكن، ولو تدريجياً.[3]

ظل وضع المرأة داخل جماعة الإخوان المسلمين محل انتقاد، ليس فقط من جانب هؤلاء الذين ينتمون إلى التيارات الليبرالية أو العلمانية، ولكن أيضاً من جانب إسلاميين، حيث يرى هؤلاء أن المرأة داخل جماعة الإخوان تعاني التهميش والتميز ولا تتمتع بمكانة متساوية لمكانة الرجل، منذ تأسيس الجماعة عام 1928، لم تحصل أي امرأة على عضوية مكتب الارشاد أو مجلس شورى الجماعة وطلب المرأة الإخوانية بعيدة عن أي منصب إداري قيادي داخل الجماعة.[4]

---

[1] www.commongroundnews.org/article.php?id=25312&lan=ar&sp=1

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] www.arabi.assafir.com/article.asp?aid=360&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slid ساعة الدخول 11:30 بتاريخ 2015/10/5

سوف يساعد اشتراك المرأة ودمجها في الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين على تغيير المنظور السائد بأن الجماعة تتبع نظاماً أبوياً غير ديموقراطي، تماماً مثل النظام الذي تتحداه، سوف يوفر ذلك أيضاً اعترافاً بالدور المركزي الذي تلعبه المرأة في نضالات الحركة السياسية والاجتماعية.[1]

رأى كثيرون الخطوة التي اتخذتها أمينة المرأة في حزب "الحرية والعدالة" وسط القاهرة، صباح الصقاري، بسحب أوراق الترشيح لرئاسة الحزب خلفاً لمحمد مرسي مجرد خطوة تشكلية، لا تعكس حقيقة وضع المرأة داخل الجماعة ومؤسساتها، بينما رأت صباح الصقاري أنها أبلغ رد على من يتهمون الحزب باقصاء المرأة وتهميشها، وخير دليل على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة داخل الحزب. حيث لم تتمكن الصقاري من الحصول على العدد المطلوب من استمارات التزكية، فأن اللائحة الداخلية للحزب تنص على ضرورة الحصول على تزكية مئة عضوية على الأقل من المؤتمر العام الذي يضم (1011) عضواً بينهم (70) إمرأة أي بنسبة 6% من مجمل أعضائه. كما تنفي الصقاري أن السبب في عدم حصولها على التزكيات المطلوبة كونها إمرأة، فقد كانت على وشك استكمال العدد المطلوب حيث نجحت على حد قولها في الحصول على أكثر من 80 صوت تزكية وهو عدد أكبر بكثير مما حصل عليه الكثيرون.[2]

يرى عمر الشويكي الخبير في الجماعات الإسلامية، أن قضية المرأة هي قضية ثقافية في المقام الأول، وليست قضية حزبية، فالمرأة في الأحزاب المصرية بغض النظر عن اتجاهاتها الفكرية، تخضع للأطر الثقافية والدينية في المجتمع المصري، وأن قضية صباح الصقاري وعدم قدرتها على الوصول إلى العدد المناسب من التزكيات ليس لكونها امرأة بقدر أنها لم تقدم نفسها كبديل جدير يشغل المنصب.[3]

---

[1] أميمة عبد اللطيف باحثة ومشاركة في برنامج مركز كارينغي للشرق الأوسط في بيروت.

[2] www.arabi.assafir.com/article.asp?aid=360&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slidr ساعة الدخول 11:30 بتاريخ 2015/10/5

[3] المرجع السابق.

إلا أن عمار علي حسن يرى أن خطوة الصقاري خطوة شكلية مثلها مثل ترشيح المرأة في الانتخابات البرلمانية، حيث يحاول الأخوان بعث رسالة للداخل والخارج بأن هناك مساواة بين الرجل والمرأة، وأن هذه الخطوات الشكلية، لا تعني إطلاقاً أن الجماعة غيرت موقفها من المرأة، لأنها مسألة تتعلق بمنهج فكري، حيث ينظر للمرأة على أنها عامل مساعد وليست لاعباً حقيقياً، لأن الجماعة تتبنى الفكر السلفي والقطبي الذي لا ينظر في الغالب للمرأة على أن لها مكانة مساوية للرجل.[1]

في رد على سؤال لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 27 أكتوبر 2002 كان قد وجهه الصحفي حسام تمام للقيادي في جماعة الأخوان المسلمين عبد المنعم أبو الفتوح حول دور المرأة في الجماعة، "هل كان ترشيح الإخوان للمرأة في البرلمان حقيقياً وبجد، أم مجرد فرقعة إعلامية لجذب الأضواء على الجماعة التي تعاني من الجمود وعدم القدرة على تقديم جديد يثير النقاش حولها؟" فكان جواب أبو الفتوح: "كنا جادين ونريد التأكيد على رؤيتنا الفكرية في حق المرأة في العمل السياسي، هذا وقد أصدرنا في سنة 1994 رسالة عن رؤية الأخوان في قضية الشورى، والمرأة طورنا فيها رؤيتنا الفكرية وقلنا بأحقية المرأة في مشاركتها في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً."[2]

لقد رشحت جماعة الإخوان المسلمين امرأة هي جيهان الحلفاري، في انتخابات 2000 البرلمانية، وذلك نتيجة للعديد من الضغوط التي مورست من قبل النساء في الجماعة.[3]

أما حول إمكانية أن تشهد مكانة المرأة في جماعة الإخوان المسلمين تغير نحو الأفضل يقول عمار علي حسن: "تتوقف ذلك على نضال النساء داخل الجماعة، من أجل تحسين أوضاعهن، لأنهن قدمن تضحيات، ولعبن أدواراً مهمة داخل الجماعة، خصوصاً في عمليات

---

[1] www.arabi.assafir.com/article.asp?aid=360&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider ساعة الدخول 11:30 بتاريخ 2015/10/5

[2] حسام تمام. مرجع سابق. ص225.

[3] www.commongroundnews.org/article.php?id=25312&lan=ar&sp=1 ساعة الدخول 12:00 بتاريخ 2015/9/5

التجنيد والتعبئة، لكن المشكلة أن أغلب النساء في الجماعة ارتضين الوضع الحالي نتيجة الأفكار والأراء الفقهية التي يتبنينها، والتي تجعلهن يقنعن بالدور المساعد من دون أن يحاولن المطالبة بتحسين أوضاعهن، ومن حاولن المطالبة بالمزيد تم تهميشهن أو خرجن من التنظيم."[1]

كما أكد محمد مرسي أن دور المرأة في حزب "الحرية والعدالة"، وفي جماعة الأخـــوان المسلمين، لهن دور مهم وواضح، حيث تمثل المرأة نسبة كبيرة من أعضاء جماعـــة الإخـــوان المسلمين في مصر، كما أن الهيئة التأسيسية للحزب والمكونة من (9000) الأف شخص مـــنهم (1000) إمرأة، أما سبب تمثيل المرأة في البرلمان بعدد قليل، فإن ذلك يرجع في الأساس إلـــى النظام الانتخابي. هذه التصريحات أثناء إلغاء مرسي سفيرة بالقاهرة سوزان بلانكـــارات بمقـــر حزب "الحرية والعدالة" بمنيل الروضة.[2]

6.3 الأقباط والإخوان المسلمين في مصر

أسست ثورة 1919 للوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع المصري من خلال شـــعارها "الهلال مع الصليب". كما قال سعد زغلول إن دستور 1923 ينظم العلاقة بين المسلمين والأقباط على أنهم الجميع يتمتع بحقوق واحدة وعليهم واجبات واحدة، وأن جميع المصريين فـــي نظـــر القانون سواء، وأن التقدم والترقي لا يناله إلا أقدر الرجال الذين تستحقونه عن جداره واستحقاق دون تمييز بين أحد أو آخر.[3]

تأكيداً لهذا الفهم للمساواة بين المصريين، قام حزب الوفد بترشيح (ويصا واصف) وهو قبطي من الصعيد في دائرة "المطرية دقهلية"، والتي لا يوجد بها أي قطبي، ومـــع ذلـــك فـــاز

---

[1] www.arabi.assafir.com/article.asp?aid=360&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider ساعة الدخول 11:30 بتاريخ 2015/10/5

[2] www.elgomaa.com/article.php?id=4658 ساعة الدخول 5:30 بتاريخ 2015/9/29

[3] www.studies.aljazeera.net/issues/2011/07/200117237us14916553.htm ساعة الدخول 1:15 بتـــاريخ 2018/8/27

مكتسحاً منافسة المسلم، وقد وقف بعد ذلك في أحد دوائر المنيا يقول "إنني امثل في البرلمان دائرة لا قبطي فيها غير نائبها" وهذه هي الوحدة الوطنية من المسلمين والأقباط.[1]

لعبت بعض الشخصيات الوطنية دوراً في ثورة 1919 مثل: (القمص سرجبوس)، الذي كان يطلق عليه سعد زغلول خطيب الثورة أو خطيب مصر الأول. ومن العبارات التي قالها من على منبر الأزهر الشريف "إذا كان الإنجليز متمسكين ببقائهم في مصر بحجة حماية القبط فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحراراً" وقال أيضاً: "أنه إذا كان استقلال مصر يحتاج إلى التضحية بمليون قبطي فلا بأس من التضحية" كما أن من أشهر عباراته: "فلتحيا الهلال مع الصليب." [2]

كما قال (الانبا موس) أسقف الشباب بالكنيسة الأرثوذكسية المصرية: "نحن كأقباط لا نشعر أننا أقلية، لأنه ليس بيننا وبين إخواننا من المسلمين فرق عرقي إثني لأننا مصريون، يجري فينا دم واحد من أيام الفراعنة، ومن وجهة الهوية العربية فنحن نحيا العروبة لأنها هويتنا الثقافية، والثقافة الإسلامية هي السائدة الأن وأي قطبي يحمل الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية يتحدث بها ببساطة دون شعور بأنها دخيلة بل هي جزء من مكوناته، نحن أقلية عددية فقط، وهذا لا يجعلنا نشعر أن هناك فرقاً بيننا وبين إخواننا المسلمين، كما أننا لا نشعر بشعور الأقلية البغيض الذي يعاني منه غيرنا."[3]

في ذات السياق صرح البابا شنودة بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية السابق: "أن الأقباط في ظل حكم الشريعة الإسلامية يكونون أسعد حالاً وأكثر أمناً، ولقد كانوا في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد، نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، أن

---

[1] www.studies.aljazeera.net/issues/2011/07/200117237us14916553.htm

[2] المرجع السابق.

[3] عبد الفتاح محمد صلاح. " المواطنة في الإسلام تفوق مبادئ حقوق الإنسان."www.25yanayer.net فجر الحرية 25 يناير.

مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الأن وتطبقها علينا ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بقوانين الإسلام."[1]

رغم وجود بعض المخاوف لدى الأقباط في ما مر من أزمة حول مستقبلهم السياسي ومشاركتهم في الحياة السياسية المصرية كمكون أساسي، إلا أن هذه المخاوف قد ازدادت مع ظهور حركات الإسلام السياسي، وأهم هذه الحركات حركة الإخوان المسلمين. لقد كان لجماعة الأخوان المسلمين مواقف متشددة أحياناً من الأقباط ومواقف يلفها الكثير من الغموض في أحيان كثيرة.

إن العلاقة بين أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين (أقباط) تعد علاقة دالة –سلباً أو إيجاباً– على أحوال مصر السياسية والاقتصادية والفكرية. وأثبتت الأحداث في الماضي البعيد والقريب وفي الحاضر، أن ما تشهده هذه العلاقة من صحة أو علل يكون له الأثر الخطير على استقرار الوطن والمواطنين.

تعتبر قضية الوحدة الوطنية، من القضايا التي كانت مطروحة بدرجات متفاوتة على أجندة العمل الوطني والاجتماعي في تاريخ مصر الحديث على مدار عقود (القرن العشرين بشكل خاص)، ولرصد موقف جماعة الإخوان المسلمين من تلك القضية بالعودة إلى رؤى ومواقف الشيخ حسن البنا المرشد الأول للجماعة، "على الرغم من أن أصابع الاتهام توجهت إلى الإخوان في كثير من الحوادث التي وقعت ضد المسيحيين ورغم الاتهامات بالتعصب التي لاحقتهم في عديد من المواقف فقد كان الشيخ حسن البنا لبقا وحريصاً على نفي هذه الاتهامات."[2]

كما يستشهد حسن البنا في الآية الكريمة من سورة الممتحنة بتحديد علاقته مع الأقليات "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم أن الله يحب المقسطين". كما أن هذا النص لم يشمل على الحماية فقط بل أوصى بالبر والإحسان

[1] عبد الفتاح محمد صلاح، مرجع سابق.

[2] عبد الرحيم علي. مرجع سابق، ص110.

إليهم، وأن الإسلام قدس الوحدة الإنسانية العامة في قوله تعالى في سورة الحجرات "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا."[1]

على الرغم من كياسة ودبلوماسية وحسن معالجة الشيخ حسن البنا للقضايا والمشاكل الطائفية، فقد بقي هناك نوع من التوجس، خاصة عند الأجانب من مواقف الإخوان ورؤاهم للآخر المختلف دينياً، ولم تجد محاولات الإخوان لطمأنة الأجانب خاصة وهم يشاهدون الجماعات الدينية بما فيها الإخوان تؤكد في نشراتها وتكرر عداوة هذه الأقليات للإسلام، كما تتسم هذه الجماعة بالغموض في أهدافها وافتقادها للبرامج المفصلة وكيفية معاملة الأجانب لو أتيح لها الحكم.[2]

كما شهدت العلاقة بين الإخوان والأقباط في أوقات مختلفة –في ظل زعامة حسن البنا للجماعة– تطرفاً وهجوماً متبادلاً، انعكس على الصحف التي كانت تعبر عن أفكار وموقف الطرفين، لكن ظل موقف حسن البنا يتسم في عمومه بالاعتدال، وكان أسلوبه يدعو إلى التوحيد لا التفريق، وعالج ما طرأ من أزمات –في عهده– بالحكمة والدبلوماسية. لكن هذا الموقف تغير بعد غياب المرشد الأول وظهر خطاب "شديد الجفوة والفظاظة" وصل بالمرشد الثالث للجماعة – عمر التلمساني– للطعن في ولاء غير المسلمين لوطنهم.[3]

يرى عمر التلمساني كذلك أن: "الإسلام لا يعرف القومية وينكرها، ويراها نوعاً من أنواع التعصب، وإنما الذي يجمع بين الناس هو العقيدة إما مسلمين أو غير مسلمين".[4]

يستند بعض المؤرخين والراصدين لرؤى الإخوان في هذه القضية إلى الكثير من الأفكار لرموز وقيادات إخوانية، فمثلاً الشيخ محمد الغزالي يرفض مبدأ الوحدة الوطنية في كتابة "التعصب والتسامح" بين المسيحية والإسلامية بل وبدايتها. وسيد قطب في كتابه "معالم في

---

[1] حسن البنا. مرجع سابق، ص69.

[2] عبد الرحيم علي. مرجع سابق، ص111.

[3] المرجع السابق،، ص110.

[4] إبراهيم قاعور. مرجع سابق، ص85.

الطريق" يدعو إلى قتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية و هم صاغرون. ويجب إلا نقبل فيهم عهوداً وموادعة ومهادنة –كما يرى قطب– إلا على هذا الأساس، أساس إعطاء الجزية.[1]

يرى عبد الفتاح محمد صلاح في مقال له بعنوان "المواطنة في الإسلام تفوق مبادئ حقوق الإنسان"، أن "الجزية لا تؤخذ إلا من القادرين مالياً الذين يستطيعون حمل السلاح وأداء ضريبة الدفاع عن الوطن، فالجزية بدل الجندية وليست بدل الديانة، بدليل أن الذين حاربوا مع المسلمين ضد الفرس والروم من غير المسلمين في الشام والعراق ومصر لم تفرض عليهم الجزية، وإنما اقتسموا مع المسلمين الغنائم على قدم المساواة".[2]

كتب حسن البنا في رسالة "نحو النور"، "أن الإسلام يحمي الأقليات غير المسلمة ويصون حقوق الأجانب واستشهد بالأية الكريمة (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين).[3]

يرى كذلك أن الإسلام قدس الوحدة الإنسانية والوحدة الدينية العامة، فقضى على التعصب وفرض على أبنائه الإيمان بالرسالات السماوية جميعاً، وأكسب هذه الوحدة صفة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدني فقط. "حين وقعت بعض الحوادث ضد المسيحيين (حرق كنيسة بالزقازيق) عام 1947 أسرع حسن البنا إلى كتابة رسالتين إحداها للاينايوساب بطريرك الأقباط الأرثوذكسي والأخر للدكتور إبراهيم فهمي الميناوي باشا وكيل المجلس المالي تحدث فيها عن وحدة عنصري الأمة التي فرضتها الأديان السماوية وقدسيتها العاطفة الوطنية وخلدتها المصلحة القومية."[4]

---

[1] عبد الرحيم علي. مرجع سابق،ص111.

[2] عبد الفتوح محمد المصري. "**فجر الحرية 25 يناير**"، ساعة الوصول 12:30 ظهرا بتاريخ 2015/10/2

[3] حسن البنا. مرجع سابق. ص88.

[4] عبد الرحيم علي. مرجع سابق، ص110.

كما يذكر عامر شماخ أن الإخوان المسلمين رشحوا على قائمتهم عام 1987 النائب القبطي (جمال أسعد عبد الملاك)، ليكون أول قبطي يدخل البرلمان بالانتخابات منذ عودة التعددية في مصر ويكون على قائمة الإخوان.[1]

يرى حزب "الحرية والعدالة" أن مصر دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها وجميع المواطنين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون وفق مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص، ويجب أن تعزز النصوص القانونية معاملة كل المواطنين على قدم المساواة دون تميز وعلى الدولة والمجتمع العمل على ضمان قيام الأوضاع الاجتماعية اللازمة ليتحقق ذلك وأن يمكن الأفراد من المشاركة بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وخاصة القرارات السياسية.

يقول نائب المرشد العام المستشار مأمون الهضيبي: "الأقباط شركاء في هذا الوطن، نسجوا على مر الأجيال وشائج مع بقية أبناء الوطن، ولا يمكن اطلاقاً أن يفكر أحد في عزلهم أو التهوين من قوة رابطتهم بالوطن وبباقي أبناء شعب مصر، لذلك يجب أن يمثلوا تمثيلاً مناسباً في الحياة النيابية التي تبرم فيها شؤون هذا الوطن." [2] في فترة حكم محمد مرسي تدهورت الأوضاع بين سلطة الإخوان المسلمين والأقباط خاصة بعد انسحاب الكنيسة من الجمعية التأسيسية وما تلاها بين خلافات بين الطرفين.[3]

7.3 الإخوان المسلمين والتعددية السياسية

رفض الشيخ حسن البنا مؤسسة جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها الأول، كثرة الأحزاب في المجتمع المصري، وأعتبر أنها تقوم على مصالح شخصية، وليست على أسس وطنية. كما يرى أن وجود حزب واحد أو إثنين يؤدي إلى الاستقرار وتقليل الانقسامات

---

[1] عامر شماخ. **الإخوان المسلمون في سجون ومعتقلات مبارك**. القاهرة: مؤسسة اقرأ. 2012: ص50.

[2] المرجع السابق،ص 78.

[3] الأقباط في عهد مرسي www.islamist_movements.com/2290 2014 ساعة الدخول 8:30 بتاريخ 2015/10/15

والاختلافات داخل الأمة، كما أعطى أمثلة على ذلك مثل: إنجلترا التي اقتصرت فيها الحياة النيابية على حزبين، أما في فرنسا ذات الأحزاب الكثيرة فيها تعاني من عدم الاستقرار.

إن موقف الشيخ حسن البنا من تعدد الأحزاب، كما ورد في رسائله للإخوان فهو، "...فلا ندري ما الذي يفرض على هذا الشعب الطيب المجاهد المناضل الكريم هذه الشيع والطوائف بين الناس التي تسمي نفسها الأحزاب السياسية؟ لم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، لا مناص بعد الأن من أن تحل هذه الأحزاب جميعاً وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها، ويضع أصول الاصطلاح الداخلي العام، ثم نرسم الحوادث يعد ذلك للناس طرائق في التنظيم في ظل الوحدة التي يقرها الإسلام."[1]

يعتقد الأخوان كذلك أن هذه الحزبية قد افسدت على الناس كل مرافق حياتهم وعطلت مصالحهم، واتلفت أخلاقهم ومزقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الأثر. ويعتقدون كذلك أن النظام النيابي، بل حتى البرلماني، في غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة في مصر. وإلا لما قامت الحكومات الائتلافية في البلاد الديمقراطية، فالحجة القائمة بأن النظام البرلماني لا يتصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية وكثير من البلاد الدستورية تسير على نظام الحزب الواحد وذلك بالامكان[2]، يرى الإخوان المسلمين عدم جدوى فكرة تحالف الأحزاب السياسية ويعتقدون أنها عبارة عن مسكن، سرعان ما تعود العداوة بين تلك الأحزاب، حيث يقول حسن البنا في رسالة "المؤتمر الخامس" أن الأخوان المسلمون يعتقدون عقم فكرة الائتلاف بين الأحزاب، ويعتقدون أنها مسكن لا علاج، وسرعان ما ينفض المؤتلفون بعضهم على بعض، فتعود الحرب بينهم جزعة على أشد ما كانت عليه قبل الائتلاف والعلاج الحاسم الناجح أن تزول هذه الأحزاب[3]، لا بل يرى الإخوان المسلمين أن الأحزاب هي نقطة ضعف الوطن، وهي أساس الفساد يستشري في البلاد، حيث يقول حسن البنا في رسالته "مشكلتنا الداخلية في ضوء النظام الاسلامي"، "لقد انعقد الاجماع على أن الأحزاب المصرية هي سيئة

[1] حسن البنا، مرجع سابق، ص221.

[2] المرجع السابق، ص80.

[3] المرجع السابق،ص 182.

هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الأن، وأنها ليست أحزاب حقيقية بالمعنى الذي تعرف به الأحزاب في أي بلد من بلاد الدنيا[1]، كما أن الإخوان يـــرون أن الاصلاح في مصر لا يأتي إلا من خلال حل تلك الأحزاب لصالح إيجاد هيئة وطنية تقود الأمة وفق تعاليم القرآن، فالإخوان المسلمين لا يضمرون لحزب من الأحزاب أيا كان من الخصـــومة الخاصة به، ولكن يعتقدون في قرارة نفوسهم أن مصر لا يصلحها ولا ينقذها إلا أن تنحل هـــذه الأحزاب كلها، وتتألف هيئة وطنية عامة تقود الأمة إلى الفوز وفق تعاليم القرآن الكريم.[2]

كما يعقب الشيخ راشد الغنوشي على ذلك فيقول: "إن القطاع الواسع المتأثر بفكر الإمام البنا وسيد قطب هو النفور من الأحزاب والاستنكاف التام المطلق من وصف الجماعـــة بـــأنهم حزب، إذ قد استقر أن الحزبية وصف شائن ذميم، ولعل هذه الظروف ظلت تتغـــذى بمفهـــوم الأحزاب كما عرفته وقائع السيرة "غزوة الأحزاب" وسجلته سورة الأحزاب من حيث عـــداؤها للإسلام واختلاف كلمتها واعتزازها بالباطل " كل حزب بما لديهم فرحون". [3]

لكن الأحزاب المذمومة يقابلها حزب واحد هـــو حـــزب الله، (ألا أن حـــزب الله هـــم المفلحون)، وكان التقابل هو بين الوحدة والشرك، بين عقيدة التوحيد وما تقتضيه مـــن وحـــدة الصف وبين الكفر، وما يتبعه من تفرق الكلمة وذهاب الريح.[4]

لم يقتصر رفض الأحزاب على المرشد الأول الشيخ حسن البنا، بل تعداه إلى المرشـــد الثاني حسن الهضيبي عندما تقدم باستقالته في 15 أيلول/سبتمبر 1952 "لما قبل بقية أعضـــاء القيادة أن يتقدموا للحكومة بطلب التأشيرة لجماعتهم، وكان ذلك طريقاً إلى جعلها بحـــل ســـائر الأحزاب، ولكن الأخوان عادوا يؤكدون أنهم ليسوا حزبا بل هم جماعة فـــوق كـــل الأحـــزاب واعلنوا بياناً رسمياً لهم في 27 آذار/مارس 1954: "وفيما يختص بتعدد الأحزاب –وهو ما كان ينادي به محمد نجيب– أملنا ألا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى، فإننا لن نسكت على هذا الفساد

---

[1] حسن البنا، مرجع سابق، ص 220.

[2] المرجع السابق، ص181.

[3] راشد الغنوشي. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة المربية. ، 2013: ص 166.

[4] المرجع السابق. ص357.

بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة، ولن نوافق على تكوين أحزاب سياسية لسبب بسيط وهو أننا ندعو المصريين جميعاً لأن يسيروا وراءنا ويقتدوا اثارنا في قضية الإسلام".[1]

أما سيد قطب فهو يخطو خطوة إلى الأمام، أكثر تشدداً ورفضا للواقع فهو لا يرفض انتظام الناس مع مكونات سياسية بعينها لها مصالحها وأهدافها، إنه يرفض المجتمع ككل ويحكم على المجتمع بكل اطباقه ومكوناته أنه مجتمع جاهلي، حيث يقول: "نحن اليوم في جاهلية، كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية، تصورات الناس وعقائدهم عاداتهم وتقاليدهم موارد ثقافتهم فنونهم وآدابهم شرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية مراجع إسلامية وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلاميا كذلك من صنع الجاهلية." [2]

لم يكتف سيد قطب بتوصيف المجتمع بأنه مجتمع جاهلي بل حدد هدفه تغير هذا المجتمع، لأنه يصطدم بالمنهج الإسلامي والتصور الإسلامي حيث يقول: "لابد للناس من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي، والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية والقيادة الجاهلية في خاصة نفوسنا، ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع المجتمع الجاهلي، ولا أن ندين بالولاء له، فهو بهذه الصفة الجاهلية غير قابل لأن تصطلح معه، أن مهمتنا أن نغير من أنفسنا أولاً، لنغير هذا المجتمع أخيراً.

وقد حدد مهمته الأولى بتغيير واقع هذا المجتمع، تغيير ذلك الواقع الجاهلي من أساسه، الواقع الذي يصطدم اصطداما أساسيا بالمنهج الاسلامي وبالتصور الاسلامي، والذي يحرمنا بالقهر والضغط أن نعيش كما يريد لنا المنهج الرباني أن نعيش، أن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمة وتصوراته، وأن لا نعدل نحن في قيمتنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيراً لنلتقي معه في منتصف الطريق، كلا إننا وإياه على مفترق الطريق، وحين نسايره خطوة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق.[3]

---

[1] راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص 256.

[2] سيد قطب. مرجع سابق. ص ص17-18.

[3] المرجع السابق ، ص19.

أن رغبة سيد قطب بتغير صيغة هذا المجتمع، جعلته يقسم المجتمعات إلى قسمين لا ثالث لهما، لا يوجد بينهما أي تعاون أو اتصال أو منطقة رمادية، يمكن لها أن تتعاون أو تتفاعل فيما بينها، إنه يقسم المجتمع إلى قسمين بشكل حاد ويضع بينهما من السدود ما لا يمكن أن يسمح بأي صلة بينهما، إن الإسلام وفق سيد قطب لا يعرف إلا نوعين اثنين من المجتمعات، فمجتمع إسلامي ومجتمع جاهلي.

إن المجتمع المسلم هو المجتمع الذي يطبق فيه الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ونظاماً وخلقاً وسلوكا، والمجتمع الجاهلي هو المجتمع الذي لا يطيق فيه الإسلام، ولا تحكمة عقيدته وتصوراته وقيمه وموازينه ونظامه وشرائعه وخلقه وسلوكه.[1]

كرست هذه المواقف المتشددة من المجتمع وأطيافه وقواه المجتمعية إلى رغبة النظام المصري في عهد عبد الناصر إلى التخلص من جماعة الإخوان المسلمين، ترتب عليها دخول الجماعة في مرحلة الاستئصال من المجتمع وحياته السياسية، واستمرت حتى عهد أنور السادات، الذي رغب في إجراء مصالحات مجتمعية بين مختلف القوى المصرية، في محاولة لإنهاء عهد وبداية عهد جديد.

شهدت فترة الثمانينات حالة من المراجعة قامت بها جماعة الإخوان المسلمين، رغبت فيها الجماعة الانفتاح على المجتمع المصري، والمشاركة في الحياة السياسية من خلال القنوات والأطر الرسمية التي أتاحها النظام المصري، كما لعب وجود المرشد الثالث عمر التلمساني دوراً كبيراً في تقديم صورة الجماعة بأنها جماعة يمكن لها أن تنتظم في الحياة السياسية بعيداً عن العنف، أو المواقف المتشددة من الدولة وأطياف المجتمع السياسية.

لقد شارك الإخوان المسلمون في انتخابات علم 1984 من خلال تحالفها مع حزب الوفد وخاضت الانتخابات ضمن قائمة موحدة، يعود ذلك كون النظام الانتخابي ينص على أن

[1] سيد قطب. مرجع سابق، ص105.

المشاركة في الانتخابات تقتصر فقط على الأحزاب السياسية، والجماعة لم يكن لها أي وجـود قانوني يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات.

8.3 الخاتمة

اتضح أن جماعة الإخوان المسلمين تبرر رؤيتها السياسية والأيديلوجيـة مـن مبـادئ الشريعة الإسلامية، وهي تستند في جميع التفاصيل إلى الشرع الإسلامي دون إجراء اجتهـادات فقهية وسياسية جديدة. كما أن للإخوان المسلمين موقف صارم من تولي المرأة أو فرد من غير المسلمين للإمامة الكبرى، وهي المتمثلة في المناصب السياسية العليا في الدولة، كما أن الإخوان المسلمين في موقفهم التقليدي يرفضون الأحزاب والتحزب.

الفصل الرابع

سلوك الإخوان المسلمين السياسي بعد ثورة 25 يناير وتداعياته على الساحة السياسية المصرية

1.4 السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين على الساحة المصرية

2.4 وعد المئة يوم ما تحقق وما لم يتحقق وأثره على المـــواطن المصـــري العادي

3.4 الإعلان الدستوري وأثره على الحياة السياسية المصرية

4.4 جدل العلاقة بين مؤسسة الرئاسة ومكتب الإرشاد ومن يحكم مصر

5.4 حركة تمرد ومساعي إنهاء حكم الإخوان

6.4 الدولة العميقة والإخوان المسلمين سياسة الإحتواء والمواجهة

7.4 العلاقات الدولية والإقليمية لجماعة الإخوان المسلمين في إطار صـــراع المصالح

الفصل الرابع

سلوك الإخوان المسلمين السياسي بعد ثورة 25 يناير وتداعياته على الساحة السياسية المصرية

يحتوى الفصل الرابع على ثلاثة محاور رئيسة في دراسة السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بعد ثورة 25 يناير وتداعياته على الساحة السياسية المصرية:

أ. سلوك الإخوان السياسي على الساحة المصرية في إطار فهم الواقع والقدرة على التعامل معه.

ب. الإخوان المسلمين والدولة العميقة ما بين الاحتواء والمواجهة.

ج. العلاقات الدولية والإقليمية وأثرها على حكم جماعة الإخوان المسلمين في إطار صراع المصالح.

سيعتمد الباحث المنهج التحليلي، لما يوفر هذا المنهج من قدرة على فهم الواقع السياسي المصري، ومدى قدرة جماعة الإخوان المسلمين على تحليل البيئة السياسية المصرية في إطار التركة التي خلفها نظام مبارك على مدى ثلاثين عام، ومدى التعقيدات السياسة والاجتماعية والاقتصادية مما خلف تحدياً كبيراً أمام أي حزب سياسي أو قوة مجتمعية، في كيفية التعاطي مع الواقع بطريقة حديثة قادرة على خلق واقع جديد، يشكل قاعدة انطلاق نحو بناء دولة مصرية حديثة قادرة على الحياة والصمود، ولعب الدور الذي يتناسب وأهمية وحجم مصر في المنطقة، دون اهدار للطاقات والامكانيات، تحت مسميات وشعارت لا تخدم المرحلة السياسية، مع الاستفادة من القوى والأحزاب السياسية للوصول بمصر إلى بر الأمان، على قاعدة المشاركة السياسية لمختلف مكونات المجتمع المصري.

1.4السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين على الساحة المصرية

رفع المصريون شعار "عيش حرية عدالة اجتماعية" في ثورة 25 يناير 2011، مختصرا مرحلة تاريخية عاشها المصريون تحت حكم الرئيس حسني مبارك، والتي امتدت لما

يقرب من ثلاثين عاماً، تميزت بالتهميش والتحييد والإقصاء، لغالبية الشرائح الاجتماعية والسياسية المصرية، لصالح فئة اقتصادية تمكنت من تسخير مقدرات البلاد والعباد لصالح هذه الشريحة بشكل فاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، أدخلها في حالة من الفقر والتخلف وجمود الحياة السياسية بشكل أخرج مصر من دورها التاريخي والريادي في المنطقة العربية، باعتبارها ملهم وقائد العالم العربي، بكونها تمثل الثقل السياسي والحضاري في المحيط العربي والإفريقي.

كان تزاوج رأس المال مع شريحة رجال الحكم والسياسة، حالة استثنائية في الحياة السياسية المصرية، تميزت بتغليب مصالح رجال الأعمال على حساب المصلحة الوطنية المصرية، أثرت بشكل كبير على النسيج الاجتماعي المصري وخاصة على الطبقة المتوسطة باعتبارها الطبقة الوازنة في المجتمع والقادرة على نقل المجتمع من حالة إلى أخرى، مشكلة صمام الأمان لديناميات العلاقات المجتمعية لمكونات المجتمع المصري بإبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

شكل تآكل الطبقة الوسطى في المجتمع المصري تأثيرا كبيرا على المفاهيم والرؤى والتصورات مما أوجد الكثير من العيوب المجتمعية والتشوهات في المزاج العام للشارع المصري، امتد ليطال النخب السياسية والمجتمعية، في إطار الاحتواء أو الإقصاء وتعزيز مفاهيم المصلحة الفردية والفهلوة، وتغليب المصالح الشخصية على حساب المصلحة الوطنية الجامعة التي تعبر عن الهوية المصرية الريادية في المنطقة العربية، وصولا إلى الانكفاء على الذات وتهميش الحالة المصرية، والتراجع إلى الصفوف الخلفية في مختلف المجالات مع تعزيز الارتباط مع أمريكا وإسرائيل، لعلاقة تبعية ورضوخ أثرت على العالم العربي والقضية الفلسطينية، وعلى الأمن القومي العربي.

مثلت ثورة 25 يناير ثورة المواطن المصري البسيط على الظلم والاضطهاد والفقر والجوع ثورة على التخلف والتبعية والتهميش، ثورة على الانكفاء على الذات والضمور التدريجي، ثورة على مستغلي الشعب ومصاصي الدماء، ثورة 25 يناير لاستعادة الكرامة

والحياة الكريمة وتكافئ الفرص، ثورة على الشريحة المستغلة لخيرات البلاد، ثورة على العشوائيات وقلة الخدمات سطحية التعليم، وقلة الرعاية الصحية وانعدام الرعاية الاجتماعية على المستوى الرسمي، ثورة 25 يناير جاءت لتنهي مرحلة استثنائية من الحياة المصرية، أعادت المجتمع المصري إلى عصر الاقطاع والعبودية، فيها فقد الأنسان إنسانيته وكرامته وإحساسه بذاته وشعوره بكرامته.

في ثورة 25 يناير تفوق المواطن المصري البسيط المهمش علىالنخبة السياسة والاجتماعية مقدما نموذجا ثوريا فريدا في العصر الحديث، استطاع فيها المواطن المصري أن يرسم معالم مرحلة سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تحكمها قواعد وقوانين وآليات جديدة تعيد الحق إلى أصحابه، دون أن تكون هذه الثورة دموية عنيفة، ثورة جاءت لتعبر عن طبيعة المجتمع المصري البسيط المسالم، فكانت سلمية أدواتها النكتة والاغنية الشعبية العفوية، كان أهم سلاح فيها الحب بين مختلف شرائح ومكونات المجتمع المصري، على أساس التكافل والتعاضد والتكامل ضمن منظومة قيمة وأخلاقية وطنية تعبر عن مصر بشخصيتها الوطنية ذات البعد الحضاري الممتد عبر التاريخ.

تمكنت ثورة 25 يناير من إنهاء حقبة تاريخية مظلمة في تاريخ الشعب المصري، امتدت لثلاثين عاما تحت حكم الرئيس مبارك، مؤسسة لمرحلة سياسية مختلفة في أدواتها ومكوناتها وعلاقاتها وارتباطاتها، تمثلت في ترسيخ أهمية المواطن وقدرته على أحداث التغيير وعدم رهن إرادتة السياسية لنخبه أو فئة لا يحركها سوى مصالحها الضيقة والفئوية.

استطاعت ثورة 25 يناير أن تعيد الحيوية والنشاط والايجابية للمجتمع المصري، بترسيخ التعددية السياسية والتأسيس للاختلاف الإيجابي القادر على ترسيخ قيم ونظم مجتمعية دافعة ومحركة للنهوض والرقي والتقدم ضمن منظومة عربية وإفريقية قادرة على التأثير في السياسة الإقليمية والدولية بشكل بناء ومؤثر في السياسة على مستوى الإقليم ليمتد إلى المستوى الدولي.

أسست ثورة 25 يناير لحياة سياسية ومجتمعية تقوم على الديمقراطية والشفافية، مع إنهاء مرحلة حكم الفرد والتوريث لصالح الانتخاب الحر القائم على انتقال السلطة والحكم عبر طرق وأساليب مدنية حداثية، تعبر عن مصالح المجتمع بمختلف مكوناته.

2.1.4 التعديلات الدستورية بعد ثورة 25 يناير

تم إجراء استفتاء على تعديلات في الدستور المصري يوم 19 مارس 2011 في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، ، حيث قام المجلس العسكري الذي تولى السلطة في مصر، خلال الفترة الانتقالية بتعليق العمل في الدستور المصري، مكلفا لجنة من القانونيين لصياغة التعديلات المقترحة على الدستور لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.[1]

شملت التعديلات الدستورية المواد (75 شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية والمادة 76 أسلوب الترشيح لرئاسة الجمهورية، والمادة 77 فترة ولاية الرئيس والتجديد، والمادة 88 الإشراف على الانتخابات التشريعية، والمادة 93 الفصل في صحة عضوية نواب مجلس الشعب، والمادة 139 تعين نائب لرئاسة الجمهورية، والمادة 148 إعلان حالة الطوارئ، والمادة 179 مكافحة الإرهاب، والمادة 189 أحكام عامة وانتقالية) وتضمنت التعديلات الدستورية لمواد السابق ذكرها، وتحديد فترة الرئاسة بحد أقصى مدتين لفترة أربع سنوات، والإشراف القضائي على الانتخابات وأن يقوم الرئيس بتعيين نائب له، وتشكيل لجنة صياغة دستور جديد بعد الانتخابات البرلمانية، وتخفيف شروط الترشيح للانتخابات الرئاسية، كما تم تأجيل قضية الحد من الصلاحيات الرئاسية إلى ما بعد الانتخابات كجزء من عملية صياغة الدستور الجديد، كما شملت التعديلات إقرار عقد الانتخابات البرلمانية خلال 6 شهور من تاريخ إقرار التعديلات.[2]

---

[1] مانشيتات صباح اليوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية
https://www.youtube.com/watch?v=Dne8mwSlBck

[2] النص الكامل للتعديلات الدستورية التي سيجري الاستفتاء عليها في مصر
http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/08/140716_1.html

علما أنه لو أسفر التصويت على التعديلات الدستورية ب(لا) لكان ألغي الدستوروكان سيقرر وضع دستور جديد قبل الانتخابات، وهو ما كان سيمدد الفترة الانتقالية حتى الانتخابات في عام 2012.[1]

1.2.1.4 تباين المواقف من التعديلات الدستورية

من خلال دراسة الباحث لمواقف الأحزاب والقوى السياسية يتضح تباين مواقفهممن التعديلات الدستورية، ما بين فريق مؤيد، وفريق آخر معارض، فيما تحفظ فريق ثالث على فكرة التعجيل بالاستفتاء، مطالبين بوقت كافي لإجراء المزيد من الحوار والنقاش بين مختلف القوى والأحزاب، لترتيب أوراق وصفوف الأحزاب والقوى السياسية، لخوض الانتخابات وحشد الجماهير للحصول على توزيع مناسب في مجلس الشعب والشورى والذين سيحددان ملامح المرحلة السياسية القادمة في مصر.

يرى المؤيدون للتعديلات الدستورية أنها خطوة مهمة لتوفير جو ملائم لإعداد دستور جديد، وذلك عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة من مجلس الشعب والشورى، وذلك لانهاء حالة الفراغ السياسي، وإعادة القوات المسلحة إلى مهمتها الأصلية، كون مصر تمر بمرحلة سياسية حرجة تتطلب العبور إلى بر الأمان، بانتقال السلطة من المجلس العسكري، إلى القوى والأحزاب المدنية، وأهم من ناصر هذا الموقف جماعة الإخوان المسلمين، والمجلس العسكري، والحزب الوطني كما جاء على لسان أمينه العام محمد رجب.

إلا أن الرافضين للتعديلات الدستورية، يرون أن ثورة 25 يناير 2011، أسقطت النظام والدستور معا، وأن هذه التعديلات لا تحقق أهداف الثورة التي أسقطت النظام، وأن مرحلة الحلول الوسطية قد انتهت إلى غير رجعة، وأن هذه التعديلات هي محاولة لإحياء دستور 1971، الذي انتهى بانتصار الثورة، رافضين ترقيع الدستور بتعديلات، محدودة غير ذات مغزى حقيقي.

---

[1] التعديلات الدستورية .. ماذا يحدث لو صوت بنعم؟ https://www.youtube.com/watch?v=qrZfyFbPaL4

2.2.1.4أحزاب وقوى مؤيدة للتعديلات الدستورية

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين موافقتها على هـذه التعـديلات ودعـت أعضـاءها ومناصريها، ومختلف شرائح المجتمع المصري إلى التصويت بنعم، كخطوة أولى على طريـق التغيير حتى الوصول إلى كتابة دستور جديد.

وقد صرح محمد مرسي عضو مكتب الارشاد في ذلك الوقت باسم الإخوان المسـلمين حيث قال:" الجماعة مع التعديلات الدستورية التي أقرتها اللجنة المشكلة برئاسة المستشار طارق البشري" داعيا الشعب إلى الموافقة عليها، باعتبارها خطوة على المسار والأقرب إلى الطريـق الصحيح، مضيفا أنها "وان كانت غير كافية لارضاء مطالب الثورة والثوار، إلا أن البلاد تمـر بمرحلة حرجة، تتطلب الخروج من عنق الزجاجة من خلال تلك التعديلات التي تنقلنا إلى حالة الاستقرار"[1] لم يكن موقف الحزب الوطني بعيدا عن موقف جماعة الاخوان المسلمين حيث

وافق الحزب الوطني على التعديلات الدستورية، داعيا أعضائه للتصـويت بالموافقـة عليها، وأعلن أمينه العام محمد رجب:" الحزب طلب مـن أعضـائه المشـاركة والتصـويت بالاستفتاء بنعم، لما له من أهمية في تحقيق الشرعية الدستورية والانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني".[2]

قام المجلس العسكري الأعلى علىتشكيل لجنة التعديلات الدستورية، للعمل على صياغة التعديلات حتى تكون هذه التعديلات دستورا مؤقتا بحكم المرحلـة الانتقاليـة، ويـنظم عمليـة الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة لحين إعداد الدستور.

3.2.1.4 أحزاب وقوى رافضة وأسبابها

وقع عدد من الأحزاب والقوى المصرية بيان رفض للتعـديلات الدسـتورية، داعـين أعضائهم وأنصارهم وشرائح المجتمع المصري إلى رفض هذه التعديلات، والتصـويت ب(لا)

[1] لقـــاء د.محمـــد مرســـي، عضـــو جماعـــة الإخـــوان مـــع تـــامر امينhttps://www.youtube.com/watch?v=jreWKZNwIIQ

[2] في ذكري استفتاء تعديل الدستور 19 مارس 2011، http://www.soutalomma.com/159967

في الاستفتاء، منهاإئتلاف شباب الثورة والحزب الشيوعي المصري، وحـــزب الوفـــد وحـــزب التجمع والجبهة الوطنية لدعم البرادعي إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، "أن دستور عـــام 1971 قد سقط بثورة 25 يناير، وأن هذه التعديلات تعيد الروح إلى هذا الدستور وتعيـــد إليـــه الاعتبار"[1] وان البديل عن هذة التعديلات اعداد دستور جديد للبلاد، وقد أكد سيد بـــدوي رئـــيس حزب الوفد، أن "رفض التعديلات سيكون البديل عنه إعلان دستور جديد للـــبلاد" وأضـــاف أن هناك مجموعة من قيادات الوفد تعكف على وضع خارطة طريق للفترة القادمة لمـــلء الفـــراغ السياسي الموجود" وأن الوفد "أعد مشروعا للتحول الديمقراطي، يطالب فيـــه بتشـــكيل جمعيـــة تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد"[2] في حين راى البعض أن التعديلات الدستورية تخـــل بمـــدأ المساواة بين المواطنين في حق التقاضي، وقد قال رفعت السعيد رئيس حزب التجمع أن "هـــذه التعديلات تضمنت مخالفات صارخة للعديد من المبادئ الدستورية العامة، وفي الإخلال بمبـــدأ المساواة بين المواطنين وإهدار حق التقاضي" مشيرا إلى أن "التعديلات تتصادم مع مواد أخرى في الدستور والأخطر أنها لم تمس سلطات رئيس الجمهورية الواردة في الدستور، وهي سلطات مطلقة وبقاء هذه المواد، تحول إلى رئيس يتم انتخابه إلى حاكم مستبد وديكتاتور، رغما عنـــه"[3] وتشكل هذة التعديلات نقطة سوداء في تاريخ الشعب المصري حيث، دعا إبراهيم نـــوار القـــائم بأعمال الأمين العام لحزب الجبهة إلى رفض التعديلات داعيا بالتصويت عليها ب(لا) وأضـــاف "أن التعديلات نقطة دستورية ونقطة سوداء في تاريخ التشريع المصري" جاءت في وقت استيقظ فيه الشعب وأنها "تسمح بإعادة إنتاج الفساد من خلال إعطائها صلاحيات مطلقة للرئيس".[4]

في ذات السياق أعلنت أحزاب الناصري والكرامة والوفاق،رفضها للتعديلات ومطالبته في بيان لها بضرورة إعداد دستور جديد للبلاد يحد من سلطات الرئيس، حيـــث أكـــد ســـامح عاشور، نائب رئيس الحزب الناصري أن رفض الأحزاب للتعديلات يتماشى مع رفض شـــباب

---

[1] التعـــديلات الدســـتورية بمصـــر بـــين المؤيـــدين والرافضـــين والمتحفظـــين، بقلـــم همـــام ســـرحان – القـــاهرة http://www.swissinfo.ch/ara

[2] التعديلات الدستورية تحول الصحف إلى ساحات معارك،/http://alwafd.org

[3] احتقان سياسي.. حول التعديلات الدستورية /http://www.akhbarak.net/news

[4] حزب الحرية يدعو لمليونية لرفض التعديلاتت الدستورية http://www.youm7.com/story

25 يناير لها ومطالبتهم بإعداد دستور جديد للبلاد بخلاف دستور 1971 الذي يعطي سلطات واسعة وديكتاتورية للرئيس.[1]

4.2.1.4خبراء مؤيدون للاعلان الدستوري

التعديلات الدستورية جسر للمرحلة الانتقالية وليست عملية ترقيع للدستور هذا ما أعلنة الفقيه الدستوري يحيى الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء، داعيا الشعب للاستفتاء، موضحا أنها "جسر للمرحلة القادمة" ولابد من العبور من هذه المرحلة الانتقالية، مؤكدا أن إعداد الدستور الجديد يحتاج إلى وقت، رافضا أنها مجرد "ترقيع"[2] واعتبرها اخرون واجب وطني حيث أوضح الدكتور سليم العوى أن "التصويت على التعديلات الدستورية واجب وطني، يجب أن يلتزم به المصريون"[3] منوها إلى أنها" خطوة تمهيدية تهدف إلى توفير المناخ الملائم لإعداد الدستور الجديد عن طريق جمعية تأسيسية ينتجها الأعضاء المنتخبون من مجلسي الشعب والشورى فيما بعد"[4] موضحا أنه لا يمكن "وضع دستور جديد للبلاد في المدة المتبقية في الفترة الانتقالية الحالية".[5]

وانطلاقا من أنها واجب وطني تمت الدعوة بالتصويت على الاستفتاء بقوة وفاعلية وقد طلب المستشار محمود الخضيري، نائب رئيس محكمة النقد الاسبق ورئيس نادي القضاة في الاسكندرية، الشعب للمشاركة بقوة وفاعلية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، موضحا أنها تمثل "دستورا مؤقتا" و"مرحلة انتقالية" للعبور إلى دستور جديد، وقال:" سأوافق على التعديلات

---

[1] الناصري والكرامة والوفاق يرفضون التعدلايلات الدستورية والسلام يؤيد، محمد الشوادفي http://www.masress.com/ahramgate/49609

[2] الدكتور يحيى الجمل الفقيه الدستورى رجل الدولة الذى تألق فى المعارضة http://www.mohamoon-montada.com/Default.aspx?action=Display&ID=115892&Type=3

[3] العوا: الموافقة على التعديلات الدستورية واجب وطني http://forums.egyptladies.org/showthread.php?t=118128

[4] المرجع السابق

[5] المرجع السابق

رغم تحفظاتي على بعضها لأنها على حالها أفضل من المستقبل المجهول، بما توفره من اليـــة انتقال السلطة ومؤسسات السلطة".[1]

كتب الصحفي فهمي هويدي في مقالة له بعنوان "جدل في الاتجاه الغلط" أن التعـــديلات التي ادخلت على الدستور القائم جعلته أقرب ما يكون إلى الإعلان الدستوري المؤقـــت" وأنهـــا "تتعامل مع الممكن الذي يفتح الطريق لبلوغ الأكمل ورغم قناعته بأنها غير كافية".[2]

5.2.1.4خبراء رافضون وأسبابهم

رفض خبراء قانونيون التعديلات الستورية جملة وتفصيلا باعتبار ان الدســـتور ســـقط بسقوط مبارك وبذلكرفض الفقية الدستورية إبراهيم درويش في كلمة له خـــلال نـــدوة عقـــدتها مؤسسة الأهرام تحت عنوان "هل نصوت ب(نعم) أم (لا) على التعديلات الدستورية، أن "الرئيس السابق حسني مبارك اسقطته الثورة وسقط معه الدستور والنظام السياسي بالجملة، وكان يتعين على المجلس الأعلى للقوات المسلحة اسقاط الدستور بأكمله، وليس تعطيله وتعديله"[3] في حـــين وصف آخرون التعديلات الدستورية بانها زرع اعضاء لجسد ميت حيـــث وصـــف المستشـــار زكريا عبد العزيز الرئيس السابق لنادي قضاة مصر، التعديلات الدستورية، بأنها "زرع أعضاء لجسد ميت"[4] وقال خلال الندوة التي عقدت بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:" ثورة يناير أسقطت الدستور وادعو المواطنين إلى التصويت ب(لا)".[5]

في حين يرى بهي الدين حسن، مدير مركز القـــاهرة لدراســـات حقـــوق الإنســـان أن التعديلات المقترحة جاءت معيبة ومخيبة لامال المصريين وتطلعاتهم وأنها لا تساعد على فـــتح

---

[1] عـــــــــــــــن الخضـــــــــــــــيرى http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=29112013&id=35006c20-d7e2-42e7-a7c3-794641fe554a

[2] جـــــــــدل فـــــــــي الاتجـــــــــاه الغلـــــــــط http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14032011&id=e3bd85ec-5906-479a-ac99-ddc12338ae6f

[3] في ذكري استفتاء تعديل الدستور 19 مارس 2011، مرجع سابق.

[4] المرجع السابق

[5] المرجع السابق

الباب أمام تحول ديمقراطي، لقصر الفترة الانتقالية (نحو 6 شهور) وان من شأنها أن تقصي من التمثيل والمشاركة في صنع مستقبل البلاد في المرحلة اللاحقة، القوى السياسية الجديدة والشابة التي أطلقت ثورة 25 يناير.[1]

6.2.1.4 متحفظون على التعديلات الدستورية

دعا فريق ثالث الى اجراء حوار مجتمعي بين اطياف المجتمع المصري واعطاء المزيد من الوقت لمناقشة صلاحيات الرئيس التى سيتمتع بها حتى اعداد دستور جديد وقددعا الفقيه الدستوري أحمد كمال أبو المجد إلى تأجيل الاستفتاء مشيرا إلى أن "دمج التعديلات كلها في حزمة واحدة والتصويت عليها كلها ب(نعم) أو (لا) يضع المصريين في حرج" وقال في مقال له بعنوان:" أدعو لتأجيل الاستفتاء على التعديلات الدستورية وتلك أسبابي" أن "ما أعلن عنه عند طرح التعديلات من إدارة حوار مجتمعي موسع عليها، لم يتم بشكل محددومنظم" موضحا أنه "إذا كانت التعديلات أغفلت معالجة تركز السلطة في يد الرئيس، فإن التخلص من احتمال عودة هذا التركيز، سيكون موعده مناقشة مشروع دستور دائم، الذي تتصور أن يعيد النظر في حدود العلاقة بين مؤسسة الرئاسة وسائر المؤسسات الدستورية"[2] وقد تحفظ د.عمر حمزاوي، كبير الباحثين في معهد كارينغي بواشنطن والذي قال في مقاله:"التعديلات .. تحفظات إضافيةإلى الان لم نطلع بعد على الصيغة النهائية للتعديلات ولا أرى سببا وجيها واحدا لتعجل الأمر بشأن قضية الدستور وهي شديدة الأهمية[3]، وفي مقالة "التعديلات الدستورية مجددا قال حمزاوي :"أن إعلانا دستوريا يضبط صلاحيات وسلطات الرئيس وينتصر للسلطة القضائية، مع هيئة تأسيسية للدستور الجديد، منتخبة إنتخابا مباشرا من المواطنين تحدد سياسية حزبية تنشط عدة عام قبل

---

[1] التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين، http://www.swissinfo.ch/ara/

[2] أدعو لتأجيل الاستفتاء على التعديلات الدستورية .. وتلك أسبابي .. اقرأ مقال أحمد كمال أبو المجد غدًا بالشروق http://www.masress.com/shorouk/408894

[3] عمرو حمزاوي التعديلات، تحفظات إضافية http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15032011&id=13e3cc6e-c010-4afe-89fc-7d1c8fe746c6

الانتخابات البرلمانية، سيقلل كثير أن مخاطر سيناريو الرئيس المنفـرد بـالحكم دون مجـالس تشريعية"[1]

التعديلات الدستورية أفرزت تباين آراء القوى والأحزاب المصرية، إلى درجة الانقسام الحاد بين مؤيد ومعارض لها من منطلق رؤيته للمصالحة الوطنية كل حسـب فهمـه لطبيعـة الثورة، والمرحلة السياسية التي تمر بها البلاد.

تعاملت القوى والأحزاب السياسيةمع المرحلة الانتقالية باعتبارها مرحلة انتقال من سلطة إلى سلطة وليس من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية مختلفة لها توجهاتهـا والياتهـا، وأن الواجب إعادة صياغة شكل الدولة وتجديد العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنها بما يحقق العدالة الاجتماعية والحرية وتوزيع الثورات، ضمن منظومة سياسـية اجتماعيـة اقتصـادية تراعـي الاختلاف السياسي والاجتماعي والعرقي والديني بما يحترم فكرة المواطنة في الدولة وترسـيخ القانون، في إطار التوافق والتراضي بين مكونات المجتمع المصري.

كان على القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المـدني أن تخـوض حـواراً مجتمعياً عميقاً يحدد طبيعة المرحلة القادمة وإرساء دعائم نظام سياسي يؤمن بالتعددية وتـداول السلطة ضمن إطار المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز في اللون أو الدين أو العرق.

إلا أن بعض الأطراف من الأحزاب اعتبرت المرحلة الانتقالية وتأيدها إجراء التعديلات الدستورية فرصة سانحة للاستيلاء على السلطة والتحكم بمقاليدها، كونها الأكثـر قـدرة علـى الحشد والتنظيم والقدرة على التأثير في المجتمع كونها قوى لها هياكلها وأطرها ومؤسساتها مثل جماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري والحزب الوطني مستغلين حالة عدم قدرة القـوى الوطنية والليبرالية من تنظيم أنفسها وتحضير أطرها ومؤسساتها لخوض المرحلة الانتقالية ومن يتم المشاركة بالانتخابات بما يمكنها من الحصول على تمثيل مناسب يعكس حقيقـة تواجـدها الشعبي، مما ينعكس على مشاركتها في صوغ المرحلة السياسية اللاحقة، وكتابة دسـتورتوافقي يعبر عن الاجماع الوطني.

[1] عمرو حمزاوي، مرجع سابق.

لم يكن اعتراض ورفض الرافضين للتعديلات الدستورية منصبا على التعديلات نفسها، ولكن كان اعتراضهم على ما لم يعدل، من صلاحيات الرئيس، الذي احتفظ صلاحيات واسعة تمكنه من أن يمارس سلطاته بشكل مطلق كما كان في العهد القديم، وهو ما أثار حفيظة شباب الثورة والقوى والإحزاب الأخرى تخوفا من الالتفاف على مطالب الثورة و أهدافها.

كما أن من وافق على التعديلات الدستورية أقر بأن هذه التعديلات لا تشكل بديلاً جيداً، يمكن لها أن تنقل البلاد وترسخ حياة سياسية ملائمة تحقق التقدم والقدرة على إرساء نظام سياسي متوازن.

يرى الباحث أنه كان الأجدى أن تكون المرحلة الانتقالية مرحلة تأسيس الجمهورية الثالثة، لخلق مستقبل أفضل، في إطار خطة مستقبلة يتوافق عليها الجميع دون إقصاء أو تهميش وهو ما لم يحدث مما أسس لحالة من الإنقسام بين القوى والأحزاب السياسية وزرع بذور الشك والتخوف من الاستئثار بالسلطة والاستخواذ عليها.

2.4 نتائج انتخابات مجلس الشعب 2011-2012

شهدت مصر في الثامن والعشرين من نوفمبر لعام 2011 أول انتخابات برلمانية حرة، بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على ثورة 25 يناير. وطبقا للمرسوم الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 124 لسنة 2011 جرت الانتخابات على 498 مقعداً لمجلس الشعب من خلال 46 دائرة للقوائم الحزبية و83 للفردي، وتمت الانتخابات بالكيفية المنصوص عليها في القانون رقم 73 لسنة 1956 على 3 مراحل، جرت المرحلة الأولى يوم الاثنين الموافق 28 نوفمبر 2011 فى محافظات: القاهرة – الفيوم – بورسعيد- دمياط – الإسكندرية- كفر الشيخ – أسيوط – الأقصر – البحر الأحمر. وجرت المرحلة الثانية يوم الأربعاء الموافق 14 ديسمبر 2011 فى محافظات: الجيزة- بني سويف- المنوفية- الشرقية- الإسماعيلية- السويس- البحيرة- سوهاج – أسوان. وجرت الانتخابات في الجولة الثالثة يوم الثلاثاء الموافق 3 يناير

2012 في محافظات: المنيا– القليوبية – الغربية – الدقهلية– شمال سيناء– جنوب سيناء– مطروح– قنا – الوادي الجديد.[1]

ائت نتائج الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب على النحو التالي:

	قوائم			فردي	مجموع	
	الأصوات	نسبة الأصوات	المقاعد المحصومة	المقاعد المحصومة	المقاعد المحصومة	نسبة المقاعد
الحرية والعدالة	9,854,663	36.3%	124	106	230	46.2%
النور	7,423,880	27.4%	93	32	125	25.1%
الوفد الجديد	2,414,292	8.9%	38	2	40	8.0%
الكتلة المصرية	2,267,817	8.4%	32	3	35	7.0%
الوسط	960,129	3.5%	11	0	11	2.2%
الثورة مستمرة	716,997	2.6%	8	0	8	1.6%
الاصلاح والتنمية	592,571	2.2%	9	1	10	2.0%
الحرية	511,751	1.9%	4	1	5	1.0%
مصر القومي	413,313	1.5%	4	0	4	0.8%
المحافظين	272,554	1.0%	0	0	0	0.0%
المواطن المصري	230,743	0.9%	4	1	5	1.0%
السلام الديمقراطي	228,793	0.8%	2	0	2	0.4%
العدل	177,809	0.7%	0	1	1	0.2%
الاتحاد المصري العربي	149,252	0.6%	1	0	1	0.2%
الأمة	141,367	0.5%	2	0	2	0.4%
مستقلون	-	-	-	19	19	3.8%
إجمالي	27,125,181	-	332	166	498	-

يتبين من الرسم البياني السابق عدد من المؤشرات والامور هي:

1. حصدت قائمة الحرية والعدالة التابعة للاخوان المسلميين اكبر عدد من مقاعد البرلمان في القوائم والفردي حيث بلغت نسبة المقاعد 46.2% وهي نسبة كبيرة جداً، وجاءت النتيجة على النحو التالي لمعاقبة الاحزاب الوطنية والعلمانية والحزب الحاكم المنحل وسياساته خصوصا ان هذه الانتخابات جاءت بعد اشهر من ثورة 25 يناير المصرية، وأراد الناخب المصري تجريب البديل السياسي والمجتمعي الذي كان على النقيض من النظام القائم سابقا، وربما جذب برنامج الاخوان الفئات الشابة وشرائح معينة من المجتمع المصري، لكن نتيجة الانتخابات تعني ان فقط 46.2% من الناخبين وليس من الشعب اختار الاخوان المسلمين فهناك مواطنين مقاطعين للانتخابات ومواطنين لا ينتخبون وهناك من صوت للاحزاب غير

[1] الانتخابات البرلمانية المصرية 2011–2012، http://www.sis.gov.eg/newVR/election2011/html/intro.htm

الاخوان؛ أي أن 46.2% من الناخبين صوتوا للاخوان هم في الاصل من ما نسبته 54% فقط اللذين شاركوا في الانتخابات، أي ان 46% لم يشاركوا في الانتخابات.

2. يبدو ان حزب النور السلفي قد شكل بديلا انتخابيا للناخب المصري الذي يرغب في انتخاب حزب ديني لكنه لا يريد الاخوان بالتالي يكون خياره حزب النور الذي حصل على ما يقارب 25% من اصوات الناخبين، وهذا يبرر في انعدام البديل بين التيارات الدينية فإما الاخوان او حزب النور السلفي، وازدياد التوجه لدى الناخبين المصريين والعرب على وجه العموم احيانا الى انتخاب احزاب دينية كردة فعل على عجز وفشل وفساد الاحزاب الوطنية والعلمانية.

3. حصدت باقي أطياف المجتمع المصري من وطنيين علمانيين وليبراليين وناصريين واشتراكيين على ما نسبته الكلية 26.4% (بدون حزب الوسط الاسلامي) من اصوات الناخبين المصريين وهي كتلة كبيرة اكبر مما حصل عليه حزب النور، عدا عن تشتت غالبية أصوات هذه القوائم التي لم تبلغ نسبة الحسم ولو كانت مجتمعة لحصلت على مقاعد اكثر ربما وصلت الى نسبة اقل بكثير مما حصل عليه الاخوان المسلمين في قائمة الحرية والعدالة، وهذا مؤشر على ان المسيسين والمثقفين والمنتمين للطبقات العليا والوسطى حافظوا على سلوكهم الانتخابي في اختيارهم بناءاً على قناعتهم ومواقفهم السياسية والثقافية، بينما رجحت الكتلة الصامتة المكونة من الفئات العمالية والشعبية والمراة وسكان الارياف كفة الاخوان المسلمين والمعروف عن هذه الفئات تذبذب موقفها وسلوكها السياسي والاجتماعي والانتخابي والثقافي، ويغلب على سلوكها الانتخابي العاطفة والتدين الشعبي والسياسي.

1.2.4 نتائج انتخابات مجلس الشورى 2012

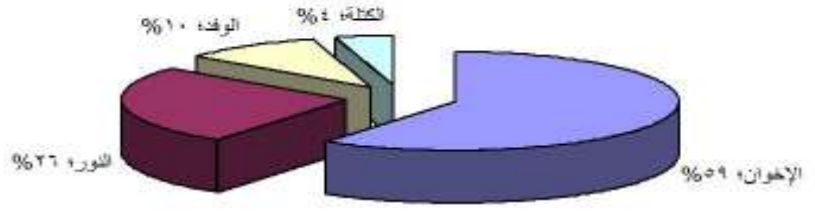

نتائج الشورى ٢٠١٢
إجمالي المقاعد ١٨٠ مقعدا

يتضح من الرسم البياني السابق عدد من المؤشرات:

1. تصاعد نجم الاخوان المسلمين فقد قفز الاخوان 12.8% ما بين انتخابات مجلس الشعب الى انتخابات مجلس الشورى، وهذه زيادة كبيرة جدا في فترة انتخابات متقاربة، ويفسر هــذا ان الناخب المصري يريد نظاماً سياسياً جديداً لمصر، عبر تجربة النقيض المباشر للنظام السابق لعله يكون المخلص والمنقذ لمصر مجتمعا وشعبا ووطنا. لكن تجدر الاشارة ان مؤشــرات انتخابات مجلس الشورى في مصر لا تعكس المزاج العام الشعبي في مصر وذلك يعود الى ان نسبة المشاركة فيها لم تتعدى 13% من مجموع الناخبيين، وهذه نسبة لا تعكس المــزاج العام المصري في توجهاته الانتخابية، لكنها تبين تفوق الاخوان المسلمين في حصد اصوات الناخبين.

2. حافض حزب النور تقريبا على نفس نسبة الاصوات التي حصل عليها في انتخابات مجلــس الشعب، وهذا يفسر ان نفس الشريحة التي انتخبت حزب النور في انتخابات مجلس الشــعب هي التي عادت وانتخبته في انتخابات مجلس الشورى.

3. يلاحظ ايضا تقدم لحزب الوفد بفارق 2% بين انتخابات مجلس الشعب الى انتخابات مجلــس الشورى، وهذا يؤكد ان نفس الشريحة تقريبا العلمانية والوطنية التي انتخبت حزب الوفد هي انتخبت عن قناعة تامة ولها سلوك انتخابي وثقافة انتخابية معينة، وقد لحق بركب هذا الحزب عدد اخر من الناخبين زاد من نسبة مقاعده في مجلس الشورى.

4. يلاحظ كذلك تراجع الكتلة المصرية من 7% في مجلس الشعب الى 4% في مجلس الشورى، وهناك فارق 3% من اصوات الناخبين، وقد تفسر ان هؤلاء الناخبين قد صوتوا لحزب الوفد الذي ازداد عدد مقاعده في انتخابات مجلس الشورة بنسبة 2%.

5. اذا جمعنا ما حصل عليه الاخوان والسلفيين يتبين انهم حصلوا علــى 59%+26%= 85% من مقاعد مجلس الشورى وهذا يفسر في عزوف غالبية اطياف المجتمــع المصــري عــن المشاركة في انتخابات مجلس الشورى حيث لم تصل نسبة المشاركة في الانتخابــات 13%،

وهذا ما يؤكد ما اشرنا اليه سابقا ان نتائج انتخابات مجلس الشورى لا تشكل مؤشرا حقيقيا على توجهات ومزاج الشعب المصري.

3.4 نتائج انتخابات الرئاسة المصرية 2013

1.3.4الجولة الاولى للانتخابات

في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية حصل محمد مرسي على 5.76 مليونصوت، بنسبة تقارب 24.8%، وحصل عبد المنعم أبو الفتوح على 4.07 مليون صوت، بنسبة تقارب 17.5%، وحصل محمد سليم العوا على 0.24 مليون بنسبة أكثر قليلاً من 1.0%. أي أن مرشحي الإسلام السياسي الثلاثة حصلوا على 10.07%، بنسبة حوالي 43.3%. وهذه الأخيرة هي نسبة ما حصل عليه مرشحون إسلاميون يعلنون المرجعية الإسلامية.

لكن اذا استثنينا مما سبق ما يقارب مليون صوت من اصوات أبو الفتوح كون ليس كل من صوت لابو الفتوح هم الاخوان كونه خرج عن أمر الجماعة ولم تدعمه الجماعة في الانتخابات وانما تنصلت منه، يتبين ان مجموع ما حصل عليه مرشحو الاسلام السياسي 9 ملايين صوت اي ما يقارب 38.3% من اصوات الناخبيين.

وهذا مؤشر على تراجع الاخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية بالمقارنة في انتخابات مجلس الشعب التي حصل فيها الاخوان المسلمون على ما نسبته 46.2% هذا دون احتساب نسبة اصوات حزب النور السلفي او حزب الوسط، وهنا يبدو التراجع واضحا وهذا يعود الى سلوك الاخوان السياسي والاجتماعي بعد انتخابات مجلس الشعب، والى ردة فعل عكسي من قبل الناخبيين على الاخوان المسلمين كتعبير عن عدك رضاعن ممارساتهم وسلوكهم السياسي والاجتماعي.

2.3.4 الجولة الثانية للانتخابات

النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة بكل محافظات الجمهورية - جولة الإعادة

المرشح	أحمد شفيق	محمد مرسي	اجمالي المصوتين
الاجمالي	12,411,898	12,952,507	25,364,405
النسبة المئوية	48.9%	51.1%	
القاهرة	1,880,160	1,505,136	3,385,296
الجيزة	911,884	1,351,846	2,263,730
الشرقية	1,047,262	882,587	1,929,849
الأسكندرية	726,865	986,935	1,713,800
الدقهلية	1,059,354	845,390	1,904,744
القليوبية	855,975	607,686	1,463,661
الغربية	979,017	566,532	1,545,549
البحيرة	638,233	906,627	1,544,860
المنوفية	1,100,152	418,316	1,518,468
المنيا	473,796	859,221	1,333,017
كفر الشيخ	343,158	426,152	769,310
أسيوط	346,699	553,975	900,674
الفيوم	168,838	591,700	760,538
بني سويف	258,149	512,702	770,851
سوهاج	381,217	531,636	912,853
دمياط	202,944	258,475	461,419
قنا	227,615	187,470	415,085
الاسماعيلية	172,270	204,316	376,586
بورسعيد	130,122	109,768	239,890
أسوان	152,554	164,873	317,427
السويس	76,730	129,231	205,961
الأقصر	135,920	120,520	256,440
البحر الأحمر	47,987	46,803	94,790
شمال سيناء	43,253	67,216	110,469
مطروح	16,155	65,192	81,347
الوادي الجديد	23,076	39,918	62,994
جنوب سيناء	12,513	12,284	24,797
الاجمالي	12,411,898	12,952,507	25,364,405

مدونة " نظرة على أحوالنا " ouregypt.wordpress.com

النسب المئوية للمرشحين بكل محافظات الجمهورية

المرشح	أحمد شفيق	محمد مرسي
القاهرة	55.5%	44.5%
الجيزة	40.3%	59.7%
الشرقية	54.3%	45.7%
الأسكندرية	42.4%	57.6%
الدقهلية	55.6%	44.4%
القليوبية	58.5%	41.5%
الغربية	63.3%	36.7%
البحيرة	41.3%	58.7%
المنوفية	72.5%	27.5%
المنيا	35.5%	64.5%
كفر الشيخ	44.6%	55.4%
أسيوط	38.5%	61.5%
الفيوم	22.2%	77.8%
بني سويف	33.5%	66.5%
سوهاج	41.8%	58.2%
دمياط	44.0%	56.0%
قنا	54.8%	45.2%
الاسماعيلية	45.7%	54.3%
بورسعيد	54.2%	45.8%
أسوان	48.1%	51.9%
السويس	37.3%	62.7%
الأقصر	53.0%	47.0%
البحر الأحمر	50.6%	49.4%
شمال سيناء	39.2%	60.8%
مطروح	19.9%	80.1%
الوادي الجديد	36.6%	63.4%
جنوب سيناء	50.5%	49.5%

المحافظات باللون الأزرق نسبة تصويتها لشفيق أعلى والمحافظات باللون الأحمر نسبة تصويتها أعلى لمرسي

"نظرة على أحوالنا" ouregypt.wordpress.com

مدونة

يتضح من الجدول السابق الذي يعرض نتائج انتخابات الرئاسة المصرية جولة الاعـــادة ما يلي:

1. تقارب نسبة التصويت بين أحمد شفيق ومحمد مرسي بشكل كبير جدا، وقـــد كـــان فـــارق التصويت 2.2% فقط، وما تقوله هذه النتائج الانتخابية المتمثلة في الارقام والنسب المؤيـــة ان المجتمع المصري انقسم الى اتجاهين في التصويت اتجاه صـــوت لمرشـــح الاخـــوان

المسلمين محمد مرسي، والاتجاه الثاني صوت لصالح مرشح النظام السابق ، وما اضعف حظ احمد شفيق في الانتصار في الانتخابات هو ارتباط اسمه بالنظام السابق، لكن اهم ما في هذه النتائج ان المجتمع المصري لم يكن كله مؤيد لحكم الاخوان او برنامج الاخوان الانتخابي وسياساتهم وهذا الامر الذي اغفله الاخوان المسلمين، فلم يقرؤا نتائج الانتخابات ان نصف المجتمع اختارهم والنصف الاخر لم يختارهم.

2. ما يلفت الانتباه ايضا تقدم احمد شفيق في محافظة القاهرة على محمد مرسي بفارق ملحوظ، ويعود ذلك الى طبيعة الناخبين في القاهرة، فالقاهرة تشكل العاصمة وهي المركز الحضري الحداثي، ويستقر بها الناخبين من الطبقات الاجتماعية العليا، كما يتمركز فيها الناخبين من الطبقة الوسطى التي تسكن المدن وهذه الطبقة هي متعلمة ومتنورة وحداثية وتعي الامور جيدا وتقوم بالتصويت بناءا على تفكيرها الحر.

3. كذلك تقدم احمد شفيق في الشرقية، الدقهلية، القليوبية، الغربية، المنوفية، قنا، بور سعيد، الاقصر، البحر الاحمر، جنوب سيناء،

4. بينما تقدم محمد مرسي في المحافظات التالي: الجيزة، الاسكندرية، البحيرة، المنيا، كفر الشيخ، أسيوط، الفيوم، بني سويف، سوهاج، دمياط، الاسماعيلية، أسوان، السويس، شمال سيناء، مطروح، الوادي الجديد.

يتضح من الرسم البياني السابق ان مرسي حصل على ثلاثة ارباع اصوات النـــاخبيين المصريين في الخارج، وعند ربط هذه النسبة بنسبة فارق الاصوات بين مرسي وشفيق يتبن ان الناخبين المصريين اللذين في الخارج شكلوا اقل من النصف بقليل من نسبة الحسم التي فاز بها مرسي، حيث يتضح ذلك بلغة الارقام (حصل مرسي على 12952507- 12411898 وهو ما حصل عليه شفيق = 540609 وهي نسبة الحسم التي فاز بها مرسي)، عند طرح نسبة الحســم التي فاز بها مرسي من عدد اصوات المصريين خارج المجتمــع المصــري يتبــين ان نســبة المعارضة لشفيق والتيار العلماني الوطني كانت ضئيلة، بلغــة الارقــام (540609- 225893 عدد الناخبين المصريين في الخارج = 314716 نسبة المعارضين لشفيق وتياره داخل المجتمع المصري)؛ ان ما تشير اليه الارقام السابقة يوضح انقسام المجتمع المصري الى اتجــاهين فــي التصويت الانتخابي خصوصا داخل المجتمع المصري، ويتضح كذلك ترجيح اصوات النــاخبين خارج مصر كفة الميزان لصالح مرسي.

3.3.4 تحليل نتائج الانتخابات

ان قراءة نتائج الانتخابات المصرية البرلمانية والرئاسية تفضي الى ما يلي:

1. ان نتائج الانتخابات في العادة تعكس المزاج العام الشعبي والانتخابي والذييمثل ردات فعل وسلوك انتقامي وعقابي خصوصا في المجتمعات العربية.

2. ثبات نسبة التصويت للاحزاب الوطنية والعلمانية والليبرالية والناصرية فــي الانتخابــات المصرية ويعود ذلك الى طبيعة الشريحة الناخبة لهذه الاحزاب وهــي الطبقــة الوســطى والطبقة العليا في المجتمع المصري وهذه الطبقات موسومة سوسيولوجيا بانها طبقات مثقفة وذات وعي بذاتها ولذاتها، ويحكمها سلوك انتخابي وثقافي وسياســي معــين لا يتزعــزع بالقلاقل والظروف الطارئة.

3. لم ينتبه الاخوان المسلمين على مؤشرات الانتخابات البرلمانية مجلس الشعب فما حصــلوا عليه هو اقل من نصف الاصوات المسموح لها بالتصويت فقد حصلوا على 46.2% مــن مجموع المصوتين اللذين بلغت نسبتهم فقط 54%.

4. انتخابات مجلس الشورى لا تعكس التوجهات والمزاج العام المصري او الانتخابي المصري كون نسبة المشاركة فيها لم تتجاوز 13%.

5. يلاحظ صعود للاخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب 46.2% وصعود في انتخابات مجلس الشورى 59%، وانتكاسة في الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية، فالإسلام السياسي لم يحصد سوى 38.3% من الاصوات، ولم يحصد مرشح الاخوان الرسمي سوى على ما نسبته 24.8% من الاصوات، وهذا مؤشر على تراجع شعبية الاخوان المسلمين.

6. أيضا اذا قارنا ما حصل عليه مرشحو النظام السابق أحمد شفيق وعمرو موسى اضافة الى مليون صوت التي استثنيت من اصوات ابو الفتوح يتبين أن هناك تقارب 9 ملايين صوت لهذا التكتل أي ما يقارب ما حصل عليه مرشحوا الإسلام السياسي.

7. في جولة الاعادة الثانية تأكد ان الناخب المصري يعاقب الاخوان المسلمين لكن ليس لديه بديل سوى بديل النظام السابق احمد شفيق وهذا الذي ادى الى احجام الناخبين عن التصويت له، لكن مع ذلك حصل على نسبة اصوات تقترب من نسبة ما حصل عليه مرسي وان بفارق بسيط 2.2%، لكن ما عدل كفة مرسي هي أصوات الناخبيين في خارج مصر فقد جنا منها ثلاثة ارباع.

8. مؤشرات الانتخابات فضفاضة، لكن ما يمكن استنتاجه هو تراجع شعبية ونجم الاخوان المسلمين بين انتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية، وهذا مؤشر لو تنبه له الاخوان لتفادو الكثير من الخسارات والانتكاسات والانكسارات اللاحقة والتالية لما بعد انتخابات الرئاسية.

4.4 تعزيز شرعية الصندوق بشرعية الإنجاز

تعتبر الشرعية الانتخابية الطريقة المثالية المعتمدة في النظام الديمقراطي للوصول إلى الحكم وتولي السلطة، وكلما كانت هذه الطريقة ذات طابع ديمقراطي نزيه ازدادت شرعية النظام السياسي، ومصداقيته من خلال التفاف الجماهير حول الحزب السياسي مما يعطيه الحق في حكم

الجماهير وإدارة شؤونهم لمدة زمنية يحددها الدستور.

وتعرف الشرعية بأنها: تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، لإعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارساتها.[1]

تستند شرعية الحاكم إلى القبول الشعبي ليكون الحاكم ممثلاً عن إرادة الشعب وللشعب الحق في مراقبته وعزله ليكون الشعب مصدر السلطات وشرعيتها[2]، الإنتخابات هي من أهم الآليات في وصول الحاكم إلى السلطة، وأداة في يد الشعب لسحب الشرعية أو تجديدها لمن يحكم[3]، ولكي تعزز القوى الحاكمة شرعيتها الشعبية لابد لها من تقديم منجزات دائمة للشعب لتقف أمام صورة أخرى من صور الشرعية وهي شرعية الإنجاز، كون شرعية الانتخابات لم تعد كافية في إعطاء الحاكم الشرعية المطلوبة للاستمرار في الحكم[4]، لابد من تعزيز شرعية الانتخاب بشرعية الانجاز، بمعنى على القوى الحاكمة أن تعمل على تحقيق برامجها الانتخابية وتطوير فاعليتها الانجازية من خلال تطوير اليات الإنجاز بالشكل الذي يعزز ويزيد من شرعيتها في الحكم، لتكون أمام معادلة للشرعية أساسها الإنجاز، فكلما استطاعت القوى الحاكمة في تعزيزشرعيتها من خلال عدد انجازاتها حصلت على ثقة الشعب وعززت وجودها وقبولها في ضمير الشعب ووجدانه[5]، أما أن تشرعن القوى الحاكمة سلوكها السياسي بالإستناد إلى الشرعية الانتخابية وأن الشعب قد منحها الشرعية الكاملة، متناسية بأن هذه الشرعية ليست مطلقة وإنما أساسها تحقيق رغبات الشعب وطموحاته، وهو ما يؤسس لشرعية الانجاز كداعم لشرعية الانتخابات.[6]

---

[1] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مفهوم الشرعية http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/3.html

[2] محمد أنوار، الشرعية والمشروعية http://ffesj.forumaroc.net/t924-topic

[3] مفهوم الانتخابات الديمقراطية http://www.achr.eu/art220.htm

[4] علي الدين هلال، مفهومان مختلفان للشرعية والديمقراطية http://democracy.ahram.org.eg/News/

[5] عبد الإله بلقزيز، شرعية الثورة وشرعية الإنجاز http://www.kafa24.net/arabic/?action=detail&id=79700

[6] سيف عبد الفتاح شرعية الرئيس تأكلت https://www.youtube.com/watch?v=HlvRifEbDHc

1.4.4 معالجة أزمة الشرعية

تتباين طرق معالجة الشرعية من النظم الديمقراطية إلى النظم الشمولية حيث تكون أزمة الشرعية في النظم الديمقراطية هي أزمة حكومة وليس النظام السياسي، حيث تقوم هذه الـــنظم بإجراء انتخابات مبكرة للتخلص من الحزب الذي فقد شرعيته لسوء أدائه.

أما النظم الشمولية فإنها تلجأ لمواجهة أزمة الشرعية بالطرق التالية:

- الإهمال: إدعاء عدم وجود مشكلة توجب النقاش ما يؤدي إلى زيادة الاحتقان لدى الجماهير.
- زيادة القمع: تكثر الاجراءات التعسفية والاعتقالات وربما الاغتيالات.
- الذهاب إلى الحرب: حتى يتم اشغال الرأي العام بالمشاكل الخارجية للدولة مما يوجب تعزيز الترابط داخل المجتمع في مواجهة الخطر الخارجي.
- إجراءات ديمقراطية غير حقيقية: حيث تقوم الدولة بالسماح بتكوين أحزاب، في ظل الســلطة دون جماهيرية حقيقية وإعلام صوري لا يعبر عن طموحات ومشاكل الجماهير.
- التحول الديمقراطي: وهنا يكون الحل الحقيقي لأزمة الشرعية التي تتعرض لها الدولة حيــث يقوم النظام الحاكم بإجراء اصلاحات ديمقراطية تعبر عن طموحات الشعب.[1]

تعتبر الشرعية مفهوماً واسعاً يصعب تحديد أبعاده، لكن في حالة أن الجماهير تنزل إلى الشارع رفضا للنظام السياسي، فإنه يفقد شرعيته حتى لو جاء عبر صناديق الاقتراع، لذلك فإن مصدر الانجاز هو أكثر مصادر الشرعية موضوعية وقدرة على تعزيز شرعية النظام وتثبيــت أركانه، من خلال خضوع مجموع المواطنين طواعية وعن طيب خاطر، بمــا يحقــق اللحمــة الاجتماعية والسياسية، البلاد من خلال الالتزام بالدستور والقانون.[2]

---

[1] فيصل محمد الحمد، الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية: أزمات وحلول http://www.ommahparty.com/

[2] مؤمن سلام، شرعية ومشروعية النظم السياسية https://www.youtube.com/watch?v=hWXWMuw13qI

عاشت مصر حالة من الجدل السياسي حول شرعية الرئيس محمد مرسي، وقد انقسم الشارع المصري إلى فريقين أحدهما يقول بسقوط شرعية الرئيس مرسي، كونه لم يقدم أي إنجاز يذكر في أي من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تزايد الغضب الشعبي من أداء الرئيس وحكومته وتنامي حالة المعارضة والرفض، وفريق اخر يرفض هذه الحجج، معتمدا أن الرئيس يستمد شرعيته من الإرادة الشعبية المتمثلة بشرعية الانتخاب، وأن شرعية الرئيس لا يتم إسقاطها إلا بنفس الأسلوب التي اكتسبها به.

الشرعية هي عملية مستمرة، وليست مرحلة يتم الوصول إليها في لحظة ما وينتهي الأمر عند هذا الحد، فهي تبدأ بالفوز في الانتخابات ثم تستمر بأداء الحكومة سياساتها، ويتم نزع تلك الشرعية عندما تبدأ بنمو مشاعر عدم الرضى والغضب، وعدم تمثيل الحكومة لمصالح أغلبية الجماهير، بما يوجب إجراء انتخابات مبكرة، لكي تعبرعن الارادة الشعبية بتجديد ثقتها بأحد الأحزاب السياسية قد يكون الحزب السياسي الذي فقد القبول والرضى من الجماهير.[1]

الشرعية لا تكتمل بدون الانتقال من الإجراء (شرعية الانتخاب) إلى المضمون (شرعية الإنجاز) ومن المؤسسات إلى أداء تلك المؤسسات، إن معيار توطيد شرعية النظام هو بما يشعر به أغلبية المواطنين من تغيير وتحسن في حياتهم اليومية، والذي يتمثل في شعورهم بالرضا عن السياسات العامة التي يتبناها النظام.[2]

شرعية الإنجاز تحقق الاستقرار الاجتماعي والقبول الشعبي، فكلما زادت شرعية الانجاز ازداد النظام شرعية وقدرة على الاستمرار وقبول المواطنين بقراراته، وتنفيذ القوانين لاعتقادهم أن هذه القوانين تصدر عن مؤسسات شرعية تعبر عن مصالحهم وتحقيقها، إلا أن عدم تدعيم شرعية الانتخابات بشرعية الانجاز، تتاكل شعبية مؤسسات النظام، ورموزه، وتهتز ثقة المواطنين في تمثيل مؤسسات النظان لمصالحهم وتزداد حالات الاحتجاج التي تدعو إلى التغيير وإسقاط النظام.[3]

---

[1] الشرعية والمشروعية، مرجع سابق

[2] سيف عبد الفتاح شرعية الرئيس تآكلت، مرجع سابق

[3] محمد نعمان جلال، المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني (2-2) بين شرعية صندوق الاقتراع وشرعية الأداء والإنجاز http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=2799

يقول هشام العوضي: استفادت جماعة الإخوان المسلمين من شرعيتها الاجتماعية لملئ الفراغ الذي نتج عن سقوط مبارك، لكن هذه الشرعية لا تكفي لاستمرار دعم الإخوان في السلطة، وستتعرض هذه الشرعية للتاكل إن لم تدعم بشرعية الإنجاز، لأن الثورة المصرية كانمن أهم تنائجها قدرة الجماهير المصرية على محاسبة ومعاقبة كل من سيفشل في تحقيق طموحات وطلبات الجماهير بالنزول إلى الشارع والميادين.[1]

يقول د. صلاح زرنوقة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، رغم أن مرسي رئيس مدني منتخب بانتخابات نزيهة، إلا أنه فقد شرعية الإنجاز، مضيفا أن شرعية أي رئيس لا تأتي عبر صندوق الانتخابات فقط بل عير شرعية الإنجاز، وهذه قمة الديمقراطية، الرئيس مرسي وحكومته فشلوا في تحقيق إنجازات اقتصادية أواجتماعية تخلق ما يمكن وصفه بشرعية الإنجاز لتدعم شرعية الصندوق الانتخابي التي يعتمد عليها الرئيس، حيث أكدت المعطيات في الشارع المصري تفاقم أزمة الاقتصاد وارتفاع الأسعار وزيادة معاناة المواطنين، ما يخلق بيئة مناسبة وداعمة لقوى المعارضة.[2]

جاء في دراسة هشام العوض الإسلاميون في السلطة حالة مصر يتعذر تقديم تقييم مفصل وشامل لأداء مرسي، لكن التقيم العام غير مرضي، خاصة فيما يتعلق بالوضعين الاقتصادي والأمني، علما أن مرسي ورث تركة مبارك إلا أن ذلك لا يعفيه من مسؤولية استمرار زيادة البطالة والتضخم وغلاء المعيشة في مصر، وتعويله على الاقتراض من صندوق النقد الدولي الأمر الذي سيرهق الدولة ويزيد من المديونية العامة، لذا عليه أن يحقق إنجازاً اقتصادياً تستفيد منه الطبقات الدنيا والمتوسطة والتي تشكل أغلبية كبيرة، إن أراد أن يؤسس لشرعية شعبية حقيقية.[3]

---

[1] هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_hicham%20al3wadi.pdf

[2] تحليل إخباري: المصير المأساوي لغالبية رؤساء مصر ... الأسباب والتداعيات
http://arabic.news.cn/arabic/2013-09/15/c_132721748.htm

[3] هشام العوضي، **إسلاميون في السلطة**، مرجع سابق

واجه مرسي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة تشمل العجز في ميزانية الدولة، البطالة، غلاء المعيشة، تدني الأجور، أطفال الشوارع وغياب الأمن.

كان على الرئيس مرسي أن يكون أكثر وضوحا وشفافية، وأن يصارح المجتمع المصري بحجم المشاكل التي تعاني منها مصر في مختلف الأصعدة، وأن يضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية في تحمل العبء وأن يتكاتف أفراد المجتمع أحزاباً وقوى وأطراً سياسية واقتصادية واجتماعية في القيام بدوره للخروج من المرحلة الانتقالية بتعزيز الوحدة الوطنية، وأن تكون المرحلة مرحلة تشاركية، يأخذ الجميع موقعه في عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع المصري، بما يحقق كتلة وطنية جامعة هدفها الوصول إلى بر الأمان، لاأن يعد وعوداً لا يمكن تحقيقها في فترة زمنية محددة، كما وعد في المئة يوم الاولى وكما لا يمكن لأي فصيل سياسي أو حزب مهما كان لديه من الإمكانات للنجاح في تحقيقها، وهذا ما أدخل المجتمع المصري في حالة من الغضب والاستياء لأن امال وطموحات الطبقات المهمشة أن تلقي في حقبة مرسي تغيير على مستوى الحياة المعيشية إلى الأفضل.

5.4 الإعلان الدستوري وأثره على الحياة السياسية المصرية

1.5.4 قانون حماية الثورة

أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا بتاريخ 2012/11/22 جاء فيه:

1. إعادة التحقيقات في جرائم قتل وشروع قتل المتظاهرين.
2. تعيين نائب عام جديد.
3. تمديد عمل الجمعية التأسيسية الخاصة بأعداد الدستور الجديد للبلاد.
4. تحصين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية من الطعن عليها أمام أية جهة قضائية.

5. عدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية من قبل أية جهة قضائية.[1]

على إثر هذا الإعلان، انقسم الشارع المصري إلى فريقين، عبر كل فريق عن موقفه من خلال تظاهرات واعتصامات في الشارع والميادين، وقد احتشد المعارضون للإعلان الدستوري في ميدان التحرير، في حين ذهبت القوى المؤيدة لهذا الإعلان إلى قصر الاتحادية للتعبير عن دعمهم لإعلان الرئيس.

جاء الإعلان الدستوري في توقيت كانت فيه الساحة المصرية تتصارعها الخلافات بين المعسكر الإسلامي والمعسكر المدني، علما أن كلا من المعسكرين يحمل شكوكا كبيرة تجاه الطرف الآخر ونواياه وخططه المستقبلية، في حين كانت الإشاعات تنتشر بين جموع المصريين لتزيد الانقسام والفرقة المجتمعية، ساعد أداء الإعلام في تعزيز حالة التشرذم والانقسام، من خلال وسائل الإعلام المؤيدة والمعارضة، وكل منها يحمل أسباب رفضه أو تأييده لخطوات الرئيس، مما أدخل البلاد في حالة من الفوضى.

2.5.4 تداعيات الإعلان الدستوري في مصر

-كان للإعلان الدستوري تداعيات على مجريات النشاط السياسي في مصر، حيث انسحبت غالبية القوى والأحزاب القومية واللبرالية والمحكمة الدستورية العليا والنقابات العمالية، وممثلي الكنيسة، وبعض أعضاء اللجنة الاستشارية للجمعية التأسيسية، بما يعادل ثلث الأعضاء من لجنة كتابة الدستور.

- تحالف المنسحبون لتشكيل جهة وطنية لصياغة دستور موازي.

-وصلت تداعيات الإعلان الدستوري إلى مؤسسة الرئاسة حيث استقال مستشارو الرئيس احتجاجا على هذا الإعلان.

[1] الاعلان الدستوري لرئيس الجمهورية محمد مرسي 22-11-2012 https://www.youtube.com/watch?v=dZSgkorPyA0

-انقسام الشارع السياسي المصري إلى معسكرين متنافرين تسودهما علاقة الشك والريبة

-اندلاع اشتباكات بين المتظاهرين في ميدان التحرير وقوات الأمن، سقط على إثرها أحد إعضاء حركة 6 ابريل.[1]

جاء الإعلان الدستوري محملاً بدلالات ذات معنى ومغزى، عن طبيعة الحكم الذي سيكون عليه حكم الرئيس مرسي، حيث دل الإعلان على قضية ذات بعد مهم وهي تحصين قرارت الرئيس أمام القضاء، وإعطائه صلاحيات تجعله فوق القانون، وقد تضمن الإعلان الدستوري تحصين قرارات الرئيس التنفيذية والتشريعية، وهو ما يتعارض مع نص المادة 21 من الإعلان الدستوري الصادر في 2011 بعد التعديلات الدستورية، التي تحظر "تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء[2]" إضافة إلى امتلاك الرئيس لكافة السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية بما يضعه فوق القانون.

كما أن الرئيس امتلك صلاحية تعيين وعزل النائب العام بعيداً عن السلطة القضائية مما أثار الصراع والصدام مع السلطة القضائية، وقد منح الرئيس لنفسه صلاحيات استثنائية مرتبطة بشروط عمومية، وقد اعتبرها المعارضون هلامية مثل قيام "خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة" بما يفتح الباب واسعا لإساءة الاستغلال والتضارب في التفسير لمصطلاحات غير محددة، وهو ما يفتح المجال لعودة قانون الطوارئ ويفرض قيود على نشاط المعارضة.

3.5.4 موقف المؤيدين للإعلان الدستوري

صرح الشيخ صلاح ابو اسماعيل في لقاء على قناة استوديو 27 بتاريخ 2012/11/22 أنه :"يؤيد قرار الرئيس بالإعلان الدستوري، رغم بعض تحفظاته على الإجراءات الاستثنائية"[3]،

---

[1] حديث الساعة تداعيات الإعلان الدستوري المصري الأخير https://www.youtube.com/watch?v=bfhsEQN1kZg

[2] مباشر من مصر: تحليل سياسي للإعلان الدستوى الجديد https://www.youtube.com/watch?v=buKxMMnvspM

[3] تعليق حازم أبواسماعيل على الاعلان الدستوري الجديد لـ مرسي 22 11 2012 https://www.youtube.com/watch?v=QuTEqA_zi0g

إلا أنه برر قبوله بهذا الإعلان حيث قال أنه :"إعلان جاء لضرورة الظرف السياسي الذي تعيشه مصر، حتى حمايتها من الانقسام وإراقة الدماء المصرية وأن من يتحمل المسؤولية هم المعارضة".[1]

قال عصام العريان :"أن تصويت المواطنين على الدستور وإقرار الدستور يتم إلغاء كافة الإعلانات الدستورية ويصبح وجودها كالعدم، مؤكدا على أنه في حالة تحولت مصر لدولة دستورية يكون الشعب هو الذي يحكم نفسه بإرادته".[2]

أيد القيادي في حزب الحرية والعدالة علاء أبو النصر الإعلان الدستوري قائلاً،:"موقفنا واضح بدعم وتأييد هذه القرارات، بل قلنا أنها جاءت متأخرة بل كان يجب أن تأتي مبكرة، وننتظر المزيد من القرارات التي تدعم العدالة وتضرب أوكار الفساد".[3]

في ذات السياق صرح د.عطية عدلان قائلا:"أؤيد تأيداً كاملا الإعلان الدستوري وأدعو الرئيس مرسي إلى عدم التراجع عن هذا الإعلان والشعب المصري وراءه، والوضع الراهن يقتضي ذلك".[4]

أما المستشار الإعلامي لحزب الحرية والعدالة أحمد سبيع قال :"البعض يحاول استغلال الأوضاع السياسية في احداث فوضى داخل البلد، نأمل أن يستجيب الجميع لصوت العقل ومن حق الجميع الاختلاف والانتقاد لكن بشكل سلمي وبعيدا عن العنف".[5]

وبذلك يكون مختلف الطيف الإسلامي في مصر قد أيد بشكل كبير الإعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس مرسي، رغم تحفظات البعض على الإجراءات الاستثنائية.

---

[1] تعليق حازم أبو اسماعيل على الاعلان الدستوري الجديد لـ مرسي 22 11 2012، مرجع سابق

[2] مرسي يقيل طنطاوي وعنان ويستعيد صلاحياته كاملة http://arb.majalla.com/2012/08/article

[3] مصر: إعلان دستوري مفاجئ يحصن تأسيسية الدستور ويعيد محاكمة مسؤولي نظام مبارك http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121122_egypt_morsi.shtml

[4] ماذا بعد : 2012/11/29-(الإعلان الدستوري والأزمة في مصر) http://audio.almanar.com.lb/programs/edinfo.php?edid=52171

[5] المرجع السابق.

إلا أنه في المقابل هناك القوى والأحزاب الليبرالية والوطنية والقومية التي رأت في الإعلان الدستوري انقلاباً على الشرعية، وتأكيد حكم الفرد، وبداية عهد دكتاتوري جديد، داعيا جموع المصريين للنزول إلى الشارع للتعبير عن رفض هذا الإعلان والعمل على اسقاطه، معلنا أن الرئيس فقد شرعيته، وأنه ارتكب جريمة بإعلانه حكم الفرد المطلق.

4.5.4 موقف المعارضين للإعلان الدستوري

في أول رد على الإعلان الدستوري قامت الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية في مصر بتشكيل جبهة الانقاذ الوطني، كجبهة جامعة لكل القوى الرافضة للإعلان الدستوري، وأنها ترفض أي حوار مع الرئيس قبل اسقاط الإعلان الدستوري، مؤكدة عملها على اسقاطالإعلان بشكل سلمي، ودعم رجال القضاء والقانون في موقفهم في الدفاع عن استقلال السلطة القضائية.

عطفا على ما تقدم في لقاء له على فضائية أبو ظبي قال حمدين صباحي في برنامج الشارع العربي مع زينة اليازجي حول الإعلان الدستوري :"الإعلان الدستوري غير دستوري، وغير قانوني، مما رسخ عدم الثقة بحكم الإخوان، لأن الإعلان الدستوري يجافي كل الأعراف والقواعد الدستورية وتمثل انقلابا واضحا على المسار الديمقراطي، وتطلق يد مرسي بصلاحيات عابرة للدولة ومؤسساتها".[1]

أدان "تحالف الوطنية المصرية" والذي يضم عددا من أحزاب وقوى اليسار ويسار الوسط ما قال عنه أنه :"الجريمة الكاملة التي أقدم عليها مرسي تحت اسم الإعلان الدستوري الجديد، وأن الإعلان الدستوري يمثل انقلابا كاملا على الشرعية التي أتت به إلى الحكم، وتمثل استحواذا غاشما على كل سلطات الدولة، وتصنع دكتاتورا لم تعرف مصر نظيرا له".[2]

---

[1] حمدين صباحي ضيف الشارع العربي – كاملة 4/2 https://www.youtube.com/watch?v=1Y0od6E_O68

[2] بيان تحالف القوى الوطنية المصرية رداً على قرارات مرسي https://www.youtube.com/watch?v=M8wO-IzqlvM

أما د.عبد المنعم أبو الفتوح رئيس حزب مصر القوية وصف الإعلان الدستوري بأنه :"الثورة اشتعلت ضد حكم الفرد المطلق، وتمرير مطلب ثوري وسط حزمة من القرارات الاستبدادية انتكاسا للثورة".[1]

5.5.4 مواقف المنظمات الحقوقية من الإعلان الدستوري

رفضت منظمات حقوق الإنسان الدولية إعلان الرئيس مرسي، مؤكدة أن الرئيس مرسي أعطى لقراراته الحصانة من المراجعة القضائية، حتى إن كانت تنتهك حقوق الإنسان، وهذا الإعلان يقوض سياسة القانون، كما أن الإعلان يعطي مرسي صلاحيات إعلان حالة الطوارئ استنادا لأسباب غير واضحة ومبهمة، دون إعلان حالة الطوارئ، وهو ما تحفظ عليه الشيخ حازم ابواسماعيل كما جاء في نص سابق حيث، قالت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومان رايتس ريتش سارة ليارتسن :"مصر بحاجة ماسة إلى الاصلاح القضائي، إلا أن اطلاق يد الرئيس في الحكم بدون أي قيود ليس السبيل لإنجاز هذا الاصلاح، أصبح لدى الرئيس المصري الآن سلطات أكبر من سلطات المجلس العسكري، الذي استخدم صلاحياته في انتهاك حقوق الإنسان، لقد اعفى الرئيس مرسي نفسه من أية مراجعة قضائية مستقلة لقراراته وتصرفاته".[2]

كما أعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جنيف، نافي بيلاي :"أن بعض مواد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، تتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتتنافى مع الوصول إلى العدالة والانصاف واستقلالية السلطة القضائية".[3]

---

[1] فيديو خطير! أبو الفتوح: الاعلانات الدستورية لا طعن فيها https://www.youtube.com/watch?v=G8xjpeHuIlI

[2] مصر – قرار مرسي يقوض سيادة القانون https://www.hrw.org/ar/news/2012/11/26/248124

[3] نافي بيلاي: الاعلان الدستوري الذي أصدره مرسي ينتهك قوانين حقوق الانسان http://www.albawaba.com/ar/

6.5.4 الموقف الأمريكي من الإعلان الدستوري

أعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نولاند عن قلق الإدارة الأمريكية في بيان أن:" القرارات والإعلانات التي أجريت في 22 نوفمبر مثيرة للقلق بالنسبة إلى كثير من المصريين، وبالنسبة للمجتمع الدولي، وأن تطلعات الثورة المصرية، كان ضمان عدم ارتكاز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، وأن الفراغ الدستوري في مصر لا يمكن حله إلا من خلال تبني دستورتوافقي يحترم الحريات الأساسية وبما يتناسب مع التزامات مصر الدولية".[1]

وقد دعا البيان جموع المصريين الى:" الهدوء ونشجع الفرقاء على العمل سوياً وندعو كل المصريين إلى حل خلافاتهم حول هذه المسائل المهمة بالطرق السلمية، ومن خلال الحوار الديمقراطي".[2]

7.5.4 مرسي يبدي ندمه على الإعلان الدستوري

حدث لغط إعلامي بين مؤسسة الرئاسة وصحيفة الجارديان البريطانية حول صحة الأنباء التي تحدثت عنها الصحيفة حول ندم الرئيس مرسي على الإعلان الدستوري، حيث قال:" أنه يأسف لإصدار إعلان دستوري أعطاه صلاحيات واسعة".[3]

وقد أعلنت مؤسسة الرئاسة على لسان السفير عمر عامر المتحدث بإسم رئاسة الجمهورية أن حديث الرئيس مع الجارديان لم يبد خلاله ندمه على الإعلان الدستوري ، إلا أنه قال:" بالفعل حدثت مجموعة من الأخطاء في الفترة الأولى لرئاستة منها الإعلان الدستوري".[1]

---

[1] واشنطن: قرارات مرسي تثير قلق المجتمع الدولي
http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/23/251428.html

[2] المرجع السابق

[3] مرسى لـ«جارديان»: نادم على الإعلان الدستورى واستقالتى تضع البلاد فى فوضى بلا نهاية
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=388118

إلا أن الحقيقة الصريحة الواضحة وبعيدا عن ندم الرئيس من عدمه، أن الرئيس مرسي قام بإلغاء الإعلان الدستوري، داعيا إلى الاستفتاء على الدستور.

الإعلان الدستوري الذي أصدرة الرئيس مرسي، كان أحد أهم الخطوات التي عمقت الخلاف والانقسام داخل المجتمع العربي المصري، وقد عزز حالة الشك والتخوف من حكم جماعة الإخوان، ورغبتهم في السيطرة على مقاليد الحكم والتفرد، واقصاء المعارضة باعتبارها معارضة لا وزن لها وأنها من صنع النظام القديم، وأنها تسعى لتقًويض حكم الإخوان.

ولم تستطع أن تقرأ المشهد السياسي المصري بشكل واضح دقيق، وأنه قد يكون هناك قوى من النظام القديم تعمل على إنهاء حكم الإخوان إلا أنها لم تفهم أن هناك قوى وطنية حقيقية تعبر عن رأي حقيقي موجود في الشارع المصري متخوف ومتشكك في نوايا الإخوان وخططهم، وأنهم بحاجة إلى الإطمئنان وليس إلى إعلانات دستورية تعزز حكم الفرد وتطلق صلاحيات بشكل مطلق.

حيث اعطى الإعلان الدستوري الرئيس مرسي صلاحيات واسعة، جعلت القوى الوطنية تأخذ انطباعاً أن هذه الصلاحيات سوف تتحول إلى سلطة مطلقة، مما يعود بمصر إلى ما كانت عليه في زمن مبارك.

كما أن هذه الصلاحيات المطلقة، أسقطت مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) مما يهدم وظائف الدولة، ويركز جميع السلطات بيد الرئيس (السلطة التنفيذية) على حساب السلطتان (القضائية) والتشريعية) ، مما يناف أهم مبدأ من مبادئ الدولة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات بشكل مستقل ومتوازن، حيث قام الرئيس بإعلانه الدستوري بالإستحواذ على السلطات الثلاث بيده.

---

[1] الرئاسة فى مؤتمر صحفى: فشل الحوار الوطنى سببه رفض المعارضة.. وتنفى استقالة بجاتو.. وتؤكد: نقدر حجم التظاهرات ومطالب الشباب.. ومرسى لم يبد ندمه على الإعلان الدستورى.. وما يحدث فى مصر شأن داخلى، يوسف أيوب ونور ذو الفقار http://www.masress.com/youm7/1141964

أن المرحلة الانتقالية التي كانت تعيشها مصر، بتركتها الثقيلة والكبيرة، كانت بحاجة إلى توحيد الكلمة، والصف، والعمل على توحيد قوى الثورة ضمن جبهة وطنية واحدة في مواجهة ما تبقى من نظام مبارك، لا أن ينقسم معسكر الثورة، ويلجأ إلى التحالف مع الدولة العميقة في مصر، وهذا التحالف جاء من الإخوان في بعض الفترات ومن المعارضة في فترات أخرى.

كان على الرئيس مرسي ان يدرك أن الشعب المصري، ثار في ثورة يناير على حكم الشخص الواحد، وأنه يأمل بحياة ديمقراطية قادرة على توظيف كل الطاقات، وأن تأخذ كل القوى السياسية دورها في العملية السياسية، وليس إعلان يعزز صلاحيات الرئيس ويحصن قراراته، ويعطية الحق بإتخاذ إجراءات استثنائية تعطيه الحق أن يحكم بما يتوافق مع توجهات ومصالح حزب دون النظر إلى وجود قوى اخرى لها الحق أن تكون جزءاً من النظام السياسي الذي حرمها منه نظام مبارك.

الإعلان الدستوري كان من وجهة نظر المعارضة، ما هو إلا إعادة إنتاج لنظام مبارك لكن ضمن نسخة إسلامية تستند إلى الشرعية الدستورية. وهو عبارة عن استبدال نسخة رجال المال والاعمال المتحالفين مع نظام مبارك برجال المال والاعمال من جماعة الاخوان المسلمين مما زاد مخاوفهم بان الثورة سرقت منهم وانهم على اعتاب مرحلة امتداد لما سبقها.

6.4 جدل العلاقة بين مؤسسة الرئاسة ومكتب الإرشاد ومن يحكم مصر

انقسم الشارع المصري حول قضية جوهرية، مرة أخرى وهي من يحكم مصر بشكل فعلي، ومن يسير دفة الحكم في مصر بعد ثورة 25 يناير، وقد أعلنت قوى المعارضة شعاراً أصبح يتردد بشكل كبير "يسقط حكم المرشد" في إشارة واضحة أن من يحكم مصر هو مكتب الإرشاد، وليس الرئيس المنتخب محمد مرسي، حيث شكلت هذه القضية مثار خلاف جديد أضاف أسبابا أخرى لتوسيع هوة الخلاف بين أطياف المجتمع المصري بقواه السياسية والاجتماعية، مدعين أن مكتب الإرشاد وليس كل مكتب الإرشاد ومحددين أشخاص بعينهم أنهم من يحكمون مصروليس الرئيس مرسي، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين ردت على هذه

الإدعاءات بشكل قاطع واضح أن من يحكم مصر هو الرئيس مرسي وأنه رئيس لكل المصريين بمن فيهم جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات والقوى والأطياف المصرية.

وتباينت مواقف النخب المصرية من قضية من يحكم مصر، بين فريق يؤكد بشكل واضح لا لبس فيه أن من يحكم مصر هو مكتب الإرشاد، وأن الرئيس هو مجرد واجهة لجماعة الإخوان المسلمين، وأن اختيارة كبديل لخيرت الشاطر الرجل القوي في الجماعة إنما لكون الرجل ضعيف ويمكن التحكم في مساره السياسي والقدرة على تسييره ضمن رؤية ومنهاج الإخوان، مما يمكن الجماعة أن تحكم من خلاله وتسير مقاليد الحكم بشكل منفرد ومباشر.

إلا أن فريقا آخر ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ومن يدور في فلكهم أكد أن الرئيس مرسي هو خيار الشعب المصري وقد انتخب بطريقة ديمقراطية، وأنه يمارس مهام عمله وصلاحياته بشكل مستقل، ولا يؤثر على قراراته وتوجهاته أي جهة مهما كانت وتحت أي مسمى وأنه الرئيس الفعلي لمصر، وأنه قادر على القيام بمهام رئيس الجمهورية بكل اقتدار.

في ذات السياق هناك فريق انقسمت مواقفه من هذه المسألة بين أنه لا يعرف من يحكم مصر، والبعض تحدث أن الرئيس في طريقه للاستقلال عن جماعة الإخوان، في حين أن بعض قيادات الإخوان تحدثت أن مرسي ليس الخيار الأفضل لرئاسة مصر.

1.6.4 رأي الفريق الذي يدعي أن مكتب الإرشاد هو من يحكم مصر

تحدث العديد من الشخصيات المصرية حول قضية من يحكم مصر بشكل فعلي، مؤكدين أن مكتب الإرشاد هو من يحكم مصر، وأن مرسي كان مجرد شخص في فريق يقوم بذلك تحديدا مكتب الإرشاد، حيث تحدث القيادي المصري حمدين صباحي حول هذه المسألة قائلا في معرض رده على ذلك في حوار مع موقع (24) :"من يحكم مصر هو مكتب إرشاد الجماعة، وحجم التدخل في القرار السياسي واضح للغاية والضغوط التي يمارسها مكتب الإرشاد على مرسي واضحة أيضا، وعلى الرئيس أن يدرك إذا كان يتحدث عن رئيس منتخب أن الشعب

المصري انتخبه هو للحكم، ولم ينتخب جماعة الإخوان أو مكتب الإرشاد، وأعيد عليه ما قلته من قبل :أما اعتدلت وأما اعتزلت".[1]

واجه الرئيس مرسي تحديات تعيق استقلالية حكمه ، حيث حدد د.عمر حمزاوي في حواره مع محمود سعد الدين، التحديات التي تواجه مرسي في علاقته مع جماعة الإخوان المسلمين،وهي:

- ظل الشاطر الذي يلاحقه في أي مكان، لأن هناك هواجس لدى المواطن المصري من أن الشاطر نائب المرشد والمرشح الأصلي للجماعة هو من يحكم مصر، من خلف ستار وليس الرئيس مرسي، وهذا يتطلب من مرسي أن يحسم موقفه ويكون جادا في تلك النقطة.

- على مرسي أن يحدد مدى علاقته بمكتب الإرشاد، ومدى تدخله في قرارات الرئاسة وإدارة شؤون البلاد، وعلاقة الاجتماعات التي تعقدها الجماعة بالمطقم بالقرارات التي تصدر من الاتحادية وعلى مرسي أن يحسم ثنائية الحكم حوله ليصبح هو فقط من يحكم ولا ينازعه أو يشاركه أحد، وأن ما يتخذه من قرارات لا تملى عليه من مكتب الإرشاد،[2] وقد أكد الشيخ نبيل نعيم ما قاله د.حمزاوي حيث قال :"مكتب الإرشاد يحكم مصر ولا يبت أمر في البلد سوى بعد مشاورة الشاطر لأنه الأقوى والأذكى وله سيطرة كاملة على مرسي وولائه الكامل للجماعة وليس للوطن ولا الدين"[3] في حين أكد القيادي الإخواني أحمد بان والذي انشق عن حزب الحرية والعدالة أن :مكتب الإرشاد من يحكم مصر وأن سبب اختيار مرسي لأنه لديه تركيبةالموظف ويجيد السمع والطاعة، وأن خيرت الشاطر هو من يحكم مصر ويحكم مرسي شخصيا".[4]

---

[1] حمدين صباحي لـ 24: مكتب الإرشاد هو الذي يحكم مصر، http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=7947

[2] حمزاوي: المواطنون لديهم هواجس أن الشاطر يحكم مصر، http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/732854

[3] نقطة نظام، https://www.facebook.com/systempoint/photos/a.194913343860948.50771.194182507267365/606233246062287/?type=3&theater

[4] أحمد بان احد قيادات جماعة الإخوان المنشقة :http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=81882#.V0Mz8ZF97IU

وفي ذات السياق أكد عمرو الليثي مستشار الرئيس مرسي المستقيل بعد الإعلان الدستوري:"مرسي لا يستطيع أن يأخذ قراراً بنفسه فهو دائما ما يلجأ إلى الرجل الثاني في الجماعة المهندس خيرت الشاطر ليأخذ منه القرارات".[1]

وفي ذات السياق أكد د.ثروت الخرباوي القيادي المنشق عن الإخوان :"الذي يدير الدولة هو مكتب الإرشاد، والمرشد وخيرت الشاطر تحديدا، ومن خلال معلوماتي الذي كتب الإعلان الدستوري هو مكتب الإرشاد وأرسله للرئيس كي يصدره".[2]

أكد د.عبد المنعم أبو الفتوح أن الرئيس مرسي رغم كونه شخصية وطنية ملتزمة أخلاقيا إلا أنه لم يلتزم بما وعد به من وعود باستقلاليته عن الجماعة حيث قال :"مرسي رجل مصري وطني ملتزم أخلاقيا، لكنه في نهاية المطاف ولسوء الحظ لم يلتزم بوعده بأن يكون مستقلا عن جماعة الإخوان المسلمين، وأن الجماعة تسيطر على قرارات مرسي وتوجهاته، وأي كلام آخر هو كلام غير صادق وغير حقيقي".[3]

أما علاء الأسواني في حواره مع جريدة آخر النهار قال :"أن مكتب الإرشاد هو من يحكم مصر وليس د.محمد مرسي رئيس الجمهورية، وأنه يقول الشيء ونقيضه، ولا يفي بوعوده على الإطلاق، والحوار مع الرئيس مجرد احتفال دون قواعد أو قوة ملزمة والجماعة أهم من مصر عند الإخوان".[4]

تاكيداً على أن مرسي يتلقى ما يصدر عن مؤسسة الرئاسة من قرارات، من مكتب الإرشاد الذي أصدر الإعلان الدستوري الذي يحصن قرارات الرئيس قال سعد الدين إبراهيم أثناء حواره مع موقع الحرية حول من الرئيس الأفضل لمصر أجاب :"الرئيس عبد الفتاح السيسي أفضل من مرسي، لأن مرسي لم يكن له قرار، وكان يتآمر مع جماعته ويأخذ تعليماته

---

[1] الصحف الأوروبية: مصر: مرسي أم مكتب الإرشاد؟، http://www.albawabhnews.com/1951

[2] ثروب الخرباوي، عباد خيرت الشاطر ، http://www.albawabhnews.com/23272

[3] أبوالفتوح: مرسي أظهر عيوب «الإخوان».. وجماعته لا تهتم بالقانون والديمقراطية، http://www.noqta.info/page-57508-ar.html

[4] علاء الأسوانى لـ آخر النهار: الحوار مع الرئيس مجرد احتفال، http://www.akhbarak.net/news/2012/

من مكتب الإرشاد، وأهمها القرار الجمهوري الذي صدر في سبتمبر الذي أعطى لنفسه صلاحيات غير مسبوقة لرئيس يحكم مصر، وهي قرارات لم يتمتع بها فرعون نفسه".[1]

تحدث د.محمد حبيب نائب المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين، عن سبب فشل مرسي موضحا أن مكتب الإرشاد يتدخل بقرارات الرئيس مما أوجد حالة من الارباك وعدم وضوح الرؤية حيث قال :"سبب فشل مرسي هو تدخل مكتب الإرشاد في شؤون الرئاسة وعمل الرئيس، مما أوجد حالة من الارتباك والتخبط والتردد، ولم يتح لمرسي أن يدير الحكم لأن إدارة شؤون الجماعة قائمة على السمع والطاعة".[2]

أما رئيس حزب الوفد د.سيد البدوي فقد أكد أن مصر يحكمها أكثر من رئيس، حيث قال:"مرسي شخصية قوية وصاحب قرار، وتعاملت معه عن قرب أيام الثورة وبعدها، حتى أصبح رئيسا، ومتأكد أن مصر يديرها أكثر من رئيس، ومتاكد أن مكتب الإرشاد هو من يدير مصر، وهذا هو السبب في القرارات غير المدروسة التي أساءت لمصر، لذلك أطالب مرسي أن يصبح رئيسا لكل المصريين".[3]

وقد عقب رئيس لجنة الإعلام بحزب الوفد ياسر حسان على الفيديو الذي يظهر فيه الرئيس محمد مرسي وهو يقوم باطلاع مكتب الإرشاد على تنائج زيارته لأمريكا، حيث قال :"أن هذا الفيديو اعتراف رسمي بأن مرسي ينسق مع مكتب الإرشاد في كل قراراته وأن حزب الحرية والعدالة هو حزب على مرجعية دينية ويخالف القانون، إن هذا هذا الفيديو يثبت صحة مزاعم المعارضة في مصر والتي دائما ما كانت تؤكد أن مكتب الإرشاد وهو من يحكم مصر".[4]

---

[1] سعد الدين إبراهيم»: ثورات العرب خرجت من اجل حقوق الإنسان ، http://www.elhorianews.com/197837

[2] نائب مرشد الإخوان الأسبق «حبيب»: مكتب الإرشاد كان يدير مجلس الشعب.. ومرسي أخطأ بخضوعه للشاطر «الأخيرة»، http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032015&id=cbdff1e2-f519-432b-9d01-947446064 24b

[3] السيد البدوي: لهذه الأسباب رئيس مصر القادم لن يكون إخوانيا، http://shabab.ahram.org.eg/News/6006.aspx

[4] فيديو يكشف تبعية مرسي لمكتب الارشاد خلال رئاسته، http://inlightpress.com/ar/index.php/46541.html

هناك رأي واضح يؤكد أن مرسي هو عبارة عن واجهة لمكتب الإرشاد وقد جاءت هذه المواقف من شخصيات إسلامية وقومية ولبرالية ومثقفون، تحدثوا بشكل واضح لا لبس فيه حول تزاوج مكتب الإرشاد بمؤسسة الرئاسة بشكل تكاملي.

2.6.4 رأي الفريق الذي يرى أن مرسي من يحكم مصر

أكد د.محمد مرسي أنه رئيس لكل المصريين رغم أنه تربى وشكل وعيه السياسي والديني داخل الجماعة، وأنه ينتمي لجماعة الإخوان بقلبه وعقله ووجدانه، حيث قال في مقابلة مع د.عمرو الليثي على قناة ON TV"أنتمي لجماعة الإخوان المسلمين قلبا وقالبا بحكم عمله في مكتب الإرشاد ونشأته التي كانت بين جدران وأفكار الجماعة، إلا أنه بعد وصوله إلى الحكم أصبح رئيسا لكل المصريين".[1]

وعطفا على ما تقدم فقد صرح مهدي عاكف المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين في برنامج زمن الإخوان على فضائية القاهرة والناس، حيث قال :"أن من يحكم مصر هو محمد مرسي، وهو رئيس محمد بديع، ورئيس خيرت الشاطر، محمد مرسي هو الذي يحكم، مرسي الآن هو رئيس لكل المصريين".[2]

إلا أن مهدي عاكف استدرك قائلا :"أن الجماعة عندما تصدر قرارا، فإن الالتزام بهذا القرار يعتبرتعبداً إلى الله، لأن الجماعة فوق الجميع".[3]

في حين تحدث د.عصام العريان لصحيفة اليوم السابع أن من يحكم مصر :"الرئيس المنتخب من جموع المصريين والذي سيخضع لإرادة الشعب وليس لإرادة الأمريكان والاسرائيليين".[4]

---

[1] الرئيس محمد مرسي مع عمرو الليثي – الحوار الكامل، https://www.youtube.com/watch?v=PpSmB-mGL8o

[2] برنامج "زمن الإخوان" محمد مهدى عاكف – الجزء الأول، https://www.youtube.com/watch?v=RlNYeqIiBVU

[3] مهدي عاكف، مرجع سابق

[4] عصام العريان، مرسي من يحكم مصر http://www.youm7.com/story

في ذات السياق جاء كلام ايمن نور مؤسس حزب غد الثورة مؤكدا أن مرسي من يحكم مصر، وليس مكتب الإرشاد، حيث قال :"من خلال مشاركتي في الحوارات الوطنية التي دعت إليها الرئاسة، توصلت إلى أن مكتب الإرشاد لا يدير مصر، علما أن إدارة مرسي ضعيفة، وأتمنى لو كان مكتب الإرشاد هو الذي يدير البلاد".[1]

وانطلاقا من تمني أيمن نور أن يحكم مصر مكتب الإرشاد كون مرسي رئيساً ضعيفاً، قال عصام سلطان في برنامج زمن الإخوان مع طوني خليفة أن سبب خروجه من جماعة الإخوان هو خروجه :"عن قرار السمع والطاعة".[2]

حيث تحدث عمن يحكم مصر قائلا :"مرسي يمارس عمله باستقلال كبير، ما أعرفه من معلومات يمارس عمله باستقلال كبير، وأن ما يخرج من تسريبات حول خلاف مرسي مع مكتب الإرشاد ليس خلافاً بالمعنى الحقيقي، لكن مرسي يسير في اتجاه الاستقلال".[3]

إلا أن هناك فريقاً ثالثاً اتسم موقفه بالضبابية وعدم الانحياز بين الموقفين السابقين وبقوا في منطقة رمادية من هذه المسألة، حيث قال د.محمد البرادعي من أنه لا يعرف من يحكم مصر، في سياق رده على الإعلامية لميس الحديدي، حيث قال :"لا أعرف من يحكم مصر".[4]

أما الكاتب الصحفي فهمي هويدي والذي يعتبر من المقربين من التيار الإسلامي، أجاب حول هذه المسألة قائلا :"أن مرسي كانت تربطه علاقة وثيقة بجماعة الإخوان المسلمين ولكنه ليس لديه معلومات كافية يستطيع بها الجزم أن مرسي لم يكن له دور في حكم البلاد".[5]

---

[1] أيمن نور: مكتب الإرشاد لا يحكم مصر الآن.. وإدارة «مرسي» ضعيفة جدًا، http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12022013&id=b823b2c9-4403-4440-a9e3-a77d6d469be8&fb_comment_id=555656767787213_23759119#f20c636e965c79c

[2] الحلقة العاشرة – زمن الإخوان، Episode 10 - Zaman Al Ekhwan https://www.youtube.com/watch?v=P8xr3GuG_ds

[3] الحلقة العاشرة – زمن الإخوان، Episode 10 - Zaman Al Ekhwan https://www.youtube.com/watch?v=P8xr3GuG_ds

[4] هنا العاصمة – الحوار الكامل الدكتور محمد البرادعي، https://www.youtube.com/watch?v=9u-OpB00zvk

[5] هويدي: الإخوان لا ينكرون الواقع.. وهناك أصوات مستعدة للقبول بعدم عودة «مرسي»، http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31052014&id=de95f007-16cb-4701-940b-49187d2e6ee3&fb_comment_id=813644265315144_813974631948774#f2f6a62d8b3ff3

إلا أن القيادي في جماعة الإخوان المسلمين د.حلمي الجزار أجاب في رده على سؤال للإعلامي المصري عماد أديب إن كانت مصر تستحق رئيساً أفضل من مرسي، وهل الفريق الذي يعمل معه يساعده أم هو فريق متعثر قال :"نعم مصر تستحق رئيساً أفضل من مرسي وأفضل من الرؤساء الذين سبقوا، وأن الفريق الذي يعمل مع مرسي هو فريق متعثر".[1]

عززت مسألة من يحكم مصر نقطة خلاف جديدة ساهمت في تعميق الخلاف بين مكونات المجتمع المصري، لأن هذه القضية لها حساسية كبيرة، كون هناك من يتخوف من هذه القضية لما تمثله من أبعاد في مفهوم الدولة المصرية التي يرغب بها المصريون، بعد ثلاثين عاما من حكم مبارك.

حيث يعتبر العلمانيون والليبراليون والقوميون أن قضية حكم المرشد قضية لا يمكن القبول بها، كون المرشد لا يمثل أي صفة قانونية، ولا دستورية، مما يعطي انطباعاً أن مصر ذاهبة إلى مفهوم الدولة الدينية.

المجتمع المصري انتخب د.محمد مرسي ولم ينتخب المرشد لحكم مصر، كون مكتب الإرشاد لم يسوي أوضاعه القانونية، فهو من وجهة نظر القانون لا شرعية قانونية لوجوده، لأنه لم يسوي أوضاع جماعة الإخوان المسلمين، ولم ينتظم ضمن قانون الجمعيات.

إضافة إلى أن حقيقة كون المرشد هو من يحكم تثير مخاوف الأقباط من شكل الحكم ومكانتهم داخل الدولة المصرية، إضافة إلى إثارة المخاوف حول مدنية الدولة ومفهوم المواطنة والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

لقد أكد العديد من الشخصيات الوطنية المصرية أن المرشد هو من يحكم مصر، وأن مرسي مجرد واجهة يختبئ ورائها الإخوان لفرض وجهة نظرهم على المجتمع المصري.

---

[1] القيادي الإخواني حلمي الجزار يعترف؛ مصر تستحق رئيسا أفضل من مرسي، https://www.youtube.com/watch?v=LSR0AmPb35Y

لم يقتصر رفض حكم المرشد على العلمانيين والليبراليين، فهناك الكثير من القيادات ذات المرجعية الإسلامية والمنشقة عن الإخوان رفضت هذا الحكم، وعزت الأخطاء الذي وقع فيها مرسي لتدخلات مكتب الإرشاد وخصوصا لنائب المرشد خيرت الشاطر.

كان على الرئيس مرسي أن يؤكد قدرته على الاستقلال عن مكتب الإرشاد، ويعزز حقيقة ما قاله أنه سيكون رئيساً لكل المصريين، لكن قضية الفيديو الذي ظهر فيه وهو يقدم تقريراً عن زيارتة لأمريكا، والمرشد العام للإخوان المسلمين إلى جانبه في مقر الإخوان، عزز بشكل كبير لدى قوى المعارضة ما كانوا يتخوفون منه، أن المرشد هو من يحكم، أو في أقل الأحوال يشارك بشكل كبير في إدارة شؤون الدولة، حيث تحدث سعد الدين إبراهيم أن الإعلان الدستوري هو من إنتاج مكتب الإرشاد، وسعد الدين إبراهيم لا يتحدث بشكل عفوي غير معتمدا على حقائق كون الرجل يمثل الموقع المتقدم لأمريكا في مصر، وله من العلاقات والارتباطات ما يجعله على دراية كيف تدار الأمور.

لقد تحدث د.حلمي الجزار القيادي الإخواني أن مصر تستحق أفضل من مرسي، وتحدث أيمن نور عن ضعف الرئيس، وهو يعزز ما يمكن وصفه أن مرسي تم ترشيحه بعد رفض الرجل القوي في الإخوان خيرت الشاطر، ليكون أداة طيعة في يد مكتب الإرشاد، بما يمكن من السيطرة عليه بشكل سلس سهل.

إن إشكالية العلاقة بين مكتب الإرشاد وبين مؤسسة الرئاسة ومن يحكم مصر، لا بد من العودة قليلا إلى الوراء، لاستيضاح ما حدث في الماضي مما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين مكتب الإرشاد ومؤسسة الرئاسة، في محاولة لفهم حقيقة توجهات جماعة الإخوان المسلمين حول هذه القضية، فقد جاء في كتاب حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر للمرشد الرابع لجماعة الإخوان محمد حامد أبو النصر، أنه عندما نجحت ثورة الضباط الأحرار طلب المرشد الثاني حسن الهضيبي من جمال عبد الناصر أن تعرض قرارات مجلس قيادة الثورة على مكتب الإرشاد حتى يصادق عليها، فرد عليه جمال عبد الناصر نحن لا نقبل الوصاية علينا من أحد. فهذه الحادثة تقدم مؤشراً على أن مكتب الإرشاد كان يرغب في أي يكون المرجعية لثورة 23

يوليو 1952، إلا أن قيادة الثورة رفضت ذلك، معتبرةً أن ذلك يشكل وصاية على الثورة وتوجهاتها وأولوياتها.[1]

وجاء في برنامج الإخوان الذي طرحته الجماعة عام 2007 في الفصل الثالث: السياسات والاستراتيجيات فقرة رقم (3):" يجب على السلطة التشريعية أن تطلب رأي هيئة من كبار العلماء في الأمة تكون منتخبة."[2]

إن ما جاء في هذه الفقرة يشكل بشكل أو آخر رغبة لدى الجماعة في أن يكون لها القرار النهائي فيما يصدر من تشريعات، وهذا يمكن أن يندرج على العلاقة بين مكتب الإرشاد ومؤسسة الرئاسة، باعتبار أن الرئيس في رقبته بيعة للمرشد يجب أن يلتزم بها على مبدأ السمع والطاعة.

كان على مرسي أن يقوم بتأكيد رئاسته بحكم البلاد من خلال تشكيل ترويكا تحكم معه مصر، مما يمكنه من الإستعانة بكل القوى الوطنية والثورية، ليدعم الفترة الإنتقالية التي تعيشها مصر، بكل الكفاءات والقدرات والطاقات والإمكانات لتعزز من أواصر اللحمة الوطنية، والعمل على تعزيز التناقض مع قوى الفساد، وليس مع القوى الوطنية والثورية، وأن يكون شعار المرحلة المشاركة لا المغالبة، لأن الجميع إشترك بشكل أو باخر في صنع اللحظة التاريخية التي تعيشها مصر، حتى لو كان الأحزاب والقوى الاخرى على نفس الدرجة من المساواة والتكافئ، والاستعانة بأهل الخبرة والكفاءة ، لا بأهل الثقة، وهذه مسألة عززت أن من يحكم هو المرشد وأن عقلية التنظيم الذي يعمل تحت الأرض بشكل سري هي التي تحكم مصر، في كل الأحوال شكلت هذه المسألة الى جانب ما سبق ذكره من قضايا انقسم المجتمع المصري نقطة إلتقاء واتحاد القوى المصرية على التخلص من حكم المرشد حيث عمت البلاد مظاهرات واحتجاجات

---

[1] محمد حامد أبو النصر، حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين و جمال عبد الناصر،القاهرة، مدينة الصحافيين، شارع جمال الشاهد، international press ص66

[2] برنامج حزب الإخوان المسلمين <الإصدار الأول (25 أغسطس 2007)، http://www.ikhwanwiki.com

كبيرة، أفرزت حركة تمرد التي عملت على إنهاء حكم الإخوان من خلال تجميع تواقيع من يرفضون حكم المرشد، توجت بمظاهرات كبيرة دعهما الجيش المصري.

7.4حركة تمرد ومساعي إنهاء حكم الإخوان

دعت حركة تمرد المواطنين المصريين إلى التوقيع على وثيقة تدعو إلى سحب الثقة من رئيس الجمهورية د.محمد مرسي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، وقد بدأت الحملة بتاريخ 26 إبريل 2013 من ميدان التحرير، على أن تنجز مهمتها بتاريخ 30 يونيو 2013، وهو التاريخ الذي تولى فيه د.مرسي مهام صلاحياته كرئيس لمصر، في رغبة من الحركة في إعلان هذا اليوم يوم تمرد على الرئيس وسياسته وعلى جماعة الإخوان المسلمين.[1]

ترى حركة تمرد أنها انطلقت تعبيرا عن يأسهم وغضبهم، مما وصلت إليها حالة مصر من تردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحياة السياسية بعد وصول مرسي إلى سدة الحكم والذي انقلب على مطالب الثورة بالعدالة والحرية والكرامة الاجتماعية، وكان ما حدث هو انتقال السلطة من فئةإلى أخرى، وأن دماء من ضحوا من أجل أهداف الثورة والوصول بالوطن إلى الاستقلال الوطني والحرية والعدالة الاجتماعية قد ذهبت سدى .[2]

كما ترى حركة تمرد أن مرسي لم يكن المرشح الذي ترغب به الجماهير، لكنه كان الخيار الأفضل في مواجهة مرشح النظام السابق، وقد تم تغليب الثقة به على المخاوف منه ومن جماعته، وذلك بعد أن اطلق الكثير من الوعود لتهدئة المخاوف التي كات يستشعرها بعض المصريين.

إلا أن خيبة الأمل والشعور بالغبن بدأت تتنامى في الشارع المصري بعد الإعلان الدستوري الذي حصن فيه مرسي قراراته وأعطته صلاحيات مطلقة. ترى حركة تمرد أن شرعية وجودها ومطالبها تتمثل في أن الشعب المصري هو صاحب الولاية الكبرى وأن الشعب

---

[1] حركة "تمرد" المصرية من هم وماذا يريدون؟، http://www.france24.com/ar/

[2] مصر.. حملة "تمرد" لخلع الرئيس، http://www.skynewsarabia.com/web/article/

يمنح ثقته لمن يشاء ويسحبها ممن يشاء، وأنها ستقوم بجمع تواقيع أكثر مما حصل عليه الرئيس في انتخابات الرئاسة، حتى يتم سحب الثقة منه وإجراء انتخابات مبكرة.[1]

قال محمود بدر المتحدث باسم حركة تمرد :"أن الحركة جاءت تبحث عن ثورة 25 يناير التي ذهبت إدراج الرياح مع مرسي".[2]

مضيفا أنه كان "من عاصري الليمون على نفسه"[3] في إشارة إلى من انتخبوا مرسي وهم غير مقتنعين به ولكنهم انتخبوه لمجرد أن منافسه أحمد شفيق.

يقول محمود بدر:" أن مرسي فشل في أن يحقق أي شيء حتى المطالب البسيطة للشعب المصري من عيش، حرية، عدالة اجتماعية".

أعلنت الحركة في مؤتمر صحفي عن تصورها مما بعد 30 يونيو 2013 والذي تمثل فيما يلي:

- عزل الرئيس محمد مرسي رئيس الجمهورية، وتسليم منصبه لرئيس المحكمة الدستورية العليا الذي سيقوم بتمثيل البلاد في الخارج فقط.
- اختيار شخصية سياسية مشهورة لها بالكفاءة رئيساً لحكومة تدير شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات (تكنوقراط) لإصلاح الأوضاع المتردية بالبلاد.

موضحا أن الخطوة التالية بعد جمع التواقيع هو الخروج يوم 30 يونيو في مظاهرة حاشدة تتجه إلى قصر الاتحادية للمطالبة برحيل الرئيس".[4]

---

[1] إعادة تقييم للدور: حركة تمرد تنهي حكم الإخوان، http://www.acrseg.org/8993

[2] تصريحات نارية لمنسق حملة تمرد، https://www.youtube.com/watch?v=Pkx67psLI4Y

[3] المرجع السابق.

[4] حركة تمرد تعلن تكتل جبهة 30 يونيو، https://www.youtube.com/watch?v=QKUfwa4pc64

1.7.4 ردة فعل جماعة الإخوان على حركة تمرد

لاقت حركة تمرد رفضاً مطلقاً من قبل جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى، حيث نعتتها بالعمالة للغرب والتطاول على الإسلام ورفض الشريعة في محاولة من الإخوان للتأثير على الشارع المصري لرفض الحركة وعدم مؤازرتها.

وقد أعلن عاصم عبد الماجد القيادي في الجماعة الإسلامية إعلان حركة تجرد التي تدعو إلى بقاء الرئيس حتى انتهاء ولايته القانونية، وأنها ستقوم بجمع 33 مليون صوت لتأييد الشرعية والاستقرار، موضحا أن مرسي رئيس مدني منتخب، وأنه نجح في انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب، مؤكدا أن صندوق الانتخابات هو الفيصل في إسقاط الرئيس، وأن حركة تمرد هي حركة منبوذة ممولة من الخارج ليس لها هدف سوى نشر الفوضى في الشارع المصري، وهدم مؤسسات الدولة وتقويض الشرعية الدستورية، كما شكك عبد الماجد في الأرقام التي أعلنتها حركة تمرد وأن ماحصلت عليه لا يتعدى 170 ألف استمارة أغلبهم من الأقباط، مشيرا أن المشروع الإسلامي يتعرض لحملة صليبية قذرة.[1]

دخل المجتمع المصري دخل في حالة انقسام حقيقي واستقطاب لا يمكن معه العودة إلى الوراء، لكن حركة تمرد ساندتها معظم القوى والأحزاب السياسية المعارضة لجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى مؤسسة الأزهر والكنيسة، وحركة تجرد تساندها جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الإسلامية، لكن كان التطور المهم والفارق أن حزب النور أعلن رغبته في عزل مرسي وإجراء انتخابات مبكرة.

كان واضحا للعيان إلى أي درجة وصلت الحالة السياسية في مصر من الاحتقان والغضب وتبادل الاتهامات بين مختلف الفرقاء، وبغض النظر عن حجم حركة تمرد وقدرتها على الحشد بإعداد كبيرة كان على الرئيس مرسي أن يفهم أن البلاد دخلت مرحلة جديدة من التجاذب السياسي، أوجب عليه أن يتعاطى بمرونة أكثر مع ما يطالب به معارضوه، وليس

[1] عاصم عبد الماجد: حركة تمرد تهدف لمحاربة المشروع الإسلامي، https://www.youtube.com/watch?v=ZykkBymv52o

الركون وتفسير الأمور أنها محدودة وأن الأقباط ورائها ومن يرفضون المشروع الإسلامي، كان عليه أن يفهم أن البلاد لا تدار بتشنج المواقف والتمترس ورائها حتى النهايـــة، وأن عليـــه أن يدرك أن نتائج الانتخابات التي أعطته الشرعية الدستورية كانت نتائج غير حاسمة ولا مطمئنة حتى النهاية، كان عليه أن يدرك أن الشعب أعطاه أغلبية في لحظة تاريخية أمام شـــفيق رجـــل النظام الفاسد، وأن هذه الشرعية كان عليه أن يعززها بالتوافق والوحـــدة وتحقيـــق المطالـــب والتفاهم مع المعارضة واشراكها بالحكم وليس تجاهلهاواطلاق الأحكام والنعـــوت عليهـــا، دون تقدير لمصلحة البلاد والعباد.

2.7.4 ثلاثين يونيو ما بين الثورة والإنقلاب

تمكنت حركة تمرد من حشد أعداد كبيرة في ميادين وشوارع مصر، مطالبين بســـحب الثقة من الرئيس مرسي وإجراء انتخابات مبكرة، عاقدين العزم على عدم الرجوع حتى تحقيـــق أهدافهم بشكل لا نقصان فيه، وقد استطاعت حركة تمرد من توحيد القـــوى المعارضـــة علـــى اختلاف انتماءاتهم السياسية والتنظيمية، ومشيخة الأزهر والكنيسة، في إطار خطة تم الاتفـــاق عليها بين مختلف الأطراف تساعد في إخراج مصر من حالة الانقسام والاحتقان التي تمر فيها.

وقد أكد محمود بدر المتحدث باسم حركة تمرد :"هدف النزول يوم 30 يونيو هو إسقاط الرئيس ونظامه، وليس اقصاء الإخوان المسلمين عن الساحة السياسية، بل أننا نرحب بمشاركتهم عبر حزب الحرية والعدالة، على أن يتم حل جماعة الإخوان المسلمين لأنها جماعة محظورة[1]"

كما أوضح بدر أن أحداث 30 يونيو تأتي انسجاما مع الدستور الذي وضـــعته جماعـــة الإخوان المسلمين، وهو أول من يمنح حركة تمرد الشرعية والدستورية الكاملة طبقا لنصـــوص المواد رقم (152،45،6،5) من الدستور والتي تنص في مجملها على أن السيادة للشـــعب وأن الشعب مصدر السلطات يؤسسها ويمنحها شرعيتها وتخضع لإرادته، كما تنص المادة (45) من الدستور على أن "حرية الفكر والرأي مكفولة لكل مواطن"، كما أن المادة (152) من الدســـتور

[1] **حركة تمرد تعلن تكتل جبهة 30 يونيو**، مرجع سابق

تمنح الشعب حق سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وهو ما تقوم به حركة تمـرد فـي أنـزه ممارسة ديمقراطية ودستورية وقانونية، يمارس فيها الشعب سيادته التي خولهـا لـه الدسـتور والقانون، حيث التوقيعات تعبر عن إرادة الشعب[1]

في ذات السياق قال حمدين صباحي أنه :"يتعامل مع أحداث ثلاثين يونيو على أنها إرادة شعب وإرادة الشعب من إرادة الله، وهي موجة ثورية جديدة تعبر عن روح مصـر الحقيقيـة، وتبث الروح في ثورة اختطفت وتستكمل ثورة لم تكتمل، نحن نكمل يوم ثلاثين يونيـو جهـاداً عظيماً للمصريين من أجل حياة تليق بهم لاستكمال ثورة 25 يناير، ثلاثين يونيو مش يوم ذروة شعور مشروع بالغضب والضيق لأن الثورة راحت من صناعها وبداية عزم على استرداد هذه الثورة لأصحابها اللي هم الشعب المصري، من يد جماعة لم تحترم الشعب اللي فتح باب الحرية بدم شهدائه فوجد أن السلطة التي جاءت بعد الثورة تخطف ثمرة الثورة لجماعة علـى حسـاب المجتمع، ثلاثين يونيو استكمال لـ 25 يناير[2]."

حدد معارضو مرسي أهدافهم وهي استرداد ثورة 25 يناير من جماعة يقولـون أنهـم خطفوها لصالح جماعة على حساب الوطن والمصريين، وأن تحركهم لانهاء هذه الحالة لصالح الوطن والشعب بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين، من خلال حزب الحرية والعدالة مطـالبين بانهاء حالة الاحتقان، والاحتكام لصندوق الانتخابات حتى يحدد الشعب المصري موقفـه مـن السلطة الحاكمة ويعطيها ثقته لمن يراه أهلا لادارة المرحلة القادمة.

على الجانب الآَخر كان الموقف مختلفا كليا، حيث أعلن المؤيدون للرئيس تأسيس حركة تجرد، والتي تهدف إلى دعم الرئيس في استيفاء مدته الرئاسية، أنه يتمتع بشـرعية دسـتورية منحه إياها صندوق الانتخابات في انتخابات نزيهة شفافة شارك فيها الشعب المصري، متهمـين المعارضين بأنهم ضد مشروع الإسلام، وأنهم ممولون من الخارج وأن فلول النظام السابق هـم

[1] حملـــة تمـــرد .. الطريـــق إلـــى ســـحب الثقـــة مـــن الـــرئيس مرســـي، https://www.youtube.com/watch?v=ndtBmclbRio

[2] حمدين صباحي يلقي كلمة للمصرين قبل يوم 6/30، https://www.youtube.com/watch?v=NGI4PeKKCsA

من يقفون خلفهم، وأنهم يريدون تدمير الدولة ومؤسساتها، معلنين عزمهم الدفاع عن شرعية الرئيس بكل الوسائل والطرق[1].

رفض الرئيس مرسي مطالب قوى المعارضة للتنحي عن السلطة وإجراء انتخابات مبكرة حيث قال في كلمة وجهها للشعب المصري عبر التلفزيون الرسمي :"الشعب كلفني، الشعب اختارني في انتخابات حرة نزيهة، الشعب عمل دستور، كنت وما زلت وسأظل أتحمل المسؤولية، وأنا مستعد أن أبذل دمي دفاعا عن الشرعية الدستورية التي هي الضمان لعدم سفك الدماء" [2]في ذات السياق ألقى الشيخ محمد عبد المقصود نائب رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح كلمة في مؤتمر نصرة سوريا في ستاد القاهرة الدولي، حيث قال في نهاية كلمته بالدعوة على التظاهر بتاريخ ثلاثين يونيو، بحضور الرئيس مرسي، وقد جاء في دعائه :"اللهم أعز الإسلام والمسلمين وأن يجعل يوم 30 من يونيو يوم عز للإسلام والمسلمين، وكسر شوكة الكافرين والمنافقين، اللهم رد كيدهم في نحورهم، واجعل تدميرهم في تدبيرهم، اللهم إنا نجعلك في نحورهم، ونعوذ بك من شرورهم، اللهم منزل الكتاب ومجرى السحاب، انصرنا عليهم وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم، اللهم انصر دينك وعبادك الصالحين واجعلنا منهم يا رب العالمين[3]."

انطلاقا مما تقدم ومن حالة الاحتقان والشد والجذب في المواقف والرؤى التي وصلت إليها الحالة العامة في مصر مما أدخل البلاد في نفق مظلم، قامت القوات المسلحة المصرية بإصدار بيان على لسان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي "باعطاء مهلة أسبوع لجميع الفرقاء حتى يتوصلوا إلى اتفاق يخرج البلاد مما هي فيه لما له من خطورة على الأمن القومي المصري، يعطي جميع الفرقاء إلى الاتفاق وتآلف جميع الأطراف وايجاد صيغة تفاهم ومصالحة

---

[1]عاصم عبد الماجد: حركة تمرد تهدف لمحاربة المشروع الإسلامى، https://www.youtube.com/watch?v=ZykkBymv52o

[2]الخطاب الكامل للرئيس مرسي عشية انتهاء مهلة القوات المسلحة 2013/7/2، https://www.youtube.com/watch?v=j20WCMEppEM

[3]كلمة الشيخ محمد عبد المقصود في مؤتمر نصرة ثورة سوريا بأستاد القاهره، https://www.youtube.com/watch?v=9JZtTnKOIrA

حقيقية لحماية مصر وشعبها، ولدينا مهلة أسبوع يمكن أن يحقق فيها الكثير، وأن القوات المصرية لاضد حد ولا مع حد، نحن نتعامل مع كل المصريين بطوائف هذا الشعب، لكن إرادة شعب المصريين نحن موجودين حتى نحميها، إرادة الشعب المصري هي التي تحكمنا ونحترمها ونرعاها بكل تجرد ونزاهة وشرف ودون تزيف ويخطئ من يعتقد أنه يمكن الوقوف أمام هذه الإرادة أو مجابهتها بالعنف ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عن حماية هذا الشعب العظيم[1]."

إلا أن الأمور بقيت على حالها ولم تتمكن جميع القوى من التواصل إلى أي اتفاق فيما بينهم وفي الموعد المحدد خرجت الجماهير المصرية بشكل عمت أرجاء مصر، قامت على إثر ذلك القوات المسلحة باصدار بيان يحدد مهلة 48 ساعة لتلبية مطالب الشعب جاء فيه :"شهدت الساحة المصرية والعالم أجمع مظاهرات وخروج للشعب مصر العظيم ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبوق، لقد رأى الجميع حركة الشعب المصري وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام ومن المحتم أن يتلقى الشعب ردا على حركته وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن"[2].

وقد أكدت القوات المسلحة على النقاط التالية:

"أن القوات المسلحة لن تكون طرفاً في الحكم، وأن الأمن القومي يتعرض للخطر، وأن ضياع المزيد من الوقت يعرض الوطن لمزيد من المخاطر، لذا فإن القوات المسلحة تدعو إلى تلبية مطالب الجماهير خلال 48 ساعة كفرصة إخيرة لتحمل أعباء الوطن، وأنه في حالة عدم الاستجابة فإننا نزولا عند رغبة المواطنين ستقوم بإعلان خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها بمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب دون إقصاء أو استبعاد لأحد"[3].

---

[1] مهلة الاسبوع التي اعلن عنها الجيش للاستجابه للمطالب الشعبيه 2013/6/23، https://www.youtube.com/watch?v=d3h9WQfT_Y8

[2] القوات المسلحة: مهلة 48 ساعة لتلبية مطالب الشعب، https://www.youtube.com/watch?v=O7nR_ifkvbs

[3] المرجع السابق

على ذات الصعيد رفض الرئيس مرسي مهلة ال 48 ساعة الذي أعلنته القوات المسلحة، وأن الرئيس ماض في طريقه الذي اخطته لإجراء مصالحة وطنية مع كافة القوى الوطنية والشبابية والسياسية واستجابة لتطلعات الشعب المصري[1].

كما قام مرسي بإجراء مكالمة مع الرئيس الأمريكي أطلعه على الأوضاع التي تمر فيها البلاد، حيث أكد أوباما أن :"الإدارة الأمريكية تتعامل مع القيادة المصرية المنتخبة من الشعب وتدعم التحول الديمقراطي السلمي[2]."

في حين رفض تحالف دعم الشرعية بيان الجيش، وضرورة احترام الإرادة الشعبية والشرعية الدستورية المنتخبة والحفاظ على وحدة الوطن والحرص على المصالحة الوطنية[3].

وعلى خلفية ما وقع من أحداث قام عدد من الوزراء بتقديم استقالاتهم من حركة تضامن مع جموع المتظاهرين[4].

ردا على رفض الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين لبيان القوات المسلحة الداعي لتلبية مطالب الجماهير، أصدرت القوات المسلحة بالتوافق مع القوى الوطنية والأحزاب السياسية القومية والليبرالية والإسلامية خارطة طريق تكشف فيها عن ملامح المرحلة القادمة أهم ما جاء فيها:

- تعطيل العمل بالدستور المؤقت.

-يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.

---

[1]صباح :ON بيان مرسي الرئاسي للرد على مهلة الـ 48 ساعة من القوات المسلحة، http://hooz.pk/watch/EvV554Xa7ME/-on-48-.html

[2]الرئاسة: أوباما يبلغ 'مرسي' بتعامل واشنطن مع القيادة المنتخبة من الشعب المصرى، http://www.akhbarak.net/news/

[3]تحالف دعم الشرعية»: متمسكون بها وسنفديها بأرواحنا.. ونرفض الانقلاب على الدستور، http://www.inewsarabia.com/111

[4]بث مباشر:انهيار حكومة قنديل باستقالة 10 وزراء ..القوات المسلحة تدفع بمدرعات للشوارع لحماية المظاهرات.. ومستشار رئيس الجمهورية للأمن يعلن استقالته، http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/410396.html

- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديداً[1].

وبذلك تم إنهاء حكم جماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي، ودخلت مصر مرحلة جديدة.

إن أحداث ثلاثين يونيو هي عبارة عن صراع إرادات، ذات مرجعيات شرعية مختلفة، ففريق المؤيدين للشرعية الدستورية والقانونية، وأن ليس من حق أي كان أن يرفض هذه الشرعية، لأنها جرت في عملية انتخابية نزيهة وأن من حق الرئيس أن يكمل مدته الرئاسية، في حين هناك إرادة شعبية ترى أن جماعة الإخوان المسلمين سرقت الثورة واختطفتها لجماعتها مع اقصاء مختلف القوى والأحزاب السياسية، مما وضع البلاد على حافة الهاوية.

خرجت الجماهير صاحبة الولاية الكبرى تطالب بحقها في فك التعاقد بينها وبين الرئيس الذي انتخبته باعتبار أنه لم يتحقق لها مطالبها، وللتذكير فقط أقر الرئيس في خطابه ردا على مهلة الأسبوع التي حددها الجيش "أنه أخطأ وقصر في أداء عمله[2]."

وبذلك يكون الشعب المصري قد وقف أمام نفسه كل من يدعي الإحقية والشرعية في مطالبة ومواقفه، فما السبيل وما الطريق الذي يخرج البلاد من محنتها.

كان على جماعة الإخوان أن تتجاوب مع مطالب المعارضة كون المعارضة لم تطرح إقصاء أي طرف وأن المطلوب إعادة تجديد الشرعية الدستورية وأن يكون الصندوق هو الفصيل.

---

[1] نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق، المرحلة الانتقالية، http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=81a805f4-49eb-4b63-b7b3-56d4a4f12a6f

[2] كلمة الرئيس مرسي للشعب المصري ٢ يوليو – خطاب الشرعية https://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y

عند الحديثعن أحداث ثلاثين يونيو هل هو انقلاب أم ثورة، سوف يختلف عليه جمـــوع المصريين و يوصفه كل طرف بناءاً على موقفه مما يجري، لكن أحداث ثلاثين يونيو هي تعبر عن إرادة شعب له مطالب من السلطة الحاكمة، كما كان الوضع في ثورة 25 يناير، صحيح أن الشعب تحرك في كلا الحالتين لتغير الوضع السياسي وتنحيه رأس النظام، لكن في كلا الحالتين الجيش لعب دورا جوهريا وأساسيا في انحيازه لصالح الشعب وإرادتـــه، وكمـــا قـــال د.عمـــر حمزاوي "ما حدث في ثلاثين يونيو ثورة بانقلاب ناعم.

8.4 الدولة العميقة والإخوان المسلمين سياسة الإحتواء والمواجهة

تمكنت ثورة 25 يناير من إسقاط مبارك عن سدة الحكم، وقدمته و أبناءه الى المحاكمـــة الى جانب عدد من رموز النظام الذين كانوا يتصدرون المشهد السياسي في البلاد فـــي أواخـــر عهد مبارك، إلا أن الثورة لم تستطع أن تسقط أركان الدولة العميقة التي ساعدت مبارك علـــى إدارة دفةالحكم في البلاد، فبقيت الهياكل والمؤسسات ومراكز القوى على حالها، رغم نكوصـــها على نفسها في بداية الثورة، لاعتقادها أن الثورة ستقوم بتطهير هذه المؤسسات من رموز الفساد والمتنفذين في مفاصل الدولة، إلا أن هذا الخوف سرعان ما تبدد واستطاعت [1]الدولـــة العميقـــة بأركانها وأدواتها من التوحد و تنظيم صفوفها والتحالف مع شرائح مهمة في المجتمـــع لوضـــع خطط وبرامج تساعدها على الحفاظ على مكتسباتها ومنجزاتها لا بـــل المشـــاركة فـــي صـــنع المستقبل ورسم معالمه الى حد ما (عندما انقسمت على نفسها قوى الثورة وعملت على التحالف مع بعض القوى في الدولة العميقة).

سوف يتناول الباحث العلاقة بين الدولة العميقة وجماعة الإخوان المسلمين من محـــاور عدة، لفهم وتحليل هذهالعلاقة واسباب الصدام بين الطرفين مما ساعد على اســـقاطنظام حكـــم جماعة الإخوان المسلمين.

---

[1]الدولة العميقة هي عبارة عن تكتل وشبكة معقدة من العلاقات والتداخل بين أجهزة ومجموعات عسكرية وأمنية وسياســـية ومدنية ودينية لمقاومة أي تغيير يطرأ من شأنه أن يهدد المصالح الحيوية التي يتوقف عليها وجود الدولة العميقة والقائمين عليها

سادت حالة من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادلة منذ القدم بين مؤسسات الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، فبينهما علاقات متوترة معقدة تحكمها طبيعة الظروف السياسية التي مرت بها البلاد.

إنطلاقا من هذه العلاقة المتشككة انعكست هذه الانطباعات والأحكام المسبقة على طبيعة العلاقة المستقبلية بين الإخوان والدولة العميقة إلا أن سياسة الإخوان وسلوكهم السياسي خلال فترة حكمهم عزز هذه المخاوف لدى الدولة العميقة والأحزاب والقوى المصرية.[1]

عملت جماعة الإخوان على الاستفراد بالحكم والعمل على اقصاء المعارضة والتعامل معهم بمنطق التهميش وعدم المبالاة بهم، واعتبارهم لا يستحقون المشاركة، وسادت حالة من الاستعلاء، مارسها الإخوان المسلمين على المجتمع وقواه السياسية، مما عزز الصورة النمطية عن الإخوان وأهدافها في السيطرة على المجتمع والدولة تجلى ذلك في التعديلات الدستورية والاستفراد بكتابة الدستور إنتهاء بالإعلان الدستوري الذي منح الرئيس صلاحيات استثنائية لم يتمتع بها مبارك نفسه، مما عزز الإحساس بأن الإخوان يرسخون دولة دكتاتورية، تقوم على حكم الفرد متنكرين لأهداف الثورة ومطالبها.[2]

إعتقد الإخوان أن لديهم من الشعبية في إوساط الشعب المصري، ما يوفرلهم دعما قويا في سدة الحكم عند بروز أي خلاف بينهم وبين معارضيهم، وهو خطأ كبير في إدراك الفارق بين القوة العددية والقوة النوعية، فالأصوات التي حصل عليها الإخوان هي من عامة الشعب الذين لا تتجاوز قدرتهم على أكثر من منح أصواتهم، والتراجع الى الخلف إنتظارا أو ترقبا لم سيؤل إليه الوضع العام. أما الدولة العميقة والمعارضة فإنها تضم أغلب الجماعات الفاعلة المؤثرة في المجتمع المصري من قضاة وإعلاميين وشرطة وجهاز إداري ومثقفون، وهم لديهم من المصالح والإمتيازات والتي يمكن للإخوان أن يهددوها، فالنخب لا يمكن أن تسير علاقاتك معهم إلا بمنطق العصا أو الجزرة، فالإخوان ليس لديهم من الإمكانات ما يمكنهم من دعم هذه

---

[1] سميح صعب، في أسباب السقوط السريع http://newspaper.annahar.com/article/

[2] حزب "البام" يُرحب باسقاط حكم الاخوان بمصر و يُرجع فشل الاسلاميين الى الحكم الشمولي و الاستفراد بالسلطة و الاقصاء السياسي http://archive.rue20.com/news/item/20400

النخب، وليس لهم من القوة ما تخيفهم به. علما أن النخب لم تكتف بإعلان موقفها من الإخـــوان في الصندوق ثم الإنتظار كما فعل مؤيدوها، بل استخدموا قوتهم في إفشال تجربة الإخوان دفاعا عن إمتيازاتهم ومصالحهم، ويكفي هذه النخب فقط عدم التعاون مع الإخوان حتى يفشلوا، فكيف الحال وقد عملوا بشكل منتظم على افشال الإخوان.[1]

لم يدرك الإخوان أثناء فترة حكمهم أنهم جماعة أتت مـــن خـــارج مؤسســـات الدولـــة المصرية التي درجت العادة أن يحكم البلاد منذ ثورة 1919 حتى سقوط مبارك من داخل الدولة ونسوا أن أول خطوات النجاح تقول بأن قوة تأتي من خارج المنظومة السياسية المهيمنة، لا بد لها أن تتبنى خطابا مطمئنا وإصلاحيا لهذه المنظومة السياسية التي صاغت ملامحها في مصـــر "الدولة العميقة"، ويجب ألا تبدو هذه القوة أنها ستسيطر على الحياة السياسية او تحتكرها، وأنها ستضع دستور البلاد وقوانينها الأساسية بمفردها، وتعادي الشرطة والقضاء والجيش، وتدخل في معارك مع القضاء ذات الجذور العميقة. لا بغرض إصلاحها وأنما السيطرة عليها حيث اعـــدت قانوناً يقضي بعزل 3500 قاضي، مما أثار رجال القضاء.[2]

استمر الجيش في التحكم في المشهد السياسي في مصر، عكس ما كان يظنه الـــبعض، كما أن مرسي لم يعد الجيش الى ثكناتة، وإنما قام بدعم فريق من الجيش كان يبـــدي اســـتعداداً للتعاون مع مرسي، ظن أنه أقل عداوة من فريق المشـــير الطنطـــاوي، فلـــو تمـــت المقارنـــة بينالدستور الذي وضعه الإخوان ودستور حسني مبارك فيما يتعلق بالجيش فلن نجـــد إخـــتلالا كبيرا، فمرسي حاول إدخار الجيش وعدم التصادم معه، وفضل أن يبدأ المواجهة مـــع الدولـــة العميقة، علما أن مؤسسات الدولة العميقة في مصر كانت واضـــحة، ووزارة الداخليـــة ووزارة الدفاع والمجلس الأعلى للقضاء الذي لم يقبل حكم الإخوان.[3]

---

[1] محمـــد حبيـــب، مـــاذا حـــدث عنـــدما جـــاءت الحريـــة-جريـــدة الـــوطن المغربيـــة 2013/9/17 http://www.elwatannews.com/news/details/327040

[2] عمـــرو محمـــود الشـــوبكي،كيف ســـقط حكـــم الإخـــوان،مركز كـــارنيغي للشـــرق الأوســـط -http://carnegie mec.org/publications/?fa=52525

[3] يزيد الصايغ،فوق الدولة: جمهورية الضـــباط فـــي مصـــر، مركـــز كـــارينغي للشـــرق الأوســـط -http://carnegie mec.org/publications/?fa=48996

لقد تعامل مرسي مع الدولة العميقة،بان حاول غـرس مقـربين منـة فـي مناصـب هامةليكونوا في مواجهة الدولة العميقة مما أثار غضب الدولة العميقة وغضب معارضـية مـن محاولة توغل الإخوان داخل المؤسسات في الدولة، بهدف [1]أخونة الدولة والسيطرة عليها ممـا دفعهم للتوحد في إطار جبهة موحدة للدفاع عن مصالحهم ووجودهم بشكل مؤثر وفاعل.[2]

استغلت الدولة العميقة الخلاف في الطبقة السياسية بالعمل على إثارة سخط الناس كمـا عملت على تعقيد المهمة أمام مرسي، حيث لعب العسكر لعبة عرقلة سير العمل في المؤسسات إضافة الى حملة الشيطنة ضد الإخوان من خلال وسائل الإعلام، حيث أخذ الإعلام على عاتقه العمل على الاصطدام مع مرسي، وتضخيم خطواته، وأخطائه، والعمل على تصغير ما قام بـه من إنجازات ، وإظهار الرئيس بمظهر الرجل عديم الخبرةالمتردد الغير واثق، التابع الضـعيف أمام جماعته وأنه لا يمثل كل المصريين ولكن يمثل عشيرته المقربين، وأن جميع قراراته هـي من الجماعة، كما عززت أن الرئيس لا يمتلك أي برنامج اقتصادي أو اجتمـاعي أو سياسـي، عزز هذه الصورةعدم تحقيق إختراق كبير على المستوى الشعبي، لم يستطيع إعلام الإخوان أن يكون على مستوى المسؤولية والقدرة على الرد على الاعلام الخاص والرافض لحكم مرسي[3].

لقد أخطأ الإخوان في تقدير الحالة عندما ظنوا أن بإمكانهم أن يحكموا مصر لوحدهم ولم يتحدوا مع القوى الوطنية رغم ضعفها فهم كانوا بحاجة لها كما هي بحاجة لهـم، حتـى يـتم مواجهة الدولة العميقة ضمن إطار جبهة وطنية عريضة، تعمل على تطهيـر مراكـز الفسـاد والنفوذ وبناء حياة سياسية قائمة على التعددية والديمقراطية، أثناء الفترة الانتقالية وليس التفـرد في الحكم، مما جعل الإخوان أضعف في مواجهة الدولة العميقة بمفردهم، ممـا سـاعد علـى إفشالهم ومن ثم سقوطهم.

---

[1]الأخونة: قيام جماعة الإخوان المسلمين بالسيطرة على جميع المراكز الحساسة

[2]إيهـاب العـزازى، الملـف الكامـل : " اخطـاء الـرئيس محمـد مرسـى "https://25janaer.blogspot.com/2013/02/blog-post_2140.html

[3]هـل أطـاح الإعـلام بمحمـد مرسـي مـن رئاسـة مصـر؟ أحمـد الشـيخ، بـي بـي سـي – لنـدن http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130710_egypt_morsi_media_role

9.4 العلاقات الدولية والإقليمية لجماعة الإخوان المسلمين في إطار صراع المصالح

1.9.4 العلاقة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة والواقعية السياسية

بعد ثورة 25 يناير 2011 واجهت أمريكا واقعا سياسيا مختلفا، عما ساد في المرحلة ما قبل الثورة، فقد برزت جماعة الإخوان المسلمين كتيار سياسي مهم في المعادلة السياسية المصرية، باعتبارها الأكثر تنظيما وأكثر فاعلية، والأكثر قدرة على الحشد والحضور، وتتمتع بحاضنة شعبية كبيرة، كما أنها تتمتع بتاريخ طويل من العمل الخيري والاجتماعي في المجتمع المصري، مما أعطاها أفضلية الاستحواذ على تركة الحزب الوطني، وخلافته في رسم السياسية المصرية في المرحلة القادمة، مما دعا أمريكا في إطار السياسية الواقعية، وحفاظا على مصالحها في مصر والمنطقة العربية، إلى فتح باب الحوار مع الإخوان المسلمين.

فهمت جماعة الإخوان المسلمين أهمية التعامل مع الإدارة الأمريكية، فقدمت نفسها على أنها الشريك المعتدل سياسيا، حيث قدمت خطاباً أكثر براجماتية، ومرونة ويستجيب للمطالب الأمريكية في حفظ مصالحها في المنطقة، حيث تغير خطاب الجماعة تجاه اسرائيل ومعاهدة السلام، من موقف الرفض المطلق للمعاهدة، أو العلاقة مع اسرائيل، إلى إعلان الجماعة أنها ملتزمة وتحترم المعاهدات التي وقعتها مصر، كما أعلنت الجماعة قبولها بالديمقراطية كأساس للعملية السياسية في الساحة المصرية، وهو ما اعتبر محاولة من قبل الإخوان للتقارب والتفاهم مع أمريكا.

بناءاً على ما تقدم، وفي رده على سؤال أحمد منصور الصحفي في قناة الجزيرة أجاب خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان المسلمين حول طبيعة العلاقة بين الإخوان وأمريكا بعد ثورة 25 يناير، قائلاَ :"الحقيقة لا توجد علاقة خاصة مع الإدارة الأمريكية، لكن ما حدث بعد ثورة 25 يناير أنه تأتينا مجموعات كبيرة من الغرب والشرق، وقد استقبلنا ما لا يقل من مائتي وفد ومجموعة من السفارات ووزراء الخارجية، من الإحزاب الحاكمة في أوروبا ومن أحزاب المعارضة، من مراكز البحث، وصحفيين من كل الجهات، تأتي إلينا ويحاولون التعرف

على الإخوان، وتأثير وجودهم كعامل مؤثر في المشهد السياسي المصري، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في الفترة القادمة"[1].

نهجت جماعة الإخوان المسلمين سياسة واقعية تقوم على تعزيز العلاقات مع الإدارة الأمريكية كونها أهم لاعب دولي يمكن لها أن تؤثر على حكم الإخوان سلباً أو إيجاباً، حيث قام وفد من حزب الحرية والعدالة بزيارة إلى واشنطن في إبريل 2012 لتوضيح موقف الإخوان من كثير من القضايا التي تشغل الرأي العام والمستوى الرسمي في أمريكا[2]، في ذات السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل سياستها وموقفها من الاتصال بجماعة الإخوان المسلمين تحت وطأة التغيرات الكبيرة التي حدثت في مصر، والتي أدت إلى فوز جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية بأغلبية 45% من الأصوات والانتخابات الرئاسية بفوز الرئيس محمد مرسي برئاسة الجمهورية، مما خلق واقعا وظروفا جديدة، أسس لعلاقة سياسية بلاعبين جدد[3].

في هذا السياق قال القيادي في جماعة الإخوان المسلمين يوسف ندا :"الآن أصبح الإخوان القوة الصاعدة وعلى الغرب أن يبدأ حوارات جديدة مع القوى الإسلامية"[4].

كما أن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، صرح بأنه سعيد بقبول الإدارة الأمريكية بنتائج الإنتخابات، وأن الإدارة الأمريكية كانت عاقلة ورضيت بنتائج الانتخابات[5]، لم يصدر التعليق الأمريكي على لسان كارتر وحده، بل تحدث محمد مرسي وكان في ذلك الوقت رئيس حزب الحرية والعدالة، حيث قال :"أن وليم بيرنز أخبره أن لدى الأمريكان أريحية نفسية بقبول

---

[1] لقاء خيرت الشاطر في برنامج بلا حدود، https://www.youtube.com/watch?v=MhvouWONOiY

[2] وفد من حزب الحرية والعدالة المصري في أمريكا، https://www.youtube.com/watch?v=6VRgamXUWDE

[3] همام سرحان، "العلاقات الأمريكية المصرية.. حدود التغيير والإستمرارية/http://www.swissinfo.ch"

[4] بلا حدود – مستقبل الإخوان المسلمين في مصر، https://www.youtube.com/watch?v=v7xEPxip5JI

[5] كارتر.. المركز الذي شكك في رئيس مصر قبل انتخابه.. أشاد بانتخابات الإخوان رغم مخالفاتهم.. و"ديلي نيوز": ولاؤه للمال، http://www.el-balad.com/963410

وجود الإخوان، وفوزهم في الانتخابات، وأن الأمريكان يريدون الوصول إلى صيغة معقولة مع حكومة يقودها الإخوان"[1].

يذكر أن وليم بيرنز قام بزيارة إلى مصر بعد فوز الإخوان بأغلبية في الانتخابات البرلمانية والتقى مع قياديين بحزب الحرية والعدالة، حيث قدم تهنئة بفوز الحزب في الانتخابات البرلمانية مؤكدا أن الإدارة الأمريكية تحترم إرادة الشعب المصري[2].

في ذات السياق وفي رده على زيارة وليم بيرنز طالب مرسي الأمريكان "أن يغيروا سياساتهم مع الشعوب العربية، بما يتواكب مع ربيع الثورات العربية، وتبني مواقف إيجابية من القضايا العربية والإسلامية"[3].

كما أشار مرسي إلى أن :"حزب الحرية والعدالة مقتنع بأهمية العلاقة بين مصر وأمريكا التي يجب أن تقوم على التوازن بين الطرفين"[4].

بعد فوز جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية وفوز محمد مرسي برئاسة الجمهورية اتصل الرئيس الأمريكي باراك أوباما مهنئا مرسي على فوزه في الانتخابات، حيث أكد على :"حرصه على التعاون مع الرئيس المنتخب على قاعدة الاحترام المتبادل، للدفع قدما بكثير من المصالح المشتركة بين مصر وأمريكا" [5]فيما دعا أوباما الرئيس مرسي لزيارة الولايات المتحدة، مما يعكس سعي الولايات المتحدة لبناء علاقات جديدة مع الإسلاميين في المنطقة.

---

[1]تسريب فيديو سري لاجتماع مرسي مع المرشد سيكون سبب اعدامهم، https://www.youtube.com/watch?v=F3W5EIlDR2U

[2]مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية يلتقي قادة من الإخوان، https://www.youtube.com/watch?v=d5vA6For-Ak

[3]رئيس حزب الحرية والعدالة يلتقي مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، http://www.masress.com/dostor/66877

[4] المرجع السابق.

[5]الرئيس الأمريكي أوباما يهنئ محمد مرسي برئاسة مصر، http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/25/222573.html

مساعد وزير الخارجية الأمريكي وليم بيرنز السياسة الأمريكية اتجاه مصر بعد لقاءه رئيس الجمهورية الذي رحب بتعهد الرئيس المصري بالحفاظ على المعاهدات الدولية، حيث قال :"لاحظنا باهتمام بالغ ونبدي تقديرنا للتصريحات العلنية للرئيس مرسي بشأن الحفاظ على الالتزامات الدولية ونحن نعلق بالتأكيد أهمية كبيرة على استمرار دور مصر كقوة للسلام"[1].

حيث تعهد بيرنز بدعم الاقتصاد المصري، قائلاً :"الولايات المتحدة ملتزمة تماما ببذل كل ما بوسعها لدعم الانتعاش الاقتصادي في مصر، ونتفهم التحديات"[2]، مضيفاً أن الولايات المتحدة تدعم مصر في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، حيث قال:"تحدثنا بشكل عام عن أهمية المضي قدما مع صندوق النقد الدولي لمصلحة مصر في محاولة لتسوية اتفاق عادل يعالج مخاوف مصر واحتياجاتها، وأن الصندوق يمكن أن يوفر ليس فقط موارد بالغة الأهمية بل يرسل إشارة ايجابية للمستثمرين والمانحين والمصريين، وهم يمضون قدما في مسار الانتعاش الاقتصادي"[3]، أما على الصعيد السياسي أعلن بيرنز استعداد الإدارة الأمريكية في التعامل والتعاون مع الرئيس المصري والحكومة المصرية الجديدة، حيث قال :"إننا ملتزمون بالعمل مع الرئيس المصري، والحكومة الجديدة، وجميع الأطراف للحفاظ على شراكتنا وتقدم مصالحنا في مصر القوية الديمقراطية المتمتعة بالحيوية الاقتصادية، مصر التي هي قوة للسلام والاستقرار في المنطقة"[4].

شاب العلاقة بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين والرئيس مرسي، توتر على خلفية بعض القضايا والأمور التي شكلت حالة من التوتر بين الطرفين، ففي أعقاب عرض فيلم مسيء للرسول (صل الله عليه وسلم)، وعدم قدرة المصريين على حماية السفارة الأمريكية مما أعتبر تواطئاً من الإخوان حسب وجهة نظر الأمريكان، حيث صرح أوباما قائلا :"النظام

---

[1] مرسي يستقبل بيرنز قبل أيام من زيارة كلينتون لمصر، http://www.alriyadh.com/750344

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

[4] كلينتون تنهي زيارة لمصر وسط جدل واسع ومظاهرات متفرقة، https://www.youtube.com/watch?v=ebx0lhoyyf0

المصري الجديد ليس حليفا للولايات المتحدة، وليس عدوا لها في الوقت نفسه"[1]، مضيفا أن :"بعض مواقف النظام الجديد كانت جيدة، وبعضها لم يكن بالضرورة يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة"[2].في ذات السياق رفضت أمريكا الإعلان الدستوري الذي أعلنه مرسي في نوفمبر 2011 والذي أعتبرته "يوتر الساحة المصرية"[3]، ورغم ما شاب العلاقة من توتر، استطاعت الإدارة الأمريكية أن تتعاون مع الرئيس مرسي في التوصل إلى اتفاق تهدئة بين اسرائيل وحماس، مما أسس لأرضية من العلاقات الواقعية بين الإخوان وأمريكا، لا تخضع للخلافات الأيدولوجية ما دامت تحقق مصالح الطرفين[4].

جاءت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة كنتاج لثورة 25 يناير، التي أسست لمرحلة جديدة من اللاعبين على الساحة المصرية، والتي شكل فيها الإخوان المسلمين اللاعب الأكثر أهمية، لما لها من حجم ودور وتاريخ وشعبية، ومؤسسات وكوادر وقيادات مؤثرة في الشارع المصري بشكل ملحوظ، مما فرض على الأمريكان أن يعملوا إلى التقارب والتفاهم مع الإخوان، فالعلاقة بين الطرفين ضرورة لكليهما، فمصر مهمة بالنسبة للسياسة الأمريكية في المنطقة، لما تحتله من مكانة سياسية وجغرافية وحضارية يمكنها من لعب دور مهم في الإقليم تحتاج له أمريكا.

كما أن جماعة الإخوان المسلمين تحتاج إلى التوافق مع أمريكا لما تمثله أمريكا من قوة عالمية قادرة على إرساء قواعد الاستقرار في المنطقة، إذن الطرفان بحاجة لبعضهما البعض، لكن هذه الحاجة لابد لها من تفاهمات لتحقيق مصالح الطرفين في المنطقة، وترسيخ دعائم سياسة إقليمية جديدة على التعاون والتفاهم والتنسيق كما حدث في حرب غزة، لقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى توطيد علاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين، لأن الجماعة كان لها من الحضور والمصداقية ما يمكنها من مراعاة المصالح الأمريكية في المنطقة، جاء ذلك في

---

[1] تلت التلاتة: مصر زي إسرائيل .. تصريحات أوباما https://www.youtube.com/watch?v=rRS9xWm_srY

[2] المرجع السابق

[3] أزمة الإعلان الدستوري في مصر، http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric

[4] نص بنود اتفاقية الهدنة بين حماس واسرائيل، http://www.masress.com/almesryoon/165510

إطار رغبة الجماعة تأكيد توجهها المعتدل في السياسة، وأنها حركة برغماتيـــة، قـــادرة علـــى التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية، وأنها جماعة تنتهج سياسة واقعية تمثل ذلك في احترام إتفاقيات مصر التي وقعتها مصر في السابق ومن ضمنها اتفاقية كامب ديفيد.

جاءت علاقة الجماعة مع أمريكا في إطار سياسة الضـــرورة والأمـــر الواقـــع، التـــي فرضتها المستجدات السياسية في الساحة المصرية.

2.9.4 علاقة الإخوان المسلمين بالسعودية من التحالف إلى العداء

ارتبطت جماعة الإخوان المسلمين بعلاقة تاريخية بالمملكة العربية السعودية منذ نشأتها، كانت العلاقة بين الطرفين علاقة جدلية تقوم على التعاون في الكثير من الأحـــداث والمواقـــف، حيث وفرت المملكة العربية السعودية للإخوان الملاذ في الكثير من المحن التي تعرضوا لهـــا، وكانت السعودية تقدم الدعم المادي والمعنوي للجماعة بشكل سخي، إلا أن هذه العلاقة تعرضت لشرخ كبير بعد الثورة في إيران، حيث سارعت الجماعة بالاتصال بقيادةالثورة الإيرانية، ممـــا أثار مخاوف السعودية من هذه الاتصالات ، خصوصا بعد أن رفعت الثورة الإيرانيـــة شـــعار تصدير الثورة إلى الخارج، كما ساهم الخلاف المذهبي في إثارة حساسية النظام السعودي[1].

إلا أن الغزو السوفيتي لأفغانستان ساعد الطرفين السعودي والإخوان على إعادة اللحمة بينهما، ضمن تحالف كبير في محاربة الغزو الشيوعي، أطلقت السعودية يد جماعـــة الإخـــوان المسلمين، وأمدتهم بكل ما يلزم لوقف المد الشيوعي[2].

استمرت هذه العلاقة الوطيدة، حتى حرب 1990 عندما دخلت القوات العراقيـــة إلـــى الكويت، ورغم أن موقف الجماعة كان رفض دخول العراق إلى الكويت، إلا أن السعودية كانت ترغب في موقف متقدم بشكل أكبرمن قبل الاخوان، كما أن الجماعة رفضـــت تـــدخل القـــوات

[1] التحـــــالف الســـــعودي الإخـــــواني /وعلاقـــــة المملكـــــة العربيـــــة الســـــعودية بمصـــــر، http://maysoonawni.blogspot.com/2015/03/blog-post_18.html

[2] الاخوان والسعودية هل دقت ساعة الفراق، http://www.shorouknews.com

الأجنبية لاستعادة الكويت وأدانت وجود القوات الأجنبية في السعودية ودول الخليج، مما تسبب في إحراج السعودية ودول الخليج بشكل عام[1].

في الوقت الذي تصدعت فيه علاقة الإخوان بالسعودية، تعززت علاقة السعودية بالنظام المصري بشكل ملحوظ، الذي وصل حد التنسيق وتبادل الخبرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية [2].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، طرأ وضع عالمي جديد، كان عنوانه ملاحقة الحركات الإسلامية، وتصفيتها ولارتفاع كلفة محاربة الجماعات الإسلامية، ولكون السعودية كانت في مقدمة الدول التي يمكن لها أن تدفع هذه الفاتورة، ولأن ميراث التحالف مع القوى الإسلامية ومن بينها الإخوان كان لابد للموقف السعودي أن يتغيير، انسجاما مع الأوضاع العالمية الجديدة، لذا كان لابد من فك عرى العلاقة بين الإخوان والسعودية[3].

جاء الربيع العربي ليحدث تغيرات جوهرية في الخارطة السياسية في المنطقة العربية، قامت السعودية بإتخاذ موقف معادي لهذه الثورات، جراء تخوف السعودية أن تطالها هذه الثورات كونها لا تختلف في سياساتها عن تلك الدول، يضاف إلى ذلك تخوف السعودية من تراجع دورها لحساب دول إقليمية صغيرة، تعمل على منافستها، مما زاد من تخوف السعودية وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، في أكثر من دولة، وقناعة السعودية أن هذه الحركات تربطها علاقات جيدة مع إيران، ووجود هذه الحركات في السلطة يعزز نفوذ إيران في المنطقة، حيث ساهم السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في تعزيز هذه المخاوف، حيث قام الرئيس مرسي بزيارة إيران في بداية توليه السلطة وزيارة الرئيس الإيراني، وتوافق الإخوان وإيران على قضايا عربية مهمة عمق مخاوف السعودية، في ذات السياق ترى السعودية نفسها زعيمة العالم السني، وترى نفسها دولة تجسد تجربة إسلامية، مما زاد من

---

[1] الإخوان والسعودية: الصراع والتقارب، http://beirutpress.net/article/41239

[2] الروابط بين الرياض والقاهرة شكلت أساس النظام الإقليمي العربي، http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386781

[3] هل يمكن للإخوان المسلمين الوثوق بالسعودية مع سلمان؟،نورا مشعل http://www.noonpost.net/content/5462

هواجسها من نماذج إسلامية وطنية على منوال التجربة التركية، فوجود مصر يحكمها الإخوان المسلمين المتحالف مع تركيا رأت أن هذه العلاقات تشكل تهديداً حقيقياً لمكانتها وقدرتها على التأثير والقيادة في العالم الإسلامي[1].

وقفت السعودية لما تقدم من أسباب ضد تجربة حكم الإخوان المسلمين، وعملت من خلال قواها الناعمة المال والإعلام على إعاقة التجربة الإخوانية في حكم مصر، وسخرت كل ما تستطيع لإنهاء هذه التجربة[2]، لكن لابد من القول، أن السعودية ليست هي العامل الحاسم في إفشال هذه التجربة، فالإخوان في سياساتهم الداخلية مع القوى والأحزاب المصرية ورغبتها في فرض نموذجها برؤيتها المنفردة وبما أحدثته من تجاذبات في الساحة المصرية، لما استطاعت السعودية أو غيرها من إفشال هذه التجربة، لقد كانت سياسة السعودية تجاه الإخوان المسلمين أحد الأسباب المساعدة على الإسراع في إنهاء هذه التجربة وسقوطها بهذا الشكل السريع.

لم تستطع الجماعة أن تهدأ مخاوف جمهورها المصري الداخلي بمختلف شرائحه، مما أوجد كتلة كبيرة ترفض هذا الحكم، علما أنها لم تستطع أن تفوز في الانتخابات بشكل كبير، حيث عززت سياساتها من اتساع هذه الشريحة، حتى تقف في وجه حكم الإخوان، وهو ما فعلته على مستوى سياساتها الخارجية،[3] بتوطيد علاقتها مع إيران وتركيا ، تنافس السعودية والإمارات والكويت، في الإقليم والمنطقة مما خلق حالة من التجاذبات والسياسات العدائية التي كان لها كبير الأثر على تجربة حكم الإخوان ومن ثم سقوطها.

وقفت السعودية موقفا مؤيدا وداعما لأحداث ثلاثين يونيو ومن ثم لبيان ثلاث يوليو، وقدمت دعماً سياسياً واقتصادياً ومعنوياً وإعلامياً للمعارضين لحكم الإخوان، الذين تمكنوا من اسقاط حكم الاخوان وبذلك دخلت مصر عصراً جديداً كان لسياسات السعودية فيه دورفي إنهاء حكم الإخوان في مصر.

---

[1] السعودية والاخوان: علاقة مضطربةد.مضاوي الرشيد، http://www.alquds.co.uk/?p=61110

[2] وثائق ويكليكس عن مصر تقرير معلومات، http://gulfstudies.info/ar/reports

[3] من زايد إلي خليفة.. 43 عامًا من التعاون بين مصر والإماراتوسام عبد العليم، http://gate.ahram.org.eg/News/608092.aspx

3.9.4 العلاقة بجماعة الإخوان المسلمين ودولة الإمارات وأثرها على حكم الجماعة في مصر

ارتبطت دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات متميزة في أيام حكم الرئيس مبارك بمصر، ودعمته بشكل ملحوظ، من خلال الاستثمارات الإماراتية في السعودية، والعلاقة المتميزة بين مبارك والشيخ زايد بن سلطان، ثم ولي عهده الشيخ خليفة بن زايد.

جاءت ثورة 25 يناير وأدخلت العلاقة بين البلدين في جو من التوترات والخلافات التي كان عنوانها تصريح الشيخ يوسف القرضاوي ضد دولة الإمارات والتي قامت بطرد مجموعة من السوريين الذين تظاهروا أمام سفارة بلدهم دعما للثورة السورية[1]، وهو ما دعا قائد شرطة دبي ضاحي الخلفان أن يهدد باعتقال القرضاوي[2]، حيث أعلنت جماعة الإخوان المسلمين على لسان متحدثها الإعلامي د.محمود غزلان تضامن الجماعة مع الشيخ القرضاوي وهاجم دولة الإمارات[3].

في أعقاب هذه الأزمة أدعت السلطات الإماراتية أن جماعة دعوة الاصلاح نشطت في هياكل الدولة وبالذات في وزارة التربية مما دعا السلطات الإماراتية إلى اعتقال الكثير من هؤلاء النشطاء، لرغبتهم في زعزعة الاستقرارواثارة الفوضى والاضطرابات في دولة الإمارات[4].

وقد أعلن وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد في 8 أكتوبر 2012 دعوته لدول الخليج إلى تكوين تعاون واتحاد خليجي :"لمنع جماعة الإخوان المسلمين من التآمر

---

[1] هجوم ناري للشيخ القرضاوي على دولة الامارات، https://www.youtube.com/watch?v=y4lt38rrfTY

[2] ضاحي خلفان: القرضاوي شيخ فتنة ولا مكان له في الخليج، https://www.youtube.com/watch?v=rCjkTv6UquI

[3] غزلان: مشكلتنا مع الإمارات ليست مع الدولة بأكمله، http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/15/200766.html

[4] محاكمة جماعة «الإخوان المسلمين» في الإمارات العربية المتحدة، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhood-on-trial-in-the-uae

لتقويض الحكومات في المنطقة"، موضحا أن :"فكر الإخوان لا يؤمن بالدولة الوطنية ولا بسيادة الدول، وأن تنظيم الإخوان العالمي يعمل على اختراق هيبة الدول وسيادتها وقوانينها"[1].

في ذات السياق رأت جماعة الإخوان المسلمين، أن دولة الإمارات والـدول الخليجيـة تساند نظام مبارك، وتقدم حماية لرجال نظام مبارك، وتدعم شبكاته لتكوين رأس حربـة فـي محاربة حكم الإخوان[2].

شكلت سياسة عدم الثقة بين الطرفين دافعاً لكليهما للعمل في سياسات متضادة متنافسـة، كما أن نظرة الإمارات لفكر الإخوان القائم على المؤامرة، ساعد على تباعد المواقـف بينهمـا، وأن الإخوان لو عززوا حكمهم في مصر لن يقفوا عند هذا الحد، بل ستطال مخططـاتهم دول الخليج من أجل بناء خلافة إسلامية، واستغلال ثروات الخليج في دعم هذا المشروع.

لقد عززت هذه المخاوف والشكوك للكشف عن خلية تابعة للإخوان تعمل في الإمارات بشكل سري، مما أدخل العلاقات بين البلدين في حالة من الخصام السياسي، انعكس على العمال المصريين في الإمارات من عدم السماح بتجديد إقامتهم في الإمارات، كذلك أوقفت الإمـارات تصاريح الزيارة للمصريين إلى دولة الإمارات[3].

لم يكن موقف الإمارات العربية المتحدة غامضا في دعم المرشح الرئاسي أحمد شـفيق ضد مرشح الإخوان محمد مرسي، فشفيق هو أحد أركان نظام مبارك والتي يرتبط مع الإمارات بعلاقات واضحة صريحة، وهو ما دعاه إلى السفر بعد خسارته في الانتخابات إلى الإقامة فـي الإمارات[4].

---

[1] الإخـوان المسـلمون فـي الإمـارات.. القصـة الكاملـة، http://archive.aawsat.com/details.asp?article=715512&issueno=12484&section=4#.V0m4jJF97IU

[2] **وثائق ويكليكس عن مصر تقرير معلومات**، مرجع سابق.

[3] السـجن لـ"خليـة الإخـوان" وحـل التنظـيم المصـري بالإمـارات ، الشـرق الأوسـط، http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/01/19/egyptian-uae-trial

[4] دربالة:الإمارات تدعم الثورة المضادة وتستضيف شفيق.. والدولارات التي تأتي منه تـذهب إلـى جيـوب البلطجيـة، http://www.el-balad.com/464564

كما أن الإمارات ضغطت على بريطانيا التي انعكست في تقريرها بريطانيا تجاه جماعة الإخوان المسلمين والذي تحدث عن أن :"الإنتماء للجماعة السياسية والارتباط بها ينبغي اعتباره مؤشرا محتملا على التطرف"، مقابل قيام الإمارات بعقد صفقات سلاح مربحة مع بريطانيا[1].

وفي تسريب صوتي تحدث اللواء عباس كامل مدير مكتب السيسي في مكالمة لـــه مـــع صدقي صبحي سربتها قناة مكملين، لتكشف عن دور الإمارات في اسقاط حكم مرسي من خلال دعمها المالي لصندوق تموله الإمارات وتشرف عليه المخابرات الحربية لدعم حملة تمرد[2].

لقد دعمت دولة الإمارات أحداث ثلاثين يونيو، وقدمت الدعم للمناهضيين لحكم مرسي، كما قدمت دعما ماليا سخيا لمصرفيما بعد،بعد سقوط حكم الاخوان.

وبذلك وقفت الإمارات ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصـــر، انطلاقـــا مـــن مخاوفها تجاه حكم الإخوان وما له من تأثير على الأمن القومي لدولـــة الإمـــارات، وهـــواجس الإمارات من تحالفات الإخوان ومخططاتهم التي يمكن لها أن تنفذ على أرض الإمارات، كما أن العلاقة الطيبة مع نظام مبارك وتقاطع المصالح بينهما، انحازت الإمارات ضد حكـــم الإخـــوان لصالح معارضيهم وبذلك نقاطعت السياسة السعودية والإماراتية في تجنيد ما يملكون للـــتخلص من حكم الإخوان، في مقابل اطماع وطموح دولة تطور رغبتها في امتطاء جماعـــة الإخـــوان لتحقيق أهدافها وسياستها التي وضعتها لنفسها لتكون دولة ذات قدرة على التأثير والفعـــل بمـــا يخدم دولة قطر في المنطقة.

4.9.4 علاقة جماعة الإخوان المسلمين بدولة قطر

وفرت قطر منذ استقلالها بيئة آمنة لجماعة الإخوان المسلمين، بعـــد الأزمـــات التـــي تعرضوا لها في بلدانهم، وخاصة مصر، وبعد ملاحقة جمال عبد الناصر لهم فـــي خمســـينيات

[1] الامارت تضعط علي بريطانيا لوصم الاخوان بالرهاب، http://harmees.com/articles/view/

[2] التســـريب الثالـــث| عبـــاس كامـــل وصـــدقي صـــبحي| يكشـــف تمويـــل الإمـــارات لحركـــة تمـــرد، https://www.youtube.com/watch?v=kqkwzlQ7-_k

القرن الماضي، وقد وصلت الموجة الأولى من قيادات الجماعة إلى قطر وكان من أشهر الأسماء الشيخ يوسف القرضاوي.

أما الموجة الثانية من قيادات الجماعة التي احتضنتها قطر فكانت من سوريا، بعد أن وقع الصدام بين الجماعة والرئيس حافظ الأسد في ثمانينات القرن الماضي، وذلك بعد أحداث حلب.

أما الموجة الثالثة من قيادات الإخوان فجاءت من السعودية بعد التوتر الذي حصل بين السعودية والإخوان في التسعينيات، كما وصل من الجزائر إلى قطر الشيخ عباس مدني رئيس الجبهة الإسلامية للأنقاذ، وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بعد طرد الأردن لقادة الحركة، إلا أن ذروة لجوء قيادات الإخوان المسلمين كانت بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001.

في حين كانت الموجة الأخيرة من لجوء الإخوان إلى دولة قطر، بعد عزل الرئيس مرسي من الرئاسة في مصر، في أعقاب أحداث ثلاثين يونيو الفين وثلاثة عشر[1].

تنوعت الأسماء من جماعة الإخوان المسلمين ما بين علماء الدين والصحافيين والسياسيين، والذي كان أبرز هذه الأسماء الشيخ يوسف القرضاوي الذي حصل على الجنسية القطرية، إلى جانب محمود عزت عضو مكتب الإرشاد والرجل القوي في الجماعة، وأمين عام الجماعة، محمود حسين.

استطاعت هذه القيادات من جماعة الإخوان المسلمين أن تلعب دوراً مهماً في المجتمع القطري على الصعيد الديني، والدعوي، والتعليمي والاجتماعي، وقد كان للجماعة دور كبير في إنشاء وزارة التعليم، وصياغة المناهج التربوية والتعليمية في البلاد[2].

---

[1] الإخوان المسلمون في قطر (الملجأ والدعم .. لإخوان العالم(، http://tharife.blogspot.com/2016/05/blog-post_48.html

[2] الإخوان المسلمين في قطر، http://www.assakina.com/center/parties/14149.html

وبذلك فإن العلاقة بين دولة قطر وجماعة الإخوان المسلمين قديمة ولم تكن وليدة اللحظة التي ولدت جراء الربيع العربي، وثورة الشعوب العربية التي وقفت قطر منذ البداية داعمة لهـا مادياً وإعلامياً وسياسياً وفي بعض الإحيان عسكريا، كما حدث في ليبيا وسوريا.

اتبع الأمير حمد سياسة نشطة فعالة في إطار تدعيم دور بلاده ورغبته فـي لعـب دور أكبر، مما تستطيع قطر أن تلعبه كونها من أصغر الدول من حيث المسـاحة والسـكان، إلا أن الشيخ حمد استطاع أن يوظف أدوات أخرى جديدة، وهي القوة الناعمة في تدعيم وتعزيز الدور القطري في المنطقة، لذا استطاع أن يوظف الموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها بلاده إلى جانب القوة الإعلامية التي وفرتها قناة الجزيرة[1].

في إطار سياسة الشيخ حمد في لعب دور كبير في المنطقة، كانت رؤيته أن يستفيد من قوة جماعة الإخوان المسلمين المتواجدين في أغلب الدول العربية، باعتبارهم القـوة الصـاعدة القادرة على ملئ الفراغ السياسي في حالة سقوط الأنظمة العربية، فكان التـزاوج بـين الـدين والسياسة والإعلام، حيث وفرت قطر عبر قناة الجزيرة برنامج دوري للشيخ يوسف القرضاوي وعززت من حضوره عبر هذه القناة، مما أعطـى السياسـة القطريـة نـوع مـن الشـرعية والمصداقية[2].

جاءت ثورة 25 يناير لتعطي فرصة في تحسين العلاقة القطرية، وقد لعبت قناة الجزيرة دور محوري في أحداث الثورة، ودعم مجرياتها وتبني شعاراتها في نشراتها الإخبارية، حتـى استطاعت الثورة المصرية من إجبار الرئيس مبارك على التنحي من رئاسة الجمهورية وتسـلم المجلس العسكري لمقاليد الحكم في مصر.

رأت دولة قطر أن الجماعات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، هي المرشح القوي في اعتلاء سدة الحكم في دول الربيع العربي وخاصة في مصر، مما جعلها تقوم بـدعم الجماعة والتحالف معها، لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال رافعة الإخوان المسلمين، الـذين

---

[1] لينا الخطيب، ***السياسة القطرية الخارجية: حدود البراغماتية***، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 93 و40، 2013

[2] كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات؟ http://www.france24.com/ar

لهم حضور سياسي واجتماعي كبير في العالم العربي، في محاولة منها لتوظيف الجماعة في تدعيم سياستها الخارجية وقدرتها على التأثير في مجريات الأمور السياسية في الوطن العربي، وذلك ضمن الرؤية التي أوجدها الشيخ حمد ووزير خارجيته في تعزيز دور قطر في تزعم المنطقة في ظل تراجع القوى التقليدية في الوطن العربي السعودية ومصر[1].

لقد وجدت قطر في الإخوان المسلمين حليفا إقليميا جديدا، مدركة أن الثورات العربية فرصة ذهبية لممارسة النفوذ السياسي على مستويات إقليمية، والدخول إلى الشأن العربي من باب الشارع العربي، ومن خلال أكبر دولة عربية والاستفادة من الفراغ السياسي والقيادي الذي لا يتكرر كثيرا في التاريخ[2].

عززت دولة قطر علاقاتها مع مصر في عهد مرسي، ودعمت الخزينة المصرية بما يقرب من سبعة مليارات دولار، مع وعود كثيرة في دعم الاقتصاد المصري في الجوانب المختلفة، مما أدخل العلاقات بين البلدين في حالة تنسيق عالي المستوى[3]، كانت قطر تطمح أن تكون محور مصري قطري، في مواجهة محور السعودية والإمارات، وقد صرح وزير خارجية قطر السابق حمد بن جاسم عن علاقة قطر بالإخوان قائلا :"نحن ندعم الإسلاميين لأن لهم دور مؤثر في المنطقة، وهم قيمة سياسية مهمة لا يمكن تجاهلها"[4].

إلا أن الأحلام القطرية لم تدم طويلا، وقد اندلعت أحداث 6/30 وأطاحت بحكم جماعة الإخوان المسلمين، مما فتح الباب أمام تراجع المشروع الإسلامي، التي كانت تراهن عليه قطر في سياساتها وطموحاتها.

لم تتراجع دولة قطر عن دعم جماعة الإخوان المسلمين، رغم انتقال سدة الحكم من الشيخ حمد إلى ابنه تميم، الذي استمر في ساسية والده في دعم الجماعة وتبنى مطالبها ودعم

---

[1] عبد الخالق عبدالله، ***التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية اتجاه الربيع العربي***، **السياسة الدولية**، العدد 192، السنة 49، أبريل 2013

[2] سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56584&lang=ar

[3] العلاقات المصرية القطرية، http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-85.htm

[4] لماذا تدعم قطر التطرف الإسلامى؟، http://manar.com/page-17040-ar.html

مشروعيتها وحقها في التعبير عن نفسها وعن مشروعها، والذي تجلى في كلمته في إجتماع الجامعة العربية، حيث قال :"لا يجوز وصف الإخوان بالإرهابيين، فالإرهابين هم من يقتلون المدنيين"[1].

كما استمر دعم قناة الجزيرة وتغطية الأحداث التي تقوم بها جماعة الإخوان في مصر، وإظهار مدى الرفض الشعبي لحكم السيسي وحكومته، كما أن الشيخ القرضاوي استمر في توجيه النقد والإتهام للسلطات المصرية من على منبر الجزيرة.

لقد أدى دعم الجماعة من قبل قطر إلى الكثير من الأزمات بين قطر والعديد من دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات والبحرين، كما تراه تلك الدول من خطر على أمنها القومي تشكله جماعة الإخوان المسلمين وعلى وجودها مما وضع قطر في حالة مواجهة مع تلك الدول.

[1] كلمة سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في القمة العربية في الكويت– https://www.youtube.com/watch?v=x3cPCt0RV18،2014

الفصل الخامس

الاستنتاجات

الفصل الخامس

الاستنتاجات

عقب ثورة 25 يناير كان هناك قطبين مهمين في الساحة السياسية هما جماعة الإخوان المسلمين والجيش، بإعتبارهما القوتان المنظمتان القادرتان على التأثير بشكل جدي على مجريات الحياة السياسية المصرية، في حين بقيت باقي الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة، في حالة من الارتباك وضعف التنظيم والإمكانات والقدرات، مما أثر على قدرتها على التأثيرفي مستقبل السياسية المصرية.

وانطلاقا من القدرات التنظيمية لكل من الجيش والإخوان فقد تقاطعت مصالح الطرفين في تسريع تسليم السلطة، التي كانت محور اهتمام كليهما ورغبتهما في إختصار الفترة الانتقالية، فكانت الدعوة من المجلس العسكري بإجراء تعديلات دستورية على بعض مواد الدستور الذي حكم به نظام مبارك، والتي لقيت ترحيب جماعة الإخوان المسلمين بشكل كبير، كونها كانت لديها القناعة التامة، أن الأمور تسير لصالح برامجها وخططها في الوصول الى السلطة.

كان هدف الوصول إلى السلطة هو الهدف المنشود للجماعة، والتي صورت عملية الاستفتاء على الدستور بأنها تصويت على مشروع الإسلام، رغم أن المادة الثانية من الدستور لم تكن من ضمن المواد التي تم إجراء التعديلات الدستورية عليها.

شكل الإستفتاء على التعديلات الدستورية، أحد أهم أسباب الخلاف بين الجماعة والأحزاب والقوى السياسية على الساحة المصرية، فبدلا من إجراء حوار وطني معمق على شكل الدولة وتوجهاتها وهويتها، ضمن إطار حوار مجتمعي يشمل مختلف أطياف العمل الوطني المصري، بغض النظر عن حجمها و قدراتها وإمكاناتها للوصول الى رؤية موحدة متفق عليها يتم في إطارها صياغة دستور توافقي يكون الإطار الجامع والموحد للمشهد السياسي برمته، أثرت جماعة الإخوان المسلمين أن تكون أنظارها وخطواتها نحو السلطة، والاستحواذ عليها، دون رغبة منها أن تكون ضمن جبهة وطنية كبيرة موحدة أو في إطار (ترويكا) وطنية لمجابهة رموز دولة مبارك وإدارتها، لا بل أن الجماعة في لحظة تاريخية فارقة استعانت بفلول النظام

السابق في تشكيل الحكومات التي أعقبت قيام الثورة، كما أن الإخوان توصلوا إلى تفاهمات مع بعض قيادات المجلس العسكري ليقفوا إلى جانب توجهات الإخوان في رسم مستقبل مصر السياسي.

لقد كانت مصر بحاجة الى حوار وطني شامل، يحقق توافقاً وطنياً واسعاً، لا أن تكون السلطة هي الهدف الأكبر المرجو الوصول إليه، لقد كانت مصر بحاجة الى الاتفاق على هوية الدولة من الصراع على السلطة، لقد كانت مصر بحاجة إلى لم شمل المصريين من تفريق وحدتهم وشق صفوفهم.

في إطار الرغبة في الوصول إلى السلطة، استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تحقق أغلبية برلمانية، كما كان متوقعا إلى جانب باقي القوى الإسلامية مما مكنها من تشكيل أغلبية برلمانية، وأعطاها أغلبية في لجنة كتابة الدستور. مما عزز مخاوف الأحزاب والقوى السياسية من المصير الذي تسير إليه مصر بخطى حثيثة، وتحت نشوة النصر بتحقيق أغلبية وأن البلاد تسير في ركاب توجهات مخطط الإخوان، تصرف الإخوان المسلمين بثقة كبيرة أفقدتهم الكثير من شعبيتهم في الانتخابات الرئاسية، والتي لم يحقق بها مرشح الإخوان محمد مرسي إلا فارقاً ضئيلاً ضد خصمه من فلول النظام السابق، لم يستطيع الإخوان المسلمين أن يقرأوا نتائج الإنتخابات قراءة صحيحة منطقية، تعكس فهمهم للواقع والخارطة السياسية في مصر، لقد أفقدتهم الرغبة في السيطرة على الحكم الرؤية الواضحة، وتنكروا لوعودهم في فندق "الفيرمونت" وأخذوا يتصرفوا وكأن الأمور استقرت لصالحهم دون منازع، لم يستطع أن يقرأ الإخوان نتائج الإنتخابات كما يجب أن تقرأ.

نعم، استطاع الإخوان من تحقيق أغلبية برلمانية والفوز برئاسة الجمهورية، رافقه ارتياح دولي وخاصة من طرف أمريكا، واستندوا الى شرعية إنتخابهم الديمقراطي النزيه، ولم يستطيعوا أن يروا هذه الإنتخابات بنتائجها المتواضعة ما كانت لتعطيهم التفويض المطلق في حكم البلاد، وأن من صوتوا لصالح الاخوان ما يقرب من 52%من الذين ادلوا باصواتهم وليس ممن يحقق لهم التصويت، إذن كان هناك كتلة صامتة كبيرة لم تشارك في الإنتخابات ولم تعطي

الإخوان صوتها في نفس الوقت لم تعارضهم لكنها بقيت مترقبة منتظرة نتائج المشهد السياسي وما ستؤول إليه الأمور.

لم يستطع الأخوان أن يقرأوا نتائج الانتخابات وأن خصومهم السياسيين هم من النخب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وأن لديهم من المصالح والامتيازات والإمكانات ما يعرقل حكم الإخوان وتعثر خطواتهم، وهذا يظهر من نتائج الإنتخابات وتوزيعها على المحافظات والمدن، حيث أن من صوت للإخوان وهذا ظاهر في لجنة الإنتخابات المركزية- هم من الطبقات البسيطة والفقيرة والتي كانت ترغب في تحقيق نتائج سريعة تنعكس على حياتهم ومستوى معيشتهم فكل ما يملكونه هو صوتهم بانتظار حصد ثمرة هذا الصوت، في حين كان خصوم الإخوان مترقبين متحفزين، يستخدمون كل ما يملكون من أدوات وإمكانات، لعرقلة حكم الإخوان، وفي أحسن الأحوال عدم التعاون مع هذا الحكم.

كان على الإخوان أن يدركوا أن نتائج الإنتخابات لوحدها لا تكفي ليكون لهم الحق في حكم البلاد بشكل منفرد، وأن أي حزب مهما كان يملك من القوة والشعبية لا بد له من أن يفشل، في قدرته على تحمل أعباء مرحلة ما بعد الثورة لما فيها من مشاكل وصعوبات وعقبات، تحتاج أن يشارك أبناء البلد في حلها وحملها لم يدرك الإخوان المسلمين أنهم حصلوا على نسبة ضئيلة في نتائج الإنتخابات، وأمام أحد رموز النظام السابق، ولم يكن من رجالات الأحزاب الوطنية أو المشاركين في الثورة، كان على الإخوان المسلمين أن يقرأوا نتائج الإنتخابات بشكل أفضل وأن منافسهم يعبر عن مرحلة رفضها وثار عليها المصريون، إلا أنه استطاع أن يحصد ما يقرب من نصف أصوات الذين أدلوا بأصواتهم، مما أسس لخارطة سياسية مصرية منقسمة على نفسها، كان على الإخوان أن يفهموا أن خصومهم من أنصار النظام السابق ما زالوا يمتلكون الكثير من القدرات، وأن على الإخوان أن يتحدوا في جبهة وطنية للاستقواء على رموز الدولة العميقة بشركائهم في ثورة 25 يناير، وأن تكون السلطة تشاركية موزعة بين رموز العمل الوطني تحت مظلة الإخوان.

لم يدرك الإخوان أن نتائج الإنتخابات في بلد أسس وقواعد الديمقراطية ما زالت في بداياتها ولم تكن بعد قد ترسخت في أدبيات العمل السياسي للأحزاب والقوى المصرية وأن الاستناد لشرعية الأنتخابات لوحدها غير كافية، لأن الشعب يعطي ثقته لحزب سياسي ما في لحظة تاريخية ما، ويتوقع منه تحقيق البرامج التي استند عليها في دعايته الإنتخابية، وهو ما لم يتحقق في وعد الرئيس مرسي في المئة يوم الأولى وهو ما أقر به الرئيس مرسي نفسه في خطابه بمهرجان نصرة سوريا، كان على الإخوان أن يعملوا على تعزيز شرعية الانتخاب بشرعية الإنجاز، التي يحتاج إليها المواطن بشكل كبير لأنها تمس حياته وقوت يومه، وهو ما لم يحقق نتائج سريعة انعكست على المواطن والعشوائيات، كما أن الخصوم السياسين للإخوان استغلوا هذه الثغرة وعملوا على توسيع الهوة بين الإخوان والمواطنين. أن شرعية الانجاز هي الضامن لاستمرار أي نظام وصمام الأمان له من أي إضطرابات أو قلاقل لما يقدمه النظام الجديد من تسهيلات يمكن أن يراها المواطن العادي في تفاصيل حياته اليومية، من تحقيق الأمن والأمان وتوفير السلع والوظائف، وتوفير سيولة مادية تقلل من حجم التضخم وارتفاع الأسعار والمحافظة على احتياطي نقدي يعزز قوة العملة المحلية.

استمر الإخوان في نفس السياسة العامة التي كان يسير عليها نظام حسني مبارك على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم يقدم الشيء الكثير ولم يخرج عن الإطار العام الذي كانت تعيش فيه الحالة المصرية، وأخذ الرئيس مرسي يرفع في وجه خصومه أنه رئيس منتخب وأنه يستمد شرعيته من الصندوق، ولم يستطع الإخوان أن يقدموا إنجازات سياسية أو اقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المواطن المصري البسيط، مما فجر المظاهرات المطلبية والتي استغلها خصومهم في تعزيز صورة القصور في أدائهم، مما انعكس بشكل كبير على شعبيتهم، وعلى استقرار الأمن العام في مصر.

ترافق ذلك مع العديد من المخاوف والشكوك التي أطلقها خصوم الإخوان، حول مشاريع الإخوان ومخططاتهم ومفهوم الدولة الوطني، وعلاقة المرشد بالرئيس ومن يحكم مصر ويسير

أمورها، بشكل فعلي، وسارت المظاهرات ضد حكم الإخوان ورفعت الشعارات التي تنادي باسقاط حكم المرشد ومكتب الإرشاد.

وصلت ذروة هذه المسيرات والاجتماعات بإعلان الرئيس الإعلان الدستوري في تاريخ 22 نوفمبر 2012 والذي منح نفسه سلطات غير مسبوقة مما يفتح له المجال ليكون مطلق الصلاحيات، دون مسائلة أو مراجعة، في إشارة واضحة إلى مخططات الإخوان في الاستحواذ على السلطة بشكل منفرد، فجر الأوضاع السياسية في مصر، اثر ذلك توحدت مختلف القوى والأحزاب في إطار جبهة الإنقاذ والتي شارك فيها مختلف الأطياف والقوى، والأحزاب السياسية ورجالات الدين بشقيها الكنيسة والأزهرفي محاولة لإحباط مخطط الإخوان، والوقوف في وجه خطواتهم، أسس لظهور حركة تمرد، التي عملت على حشد الجماهير المصرية وتوحيد جهودهم في محاولة لاسقاط حكم الإخوان، والذي أنجز في مظاهرات 30يونيو، التي توافق فيها المصريون شعبا وجيشا ودولة على اسقاط حكم الإخوان دون استبعادهم من المشهد السياسي، تجسد ذلك في خارطة الطريق 3 يوليو وبذلك إنتهى حكم الإخوان وبداية مرحلة جديدة.

لم يستطع الرئيس المصري د.محمد مرسي من أن يقنع جموع المصريين أنه رئيس لكل المصريين، وأنه رئيس يمتلك من الخبرات والكفاءات ما يؤهله ليحكم بلد بحجم مصر بارثها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي وتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رغم امتلاك الإخوان من القيادات والكفاءات العلمية والنقابية، إلا أنهم لم يكن لديهم رجال دولة بالمعنى الاحترافي المهني، ولم يمتلكوا من التصورات والرؤى ما يؤهلهم لحكم مصر، بفعل عامل المفاجئة التي وقع فيها الإخوان كونهم لم يكن يتصوروا أن يصلوا إلى سدة الحكم بهذه السرعة، مما أوقعهم في العديد من الأخطاء والسقطات التي جعلتهم في حالة مواجهة مع مختلف القوى والأحزاب السياسية إلى جانب صدامهم مع الدولة العميقة والتي لم تتعاون مع الإخوان بشكل متناغم.

وهنا لا بد من التركيز على نقطة مهمة في التاريخ المصري الحديث، ألا وهي أنه ومنذ 1952 لم يحكم مصر، أحد من خارج جهاز الدولة منذ الرئيس عبد الناصر، وحتى مبارك، فهؤلاء هم جزء أصيل من مؤسسات الحكم وهياكله الإدارية، تعكس جماعة الإخوان المسلمين للذين أتوا ليحكموا من خارج مؤسسات الحكم وهياكله الإدارية، لا بل لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فالجماعة وعلى مدار عمرها كانت في حالة صراع مع الدولة وصلت في أحيان كثيرة حد الدموية، فالعلاقة بين الإخوان والدولة هي علاقة فيها الكثير من الشك والريبة وتعارض المصالح.

رأت الدولة العميقة بمؤسساتها وأذرعها المختلفة، بالإخوان المسلمين، جماعة جاءت لتنازع أركان الدولة العميقة على مصالحها وامتيازاتها ومواقعها، تعزز هذا التوجه عندما حاول الإخوان وضع رجالاتهم في الكثير من مفاصل الدولة والأماكن الحساسة مما اعتبر أنه محاولة لأخونة الدولة ومحاولة للسيطرة على مراكز النفوذ، والسيطرة وهو ما استدعى الدولة العميقة أن تستنفر كل قواها وامكانياتها لاجهاض حكم الجماعة، حيث تحالفت الدولة العميقة مع المعارضة وخصوم الأخوان بلغ ذروت هذا التحالف في أحداث 30 يونيو مما أسقط حكم الجماعة، لم يستطع الإخوان المسلمين تهدئة مخاوف المعارضين أو الخصوم، بأنهم جاءوا إلى الحكم للمشاركة لا إلى المغالبة، وأنه ليس في مخططاتهم السيطرة على الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، لم يستطيع الإخوان مد الجسور مع قوى المعارضة في مواجهة الدولة العميقة، بل دفعت بممارستها المعارضة إلى التحالف مع الدولة العميقة مما أسقط حكمهم وتجربتهم.

لم يكن خصوم الإخوان تنحصر في المعارضة والدولة العميقة، بل كان هناك خصوم اقليميين رأوا في حكم الإخوان المسلمين تهديداً لوجودهم ومصالحهم، مما جعلهم يستغلون كل الإمكانيات للمساعدة في اسقاط حكم الإخوان والتحالف مع خصومهم السياسين ودعمهم.

لقد وقع الإخوان المسلمين في خطأ كبير عندما اعتقدوا أن التفاهمات التي توصلوا إليها مع الأمريكان، وما أبداه الأمريكان من ارتياح لصعود الإخوان في حكم مصر، ومدى الدعم الذي لقيه الإخوان من الأمريكان، وتقاطع مصالحهم الطرفين في اسقاط حكم بشار الأسد

إعطائهم ارتياح كبير، فأخذوا يتحركوا في الإقليم للانضمام لأحلاف سياسية ترى فيها السعودية والإمارات تهديداً لمصالحها ووجودها واستقرارها.

لقد تميز السلوك السياسي الخارجي للإخوان المسلمين بالتسرع، بزيارة الرئيس مرسي إلى طهران مما إستفز السعودية والإمارات، باعتبار أن الإخوان تربطهم علاقات جيدة مع إيران، ويمكن لهم أن يصطفوا معها في حلف ضد مصالح السعودية والإمارات، إضافة إلى علاقاتهم مع تركيا وقطر، والتي ترى فيها السعودية تهديداً لمكانتها وزعامتها الدينية والسياسية في المنطقة، مما جعل السعودية والإمارات تعمل على شيطنة حكم الإخوان وتقديم الدعم الكبير لمعارضيهم إضافة إلى الجيش في محاولة لاسقاط حكمهم، لقد كان للدعم الذي قدمته السعودية والأمارات دور مهم في أحداث 30 يونيو وخارطة الطريق.

لم تستطيع جماعة الإخوان المسلمين أن تقدم سياسات يرضى عنها المواطن المصري العادي، كما أن مخططات الإخوان أثارت معارضيهم بسبب سياسة الإقصاء والتهميش التي اتبعها الإخوان، ولم يستطيعوا أن يتوصلوا الى صيغة وطنية جامعة، مما وضعهم في مواجهة المصريين وفي مواجهة دول اقليمية كان لها مصلحة في اسقاط حكم الإخوان.

كان يمكن لجماعة الإخوان المسلمين أن يقدموا تجربة سياسية مختلفة، تمكنهم من الاستمرار في الحكم من خلال المشاركة السياسية وتهدئة مخاوف الخصوم واللاعبين الدوليين والإقليميين، والانتقال بمصر إلى مرحلة الإستقرار وترسيخ دعائم حياة ديمقراطية يمكن أن تكون مصدر جذب من مختلف دول المنطقة لما تمثله مصر من تاريخ ولما يمثله الإخوان المسلمين من امتداد شعبي واسع في المنطقة، لم يستطع الإخوان الاستفادة من تجربة حكم الإخوان في تركيا والتي استندت على التدرج والهدوء في أحداث التغير، وهو ما فعله الإخوان في تونس وهو ما يحسب لهم في قدرتهم في فهم الخارطة السياسية في تونس وقدرتهم على ترسيخ انفسهم كأحد مكونات الحياة التونسية الأصيلة والمهمة، واستمرارهم في المشاركة في الحكم، وهو ما لم يستطيع الإخوان فهمه في مصر، مما جعلهم يعودون إلى مربعهم الأول من الملاحقة والاعتقال والرفض الشعبي والرسمي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

إبراهيم قاعود. **عمر التلمساني شاهد على عصر الإخوان المسلمين في دائرة الحقيقة الغائبة.** القاهرة: المختار الإسلامي. 1985.

إبراهيم نصر الدين وآخرون. **حالة الأمة العربية 2013- 2014: مراجعات ما بعد التغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2014.

أحمد إبراهيم محمود وآخرون. **حالة الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير.** أحمد يوسف ونفيين مسعد (محرران). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2011.

أحمد يوسف أحمد وآخرون. **حالة الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2012.

أنتوني غدنز. **علم الاجتماع (مع مداخلات عربية).** ط4. ترجمة وتقديم فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2005.

أندريه جيروليتامس. **قصور من الرمل قرن من التجسس والتدخل الانكلو-أمريكي في الشرق الأوسط.** ترجمة أنطوان باسيل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

برنارد لويس. **لغة الإسلام السياسي.** ترجمة عبد الكريم محفوض. دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر.

ثروت الخرباوي. **أممة الشر الإخوان والشيعة أمة تلعب في الخفاء.** القاهرة: دار نهضة مصر للنشر.2013.

جمعة أمين، **أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين: الكتاب الأول ظروف النشأة وشخصية الإمام المؤسس.** القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية. 2003.

حسام تمام. **الأخوان المسلمين سنوات ما قبل الثورة.** القاهرة: دار الشروق. 2012.

حسام تمام. **عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970-1984.** القاهرة: دار الشروق. 2012.

حسن البنا. **مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا.** القاهرة: مكتبة الإيمان. 1992.

حسن البنا. **مذكرات الدعوة والداعية.** الاسكندرية: دار الدعوة. 2001.

حسنين توفيق إبراهيم. **النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر من التسامح إلى المواجهة 1981-1996.** بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. 1998.

حمادة إمام. **الإخوان المسلمون ملك وثلاث رؤساء.** القاهرة: مكتبة مدبولي.

حمادة إمام. **الإخوان والأمريكان.** القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير. 2004.

حمدي البطران. **تأملات عنف وتوبة الجماعات الإسلامية.** القاهرة : دار العين للنشر. 2011.

حنة أندرت. **في الثورة.** ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2008.

راشد الغنوشي. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2013.

سعد الدين إبراهيم. "**خسوف الإسلام السياسي: الإخوان المسلمون نموذجاً.**" توفيق السيف وآخرون. **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2014.

سعيد عبد الحافظ (محرر). **المواطنة حقوق وواجبات.** القاهرة: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. 2008.

سيد قطب. **معالم في الطريق.** القاهرة: دار الشروق. د ت.

طارق البشري. **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة**. د.م: دار البشير للثقافة والعلوم. 2014.

طارق فهمي وآخرون. **في تقييم أداء القوى السياسية الإسلامية في المشهد السياسي الراهن**. القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

عامر شماخ. **الإخوان المسلمون في سجون ومعتقلات مبارك**. القاهرة: مؤسسة اقرأ. 2012.

عبد الرحمن علي. **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحيفة والمعلومات. د ت.

عبد الرحيم علي. **الإخوان المسلمين من حسن البنا إلى مهدي عاكف**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات. د. ت.

عبد القادر شهيب. **الساعات الأخيرة في حكم مرسي**. القاهرة: دار الهلال. 2013.

عبد الله الدلال. **الإسلاميون والديموقراطية في مصر عصف ورميم**. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2007.

عبدالله بن بجاد العتيلي وآخرون. **الإخوان المسلمون في الخليج**. ط4. أبو ظبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث. 2011.

عصام تليمة.**الخوف من حكم الإسلام. بيروت:**الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ،2011.

علي عشماوي. **التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الأنمائية. 2006.

غيلبر الأشقر. **الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية**. ترجمة عمر الشافعي . بيروت: دار الساقي.2013.

مارك كيرتس. **التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين**. ط 2. ترجمة كمال السيد. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2014.

محمد الدمرداش العقالي. **الإسلام السياسي من عام الجماعة إلى حكم الجماعة**. بيروت: سما للنشر والتوزيع 2015.

محمد المجذوب. **علماء ومفكرون عرفتهم**. ط 4. الرياض:دار الشواف. د ت: ص 99

محمد حامد أبو النصر. **حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر**. القاهرة: انترناسينال بريس.

محمد حامد أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين و جمال عبد الناصر**،القاهرة، مدينة الصحافيين، شارع جمال الشاهد، international press

محمد حبيب. **الإخوان المسلمون: بين الصعود والرئاسة وتأكل الشرعية**. القاهرة: سما للنشر والتوزيع. 2013.

محمد حبيب. **عن الحياة والدعوة والسياسة والفكر**. القاهرة: دار الشروق: 2012.

محمد ضياء الدين الريس. **الإسلام والخلافة في العصر الحديث**،دار التراث.

محمود عبد الحكيم. **الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ**. الاسكندرية: دار الدعوة. 2004: ص109

مصطفى بكري. **الصندوق الأسود**. القاهرة: اليوم السابع. 2015.

مصطفى بكري. **سقوط الاخوان: اللحظات الأخيرة بين مرسي و السيسي**. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2013.

نضال حمادة. **معركة قادش الثالثة: أسرار حرب القصير**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع. 2014.

هاشم عبد الرازق صالح الطائي. **التيار الإسلامي في الخليج العربي: دراسة تاريخية**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي. 2010.

هالة مصطفى. **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**. القاهرة : مركز المحروسة. 1995.

هاني عياد. **المواطنة في التعليم**. القاهرة: الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية. سلسلة لإصدارات منتدى حوار الثقافات، 2004.

هشام العوضي وآخرون. **الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**. بيروت: دار ابن حزم.

هشام العوضي، **صراع الشرعية الإخوان المسلمين ومبارك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2009.

اليسون بادجتير. **الإخوان المسلمون بين السلطة والمعارضة: التنظيم الدولي وأذرعه المحلية**. ترجمة د.فاطمة نصر. د م: مكتب سطور للنشر 2013.

يوسف ندا ودوجلاس تومسون. **من داخل الإخوان المسلمين حقيقة أقوى الجماعات الإسلامية السياسية في العالم**. القاهرة: دار الشروق. 2012.

المجلات

أبو بكر الدسوقي. *"في الثورات العربية: لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية؟"* **مجلة السياسة الدولية**، 2012.

أماني الطويل. *"معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان."* **سياسات عربية**. عدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

أمينة أبو شهاب. *"لماذا تغير في علاقة الإخوان بالسلفين."* **الخليج الإماراتية**.

بشير عبد الفتاح. *"الرئاسة المصرية بعد مبارك."* **سياسات عربية.** عدد 1، آذار/ مارس 2013.

خالد عبد الرسول وآخرون. *"الأحزاب والقوة المدنية: مرسي فقد شرعيته.. وإعلانه الدستوري ديكتاتورية محضة."* **الوطن بوابة الكترونية شاملة.**

خليل العناني. "***جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي.***"**سياسات عربية،** عـــدد 4. أيلول/ سبتمبر 2013.

عبد الخـــالق عبـــدالله. *"التنـــافس المقيد،السياســـات الســـعودية والقطريـــة اتجـــاه الربيـــع العربي،"* **السياسة الدولية،** العدد292،السنة التاسعة والأربعون،2013.

عبد الفتاح الجبالي. *"تضارب المصالح في مصر الواقع وآليات الإصلاح،"* **كراسات استراتيجية،** العدد 214، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.2010.

عزمي بشارة. *"الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشارع والثورة المضادة."* **سياسات عربيـــة،** عدد 4، ايلول/ سبتمبر 2013: 5.

عزمي بشارة. *"الثورة ضد الثورة: والشارع ضد الشارع والثورة المضادة."***سياسات عربيـــة.** عدد 4. أيلول/ سبتمبر 2013.

لينا الخطيب. *"السياسة الخارجية القطريـــة حـــدود البرغماتيـــة."* **المجلـــة العربيـــة للعلـــوم السياسية،**العدد،2013.

لينا الخطيب، ***السياسة القطرية الخارجية: حدود البراغماتية،*****المجلة العربية للعلوم السياســـية،** العددان 93 و 40 ،2013

مروة فكري. *"ما بعد القوة الناعمة السياسة القطرية اتجاه الثورات العربية،"* **السياسة الدولية،** العدد187،السنة الثامنة والأربعون يناير 2014

مروة فكري، ***ما بعد القوة الناعمة، السياسة القطرية اتجاه دول الثورات العربيـــة،*** **السياســـية الدولية،** العدد 187، النسة 48 يناير 2012

الصحف

صحيفة السياسة الدولية. لقاء رئيس التحرير أحمد الجار الله مع الأمير نايف وزير الداخلية،العدد 12213،23 نوفمبر 2002

عبدالله بلخير. "من كتب ومذكرات الشاعر عبدالله بلخير " **جريدة الشرق الأوسط**، الصفحة7،بتاريخ 1986/1/13.

فؤاد علام. "الإخوان وأنا من المنشية إلى المنصة." **أخبار اليوم**. ص 98

عبد الفتوح محمد المصري. "فجر الحرية 25 يناير"، ساعة الوصول 12:30 ظهرا بتاريخ 2015/10/2

صحيفة الأهرام. الأثنين، 1 نوفمبر تشرين الثاني، 1993، العدد 39046، ساعة الدخول 9:40 م، بتاريخ 2015/6/2.

صحيفة الأهرام. الاثنين 20 ديسمبر تشرين الثاني 2004، العدد43113، ساعة الدخول 10:30 م بتاريخ 2015/9/13

المواقع الالكترونية

إبراهيم أبراش، الثورات العربية وصعود الإسلام السياسي ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي (دراسة)، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

أبوالفتوح: مرسي أظهر عيوب «الإخوان».. وجماعته لا تهتم بالقانون والديمقراطية، http://www.noqta.info/page-57508-ar.html

احتقان سياسي.. حول التعديلات الدستورية، http://www.akhbarak.net/news/

أحمـــــد بـــــان احـــــد قيـــــادات جماعـــــة الإخـــــوان المنشـــــقة
:http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=81882#.V0Mz8ZF97I
U

أحمد مجدي السكري،http://www.youm7.com/story

الإخـــــوان المســـــلمون فـــــي الإمـــــارات.. القصـــــة الكاملـــــة،
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=715512&issueno=12484
&section=4#.V0m4jJF97IU

الإخـــوان المســـلمون فـــي قطـــر (الملجـــأ والـــدعم .. لإخـــوان العـــالم)،
http://tharife.blogspot.com/2016/05/blog-post_48.html

الإخوان المسلمين في قطر،http://www.assakina.com/center/parties/14149.html

الإخـــوان المســـلمين ومبـــارك ســـاعة الـــدخول م9:30 بتـــاريخ
http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2015/9/13

الاخـــوان المســـلمين ومبـــارك، ســـاعة الـــدخول 10:00 بتـــاريخ
http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2015/9/13

الإخـــوان المســـلمين ومبـــارك، ســـاعة الـــدخول 10:00 بتـــاريخ
http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2015/9/13

الاخوان والسعودية هل دقت ساعة الفراق، http://www.shorouknews.com

الاخوان ومبارك، http://www.aljazeera.net/

الإخوان» والسعودية: الصراع والتقارب، http://beirutpress.net/article/41239

أدعو لتأجيل الاستفتاء على التعديلات الدستورية .. وتلك أسبابي .. اقرأ مقال أحمد كمال أبو المجد غدًا بالشروق، http://www.masress.com/shorouk/408894

أزمة الإعلان الدستوري في مصر، http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric

إعادة تقييم للدور: حركة تمرد تنهي حكم الإخوان، http://www.acrseg.org/8993

الاعلان الدستوري لرئيس الجمهورية محمد مرسي 22-11-2012 https://www.youtube.com/watch?v=dZSgkorPyA0

الأقباط في عهد مرسي 2014 www.islamist_movements.com/2290 ساعة الدخول 8:30 بتاريخ 2015/10/15

اكتوبر المستشار اشرف ندا وهالة سرحان، https://www.youtube.com/watch?v=-AtLf0pnyc4003.mpg3

الامارت تضعط علي بريطانيا لوصم الاخوان بالرهاب، http://harmees.com/articles/view/

أميرة عبد السلام. http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=690592 اليوم السابع

الانتخابات البرلمانية المصرية 2011-2012 http://www.sis.gov.eg/newVR/election2011/html/intro.htm

انتخابات_مجلس_الشعب_المصري، http://ar.wikipedia.org/wiki2012-2011 _

أنور عصمت في لقاء ببرنامج نبض البلد https://www.youtube.com/watch?v=WrlGRSkJKTY

أيان جونسون يكشف تفاصيل العلاقة الوطيدة بين الإخوان والمخابرات الأمريكية على الرابط
www.3ade.info/news/1-comment/so/brothehood-and-america

أيمن نور: مكتب الإرشاد لا يحكم مصر الآن.. وإدارة «مرسي» ضعيفة جدًا،
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12022013&id=
b823b2c9-4403-4440-a9e3-
a77d6d469be8&fb_comment_id=555656767787213_23759119#f20c6
36e965c79c

إيهاب العزازى، الملف الكامل : " اخطاء الرئيس محمد مرسى
"https://25janaer.blogspot.com/2013/02/blog-post_2140.html

بث مباشر:انهيار حكومة قنديل باستقالة 10 وزراء ..القوات المسلحة تدفع بمدرعات للشوارع لحماية المظاهرات.. ومستشار رئيس الجمهورية للأمن يعلن استقالته،
http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/410396.html

البدوي :إنهاء حكم العسكر أهم انجازات مرسي .. ولكنه ظلم نفسه ببرنامج المائة يوم
http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/175118.aspx

برنامج "زمن الإخوان" محمد مهدى عاكف - الجزء الأول،
https://www.youtube.com/watch?v=RlNYeqIiBVU

برنامج حزب الإخوان المسلمين <الإصدار الأول (25 أغسطس 2007>(،
http://www.ikhwanwiki.com/

برنامج ستوديو البلد مع عزة مصطفى 7-5-2012
https://www.youtube.com/watch?v=Wjpe35jKNUA

بـــــــلا حـــــــدود – مســـــــتقبل الإخـــــــوان المســـــــلمين فـــــــي مصر، https://www.youtube.com/watch?v=v7xEPxip5JI

بـــول ســـالم، السياســـة الخارجيـــة القطريـــة: الـــديناميات المتغيـــرة لـــدور اســـتثنائي، http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51004

بيـــــــــــــــــــان القـــــــــــــــــــوات المســـــــــــــــــــلحة، http://www.elaph.com/Web/news/2013/7/821759.html?entry=arab

بيـــــان تحـــــالف القـــــوى الوطنيـــــة المصـــــرية رداً علـــــى قـــــرارات مرســـــى https://www.youtube.com/watch?v=M8wO-IzqlvM

تبـــــاين ردود فعـــــل المصـــــريين تجـــــاه قـــــرار الـــــرئيس بعـــــودة البرلمـــــان http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-63974.htm

التحـــــالف الســـــعودي الإخـــــواني وعلاقـــــة المملكـــــة العربيـــــة الســـــعودية بمصـــــر، http://maysoonawni.blogspot.com/2015/03/blog-post_18.html

تحالف دعم الشرعية»: متمسكون بها وسنفديها بأرواحنا.. ونرفض الانقلاب علـــى الدســـتور، http://www.inewsarabia.com/111

تحليل إخبـــاري: المصـــير المأســـاوي لغالبيـــة رؤســـاء مصـــر ... الأســـباب والتـــداعيات http://arabic.news.cn/arabic/2013-09/15/c_132721748.htm

التسريب الثالث| عباس كامل وصدقي صـــبحي| يكشـــف تمويـــل الإمـــارات لحركـــة تمـــرد، https://www.youtube.com/watch?v=kqkwzlQ7-_k

تســـريب فيـــديو ســـري لاجتمـــاع مرســـي مـــع المرشـــد ســـيكون ســـبب اعـــدامهم، https://www.youtube.com/watch?v=F3W5EIlDR2U

تصـــــــــــريحات ناريـــــــــــة لمنســـــــــــق حملـــــــــــة تمـــــــــــرد، https://www.youtube.com/watch?v=Pkx67psLI4Y

تصـــــــــــريحات ناريـــــــــــة لمنســـــــــــق حملـــــــــــة تمرد، https://www.youtube.com/watch?v=Pkx67psLI4Y

التعـــــديلات الدســـــتورية .. مـــــاذا يحـــــدث لـــــو صـــــوت بـــــنعم؟، https://www.youtube.com/watch?v=qrZfyFbPaL4

التعـــــديلات الدســـــتورية بمصـــــر بـــــين المؤيـــــدين والرافضـــــين والمتحفظـــــين، http://www.swissinfo.ch/ara/

التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين،بقلم همام سرحان – القاهرة، http://www.swissinfo.ch/ara/

التعديلات الدستورية تحول الصحف إلى ساحات معارك، http://alwafd.org/

تعليق حازم أبواسماعيل علـــى الاعـــلان الدســـتوري الجديـــد لـــــ مرســـي 22 11 2012 https://www.youtube.com/watch?v=QuTEqA_zi0g

تلـــــــــت التلاتـــــــــة: مصـــــــــر زي إســـــــــرائيل .. تصـــــــــريحات أوباما https://www.youtube.com/watch?v=rRS9xWm_srY

ثروب الخرباوي، عباد خيرت الشاطر ، http://www.albawabhnews.com/23272

ثـــروت الخربـــاوي. "برنـــامج حكـــي علـــى المكشـــوف." حـــاوره مـــاهر الشـــلبي. https://www.youtube.com/watch?v=gPerfnj2KDw 2015/10/12 ، ساعة الدخول 6:00 بتاريخ 2015/11/20.

جــــــــــــــــــــدل فــــــــــــــــــى الاتجــــــــــــــــــاه الغلــــــــــــــــط،
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14032011&id=e3bd85ec-5906-479a-ac99-ddc12338ae6f

جدل واسع في مصر بعد قرار الرئيس بعودة البرلمان http://www.dw.com/ar/

جدل واسع في مصر بعد قرار الرئيس بعودة البرلمان http://www.dw.com/ar/

حــــــديث الســــــاعة تــــــداعيات الإعــــــلان الدســــــتوري المصــــــري الأخيــــــر
https://www.youtube.com/watch?v=bfhsEQN1kZg

حركة "تمرد" المصرية من هم وماذا يريدون؟، http://www.france24.com/ar/

حركـــــــــــة تمـــــــــــرد تعلـــــــــــن تكتـــــــــــل جبهـــــــــــة 30 يونيـــــــــــو،
https://www.youtube.com/watch?v=QKUfwa4pc64

الحرية والعدالة: الــ100 يوم بدأت منذ تشكيل الحكومة ...ويحاسب عليهــا «قنــديل» ولــيس مرســي
http://www.akhbarak.net/news/2012/09/24/1350443/articles/9655399

حزب "البام" يُرحب باسقاط حكم الاخوان بمصر و يُرجع فشل الاسلاميين الى الحكم الشمولي و الاســــــــــتفراد بالســــــــــلطة و الاقصــــــــــاء السياســــــــــي
http://archive.rue20.com/news/item/20400

حزب الحرية يدعو لمليونية لرفض التعديلاتت الدستورية، http://www.youm7.com/story

حسن البنا. "المرأة المسلمة." www.ikhwanwik.com/images/8/8. ص5. ساعة الدخول 9:00 بتاريخ 2015/8/14

حسن البنا، منشور على موقع الشبكة الدعوية http://www.daawa-info.net ساعة الدخول 2:00 بتاريخ 2015/11/16

الحلقة العاشرة – زمن الإخوان، Episode 10 - Zaman Al Ekhwan https://www.youtube.com/watch?v=P8xr3GuG_ds

حمدين صباحي ضيف الشارع العربي – كاملة 4/2 https://www.youtube.com/watch?v=1Y0od6E_O68

حمدين صباحي لـ 24: مكتب الإرشاد هو الذي يحكم مصر، http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=7947

حمدين صباحي يلقي كلمة للمصريين قبل يوم 6/30، https://www.youtube.com/watch?v=NGI4PeKKCsA

حمزاوى: قرار عودة البرلمان يهدر الأحكام القضائية وينتهك القانون http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/726759

حمزاوي: المواطنون لديهم هاجس أن الشاطر يحكم مصر، http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/732854

حملة تمرد .. الطريق إلى سحب الثقة من الرئيس مرسي، https://www.youtube.com/watch?v=ndtBmclbRio

خبر صحفي على موقع مصر الجديدة http://www.masrelgadeda.com/2012/04/%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%89-

%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%%
89-%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%B1.html

خبـــــــــــر علـــــــــــى جريــــــــــدة المصــــــــــرية اليـــــــــوم، http://www.almasryalyoum.com/News/details/258083

خبـــــــــــر علـــــــــــى رويتـــــــــــرز http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B208420130702

خبر على صحيفة الوطن http://www.elwatannews.com/news/details/357595

خبر على صحيفة الوطن http://www.elwatannews.com/news/details/82660

خبـــــــــــر علـــــــــــى موقـــــــــــع قنـــــــــــاة العربيـــــــــــة http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/01/%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-7-%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-.html

الخضـــيرى،
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=29112013&id=35006c20-d7e2-42e7-a7c3-794641fe554a

خطـــــــاب الــــــرئيس محمـــــــد مرســـــــي التـــــــاريخي 6 أكتـــــوبر 2012
https://www.youtube.com/watch?v=uY4XzJ2Zoqk

الخطاب الكامــل للــرئيس مرســي عشــية انتهــاء مهلــة القــوات المســلحة 2013/7/2،
https://www.youtube.com/watch?v=j20WCMEppEM

دربالة:الإمارات تدعم الثورة المضادة وتستضيف شفيق.. والدولارات التي تأتي منه تذهب إلى جيوب البلطجية، http://www.el-balad.com/464564

الــــروابط بـــين الريـــاض والقـــاهرة شـــكلت أســـاس النظـــام الإقليمـــي العربـــي،
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386781

الرئاسة فى مؤتمر صحفى: فشل الحوار الوطنى سببه رفض المعارضة.. وتنفى استقالة بجاتو.. وتؤكد: نقدر حجم التظاهرات ومطالب الشباب.. ومرسى لم يبد ندمـــه علـــى الإعـــلان الدستورى.. وما يحدث فى مصر شـــأن داخلـــى، يوســـف أيـــوب ونـــور ذو الفقـــار
http://www.masress.com/youm7/1141964

الرئاسة: أوباما يبلغ 'مرسي' بتعامل واشنطن مع القيـــادة المنتخبـــة مـــن الشـــعب المصـــرى،
http://www.akhbarak.net/news/

ريتشـــــــارد ميتشـــــل. "الإخـــــوان المســـــلمين." ترجمـــــة عبـــــد الســـــلام رضوان=http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

الــــرئيس الأمريكـــــي أوبامـــــا يهنـــــئ محمـــــد مرســـــي برئاســـــة مصـــــر،
http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/25/222573.html

رئيس حزب الحرية والعدالة يلتقي مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية http://www.masress.com/dostor/66877

الرئيس محمد مرسي مع عمرو الليثي – الحوار الكامل، https://www.youtube.com/watch?v=PpSmB-mGL8o

زينب الغزالي. "أيام من حياتي" http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85_%D9%85%D9%86_%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A_..%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%8A.pdf

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2011/5/1/%D8%A7%D9%94%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%86

السجن لـ"خلية الإخوان" وحل التنظيم المصري بالإمارات ، الشرق الأوسط، http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/01/19/egyptian-uae-trial

سر حل مجلس النواب 5 مرات في تاريخ مصر.. "القوائم" آفة البرلمان.. برلمان 84 حرم المستقلين من الترشح.. مجلس87 لم يحقق عدالة تنافسية في الدوائر.. ونواب 2012 أتاح لمرشحي الأحزاب فرصتين للفوز http://www.vetogate.com/1324856

سعد الدين إبراهيم: "الإخوان" طلبوا مساعدتى للتواصل مع واشنطن فى عهد مبارك.. ويصف مرسى بالمرتبك الذى لم يحقق وعوده.. ويؤكد الرئيس ليس له أخطاء ولكن قصور فى القدرات.. ومكتب الإرشاد هو من يحكم مصر http://www.youm7.com/story/2013/1/7/

سعد الدين إبراهيم»: ثورات العرب خرجت من اجل حقوق الإنسان ، http://www.elhorianews.com/197837

السعودية والاخوان: علاقة مضطربةد.مضاوي الرشيد، http://www.alquds.co.uk/?p=61110

سفيان فخري. "كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات؟" http://sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board= ساعة الوصول 2:30 بتاريخ 2015/11/12

سميح صعب، في أسباب السقوط السريع http://newspaper.annahar.com/article/

سمير مرقص. "قرارات مرسي معوقة للتحول الديمقراطي واستقالتي نهائية" http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=200800

سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56584&lang=ar

السيد البدوي: لهذه الأسباب رئيس مصر القادم لن يكون إخوانيا، http://shabab.ahram.org.eg/News/6006.aspx

سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مفهوم الشرعية http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/3.html

سيف عبد الفتاح شرعية الرئيس تاَكلت

https://www.youtube.com/watch?v=HlvRifEbDHc

صباح ON: بيان مرسي الرئاسي للرد على مهلة الـ 48 ساعة من القوات المسلحة،

http://hooz.pk/watch/EvV554Xa7ME/-on-48-.html

صباح ON: مرسي ميتر بعد المائة يوم

https://www.youtube.com/watch?v=gJxcmSFLyjI

صباحي يرفض قرار عودة البرلمان.. ويؤكد: تعدى على أحكام القضاء وإهدار لسيادة القانون

http://www.mepanorama.net/

الصحف الأوروبية: مصر: مرسي أم مكتب الإرشاد؟،

http://www.albawabhnews.com/1951

صحيفة الشروق

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01072013&id=

234d101c-22a1-4327-9234-70ce7a25fe2a

صفحة عصام العريان

https://www.facebook.com/Dr.Essam.Elerian/?fref=ts&pnref=story

صفحة محمد البرادعي

https://twitter.com/elbaradei/status/222016306046697472

الصياد استقالة مستشاري الرئيس لعدم الاستماع اليهم و تجاهلهم

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05122012&id=f

0d410f1-3dcb-4568-bd7c-aa8cdbbac328

ضـــاحي خلفـــان: القرضـــاوي شـــيخ فتنـــة ولا مكـــان لـــه فـــي الخلـــيج، https://www.youtube.com/watch?v=rCjkTv6UquI

عاصـــم عبـــد الماجـــد: حركـــة تمـــرد تهـــدف لمحاربـــة المشـــروع الإســـلامى، https://www.youtube.com/watch?v=ZykkBymv52o

عاصـــم عبـــد الماجـــد: حركـــة تمـــرد تهـــدف لمحاربـــة المشـــروع الإســـلامى، https://www.youtube.com/watch?v=ZykkBymv52o

عبـــــد الإلـــــه بلقزيـــــز، شـــــرعية الثـــــورة وشـــــرعية الإنجـــــاز http://www.kafa24.net/arabic/?action=detail&id=79700

عبد الخالق عبدالله، التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية اتجاه الربيع العربي، السياسة الدولية، العدد 192، السنة 49، أبريل 2013

عبد الرحيم علي. "الإخوان المسلمون في تركيا وهم الخلافة العثمانية في ثوب إخواني" بوابة الحركـــات الإســـلامية نافـــذة لدراســـة الإســـلام السياســـي والإقليـــات www.islamist-movements.com/3205

عبـــد الفتـــاح محمـــد صـــلاح. " المواطنـــة فـــي الإســـلام تفـــوق مبـــادئ حقـــوق الإنسان."www.25yanayer.netفجر الحرية 25 يناير.

عبـــد القـــادر نعنـــاع، إشـــكالية الشـــعرية فـــي الأنظمـــة العربيـــة http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4329.html

عبده دسوقي. "في رحاب الحج الإمام البنا وبعثات الحج للإخوان المسلمين،" موقـع الدعويـة http://www.daawa-info.netساعة الدخول 12:00 بتاريخ 2015/11/16

عـــز الـــدين ســـنيقرة. "الإخـــوان المســـلمين و"ســـي اي ايـــه" علاقـــات قديمـــة متجـــددة" www.arb.majalla.com/2012/09/article55238497

عصـــــــام العريـــــــان: الجـــــــيش ســـــــيحترم الـــــــرئيس والشـــــــرعية
http://islammemo.cc/akhbar/arab/2012/07/08/152863.html

عصام العريان، مرسي من يحكم مصرhttp://www.youm7.com/story

عـــلاء الأســـوانى لـــــ آخـــر النهـــار: الحـــوار مـــع الـــرئيس مجـــرد احتفـــال،
http://www.akhbarak.net/news/2012/12/28/1829651/articles/10713270
/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86
%D9%89-%D9%84%D9%80-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-
%D9%85%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-
%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF

العلاقـــــــــــــــات المصـــــــــــــــرية القطريـــــــــــــــة،
http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-85.htm

علـــــي الـــــدين هـــــلال، مفهومـــــان مختلفـــــان للشـــــرعية والديمقراطيـــــة
http://democracy.ahram.org.eg/News/

عماد الأزرق، تقرير إخباري: ردود افعال متباينة في الأوساط السياسية المصرية بعـد قـرار مرســـــــــي بعـــــــــودة مجلـــــــــس الشـــــــــعب المنحـــــــــل
http://arabic.people.com.cn/31662/7869665.html

عمار علي حسن https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 2015/9/13 11:00

عمـــــــــرو حمـــــــــزاوي التعـــــــــديلات الدســـــــــتورية مجـــــــــددا،
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14032011&id=5edaf98c-d916-44ae-ac43-a0068e3f95c1

عمـــــــــرو حمـــــــــزاوي التعـــــــــديلات، تحفظـــــــــات إضـــــــــافية،
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15032011&id=13e3cc6e-c010-4afe-89fc-7d1c8fe746c6

عمرو محمـــود الشـــوبكي،كيف ســـقط حكـــم الإخـــوان،مركز كـــارنيغي للشـــرق الأوســـط
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=52525

عمرو موسى: الصدام بين العسكري والرئيس مرسي بشأن قرار عودة البرلمـــان غيـــر وارد
http://www.shorouknews.com/news/

العـــــوا: الموافقـــــة علـــــى التعـــــديلات الدســـــتورية واجـــــب وطنـــــي،
http://forums.egyptladies.org/showthread.php?t=118128

غـــــزلان: مشـــــكلتنا مـــــع الإمـــــارات ليســـــت مـــــع الدولـــــة بأكمله،http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/15/200766.html

فـــــي ذكـــــري اســـــتفتاء تعـــــديل الدســـــتور 19 مـــــارس 2011،
http://www.soutalomma.com/159967

فيـــــديو خطيـــــر! أبـــــو الفتـــــوح: الاعلانـــــات الدســـــتورية لا طعـــــن فيهـــــا
https://www.youtube.com/watch?v=G8xjpeHuIlI

فيـــــديو يكشـــــف تبعيـــــة مرســـــي لمكتـــــب الارشـــــاد خـــــلال رئاســـــته،
http://inlightpress.com/ar/index.php/46541.html

فيصل محمد الحمد، الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية: أزمات وحلول
http://www.ommahparty.com/

قراءة في العلاقات التركية- المصرية بعد ثورة 25 يناير،
http://www.egyptindependent.com/node/1976511

قرار الرئيس بعودة البرلمان وردود الأفعال السياسية والقانونية
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1659

قرار مرسي يسحب السلطة التشريعية من "العسكري" بمقتضاه من المفترض أن يعود إلى ثكناته في 15 يوليو الجاري
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/08/225254.html

القصة الكاملة لإنشاء القواعد الأمريكية في قطر،
http://kofiapress.net/pages/print/26746

القوات المسلحة: مهلة ٤٨ ساعة لتلبية مطالب الشعب،
https://www.youtube.com/watch?v=O7nR_ifkvbs

القيادي الإخواني حلمي الجزار يعترف؛ مصر تستحق رئيسا أفضل من مرسي،
https://www.youtube.com/watch?v=LSR0AmPb35Y

قيادي بجماعة الإخوان: أفكر في الترشح لرئاسة «الحرية والعدالة».. والمائة يوم بدأت في 12 و 18 أغسطس أبوبركة:«مرسي» حقق انجاز سنوات في 100 يوم.. والقوات المسلحة دعمت بقاء مبارك http://www.akhbarak.net/articles/

كارتر".. المركز الذي شكك في رئيس مصر قبل انتخابه.. أشاد بانتخابات الإخوان رغم مخالفاتهم.. و"ديلي نيوز": ولاؤه للمال، http://www.el-balad.com/963410

كلمة الشيخ محمد عبد المقصود في مؤتمر نصرة ثورة سوريا بأستاد القاهره، https://www.youtube.com/watch?v=9JZtTnKOIrA

كلمة سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في القمة العربية في الكويت– https://www.youtube.com/watch?v=x3cPCt0RV18،2014

كلينتون تنهي زيارة لمصر وسط جدل واسع ومظاهرات متفرقة، https://www.youtube.com/watch?v=ebx0lhoyyf0

كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات؟ http://www.france24.com/ar

لقاء خيرت الشاطر في برنامج بلا حدود، https://www.youtube.com/watch?v=MhvouWONOiY

لقاء د.محمد مرسي، عضو جماعة الإخوان مع تامر امين، https://www.youtube.com/watch?v=jreWKZNwIIQ

لقاء مع الدكتور فريد إسماعيل عضو مجلس الشعب https://www.youtube.com/watch?v=CWnK4gK1FwY

لماذا تدعم قطر التطرف الإسلامى؟، http://manar.com/page-17040-ar.html

اللواء حمدى بخيت يدعو الجيش بالانقلاب العسكرى على الرئيس مرسى والنائب العمده احنا جاهزين من الاسكندرية لاسوان https://www.youtube.com/watch?v=k0IVc8iHun4

ما بعد المائة يوم للرئيس محمد مرسي مؤشرات سلبية على مستقبل حقوق الإنسان، وأزمات كبرى مفتوحة http://www.cihrs.org/?p=4523

ماذا بعد : 2012/11/29-(الإعلان الدستوري والأزمة في مصر http://audio.almanar.com.lb/programs/edinfo.php?edid=52171)

مانشيتات صباح اليوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية، https://www.youtube.com/watch?v=Dne8mwSlBck

مباشر من مصر: تحليل سياسي للإعلان الدستوري الجديد https://www.youtube.com/watch?v=buKxMMnvspM

محاكمة جماعة «الإخوان المسلمين» في الإمارات العربية المتحدة، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhood-on-trial-in-the-uae

محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان؟!، http://www.sasapost.com/why-turkey-supports-brotherhood/

محمد أنوار، الشرعية والمشروعية http://ffesj.forumaroc.net/t924-topic

محمد حبيب، ماذا حدث عندما جاءت الحرية-جريدة الوطن المغربية 2013/9/17 http://www.elwatannews.com/news/details/327040

محمد حسن يوسف. "لماذا تسبب الاعلان الدستوري للرئيس مرسي في انفجار الأوضاع في مصر"، http://www.saaid.net/Doat/hasn/231.htm

محمد نعمان جلال، المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني (2-2) بين شرعية صندوق الاقتراع وشرعية الأداء والإنجاز http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=2799

مراقبـــون: مرســـي لـــم يـــف بتعهداتـــه و100 يـــوم كانـــت وعـــدا انتخابيـــا
http://archive.arabic.cnn.com/2012/hiaw/10/11/Morsi.100.days/

مرسى لـــ«جارديان»: نادم على الإعلان الدستورى واستقالتى تضع البلاد فى فوضى بلا نهاية
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=388118

مرســـــي يســـــتقبل بيرنـــــز قبـــــل أيـــــام مـــــن زيـــــارة كلينتـــــون
لمصر، http://www.alriyadh.com/750344

مرســـــي يقيـــــل طنطـــــاوي وعنـــــان ويســـــتعيد صـــــلاحياته كاملـــــة
http://arb.majalla.com/2012/08/article

مســـــاعد وزيـــــرة الخارجيـــــة الأمريكيـــــة يلتقـــــي قـــــادة مـــــن الإخـــــوان،
https://www.youtube.com/watch?v=d5vA6For-Ak

المستشـــــار احمـــــد مكـــــى تعليقـــــا علـــــى قـــــرار عـــــودة مجلـــــس الشـــــعب
#Misr25tvhttps://www.youtube.com/watch?v=PoQX82GPkdU

مصـــــــر – قـــــــرار مرســـــــي يقـــــــوض ســـــــيادة القـــــــانون
https://www.hrw.org/ar/news/2012/11/26/248124

مصر.. حملة "تمرد" لخلع الرئيس، http://www.skynewsarabia.com/web/article/

مصـــطفى الجنـــدي فـــي برنـــامج 1 شـــارع مجلـــس الشـــعب علـــى الراديـــو 9090
https://www.youtube.com/watch?v=ixoKfmw225E

مفهوم الانتخابات الديمقراطية http://www.achr.eu/art220.htm

مقال من موقع جريدة الحياة -%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%AE%D9%88%D8%A7

%D9%86-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8
%AD-%D8%A7%D9%94%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%85
%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8
%A7-%D8%A7%D9%95%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84
%D8%B1%D9%8A%D9%94%D8%A7%D8%B3%D8%A9.html

مـــــن جديـــــد: الكتـــــاتني يحيـــــل بطـــــلان مجلـــــس الشـــــعب للـــــنقض
https://www.youtube.com/watch?v=mG3-dQJzEls

من زايد إلي خليفة.. 43 عامًـــا مـــن التعـــاون بـــين مصـــر والإماراتوســـام عبـــد العلـــيم،
http://gate.ahram.org.eg/News/608092.aspx

مهله الاســـبوع التـــي اعلـــن عنهـــا الجـــيش للاســـتجابه للمطالـــب الشـــعبيه 2013/6/23،
https://www.youtube.com/watch?v=d3h9WQfT_Y8

مـــــــؤمن ســـــــــلام، شـــــــــرعية ومشـــــــــروعية الـــــــــنظم السياســـــــــية
https://www.youtube.com/watch?v=hWXWMuw13qI

الناصري والكرامة والوفاق يرفضون التعدلايلات الدستورية والسلام يؤيد، محمـــد الشـــوادفي،
http://www.masress.com/ahramgate/49609

نافي بيلاي: الاعلان الدستوري الـــذي أصـــدره مرســـي ينتهـــك قـــوانين حقـــوق الانســـان
http://www.albawaba.com/ar/

نائب مرشد الإخوان الأسبق «حبيب»: مكتب الإرشاد كان يدير مجلس الشعب.. ومرسى أخطأ
بخضـــــــــــــــــــوعه للشـــــــــــــــــــاطر«الأخيـــــــــــــــــــرة«،
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032015&id=
cbdff1e2-f519-432b-9d01-94744606424b

النص الكامل للتعديلات الدستورية التي سيجري الاستفتاء عليها في مصر،
http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/08/140716_1.html

نص بنود اتفاقية الهدنة بين حماس واسرائيل،
http://www.masress.com/almesryoon/165510

نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق «المرحلة الانتقالية»،
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=
81a805f4-49eb-4b63-b7b3-56d4a4f12a6f

نصيحة أردوغان لمبارك : " اسْتَمِعْ لشَعبكَ..كُلنا سنموتُ ونُسأل عمَّا تركناهُ وراءَنا" ،
http://www.doualia.com/2011/02/01/erdogan-conseils-a-moubarak/

نقطة نظام،
https://www.facebook.com/systempoint/photos/a.194913343860948.5
0771.194182507267365/606233246062287/?type=3&theater

هجوم ناري للشيخ القرضاوي على دولة الامارات،
https://www.youtube.com/watch?v=y4lt38rrfTY

هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_must
aqbal_413_hicham%20al3wadi.pdf

هل أطاح الإعلام بمحمد مرسي من رئاسة مصر؟ أحمد الشيخ، بي بي سي – لندن
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130710_egypt_morsi
_media_role

هـــل يمكـــن للإخـــوان المســـلمين الوثـــوق بالســـعودية مـــع ســـلمان؟،نورا مشـــعل
http://www.noonpost.net/content/5462

همـــــام ســـــرحان، "العلاقـــــات الأمريكيـــــة المصـــــرية.. حـــــدود التغييـــــر والإستمرارية/http://www.swissinfo.ch"

هنـــــا العاصـــــمة – الحـــــوار الكامـــــل الـــــدكتور محمـــــد البرادعـــــي،
https://www.youtube.com/watch?v=9u-OpB00zvk

هؤلاء يؤيدون قرار مرسي بعودة البرلمان: الأسواني وفضل والعريان ومكي وعبـد العزيـز وبكـــــار وحبيـــــب وجمـــــال عيـــــد وعبـــــد الـــــرحمن يوســـــف
http://elbadil.com/2012/07/09/54462/

هويدي: الإخوان لا ينكرون الواقع.. وهناك أصوات مستعدة للقبول بعـدم عـودة «مرسـي»،
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31052014&id=
de95f007-16cb-4701-940b-
49187d2e6ee3&fb_comment_id=813644265315144_8139746319487
74#f2f6a62d8b3ff3

هيكـــــــــــــل: مراحـــــــــــــل الانتقـــــــــــــال لا تـــــــــــــدار بالارتجال-http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/a59677d2-b1ed-4d19
8444-53ee21f346e2

واشـــــــنطن: قـــــــرارات مرســـــــي تثيـــــــر قلـــــــق المجتمـــــــع الـــــــدولي
http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/23/251428.html

وثائق ويكليكس عن مصر تقرير معلومات، http://gulfstudies.info/ar/reports

وفد من حزب الحرية والعدالة المصري في أمريكا، https://www.youtube.com/watch?v=6VRgamXUWDE

وفيق عامر وحسام الدين سعيد، "الحريري": "مرسي" خالف الدستور بعد حكم الدستورية http://www.masress.com/elwady/47333

ويكيبديا الإخوان المسلمين ، ساعة الدخول م9:00 2015/13، http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

ويكيبديا الإخوان المسلمين، ساعة الدخول 8:30 م 2015/9/13، http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

ويكيبيديا الموسوعة الحرة ساعة الدخول 3:30 بتاريخ 2015/9/15، https://ar.wikipedia.org/wiki

يحيى الجمل الفقيه الدستورى رجل الدولة الذى تألق فى المعارضة، http://www.mohamoon-montada.com/Default.aspx?action=Display&ID=115892&Type=3

يزيد الصايغ،فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارينغي للشرق الأوسط http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%85%D8%B1% D8%B3%D9%8A

http://www.alamatonline.net/election/l3.php?id=27866

http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=240608

https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ساعة الدخول 8:00 م بتاريخ 2015/9/13

https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ســـــاعة الـــــدخول 11:00 2015/9/13

https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ســـــاعة الـــــدخول 11:00 2015/9/13

https://www.youtube.com/watch?v=SKIhupoxfTc ســـــاعة الـــــدخول 11:00 2015/9/13

www.arabi.assafir.com/article.asp?aid=360&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slidr2015/10/5 ساعة الدخول 11:30 بتاريخ

www.carnegie-mec.org/experts/?fa-5842015/9/1 ساعة الدخول 5:00 بتاريخ

www.commongroundnews.org/article.php?id=25312&lan=ar&sp=1 ســـــاعة الدخول 12:00 بتاريخ 2015/9/5

www.commongroundnews.org/article.php?id=25312&lan=ar&sp=1 ســـــاعة الدخول 12:00 بتاريخ 2015/9/5

www.shatharat.net/vb/showthread.php?=1518 ســـاعة الـــدخول 12:25 بتـــاريخ 2015/9/10

www.studies.aljazeera.net/issues/2011/07/200117237us14916553.htmساعة الدخول 1:15 بتاريخ 2018/8/27

An- NajahNational University
Faculty of Graduates Studies

The Muslim Brotherhood Experience in Ruling Eygpt after 25 january and its Effects on the Political Life in Egypt

By
Jamal Rafeq Awad Abadi

Supervised by
Dr. Othman Othman

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

The Muslim Brotherhood Experience in Ruling Eygpt after 25 january and its Effects on the Political Life in Egypt

By
Jamal Rafeq Awad Abadi
Supervised by
Dr. Othman Othman

Abstract

Due to the current political situation; bequeathing system, Muslim brotherhood never thought that they will rule over Egypt one day. Their only concern was to improve the conditions they had, and to obtain more facilities in more than one field.

The 25th of January revolution gave the Muslim brotherhood a chance to get to the rule over Egypt, as it is one of the oldest and biggest political movements there. Moreover, what made the chance for them to success is their ability of organizing people and minorities. And other abilities that made them are the right alternative movement to fill the political gap after the fall down of Mubarak's government.

They got the chance to succeed in elections, a democratic election, which made it easier for them to be on the top of the political news.

However, Muslim brotherhood found themselves in multiple challenges, Mubarak's government had put them in, which need capacities that are over their potential. This is because they are an individual movement that needs more time to set their roots perfectly in the ruling system.

Muslim brotherhood movement was not ready whether mentally or psychologically to rule over Egypt because they didn't prepare themselves to such levels, or did not predict solutions to any problems they may face. They did not have answers to such challenges they found themselves facing.

"Islam is the solution" was just a logo they adopted to win the elections, by gaining the sympathy of religious people, or those who believe that religion would be the solution to their problems. However, they did not follow the logo in anything, or apply it to their programs and plans. They followed the same system of the previous', in different perspectives and fields. It is that they did not understand the aims of the revolution or the needs of the people who made it. Those aims were all about sharing, multiplicity, and getting the ruling system in peace. They did not understand that individual government is out of date.

They also could not set a political system that is based on determining new political groups that define the term of a state, but shortened it into the acts of controlling the ruling system. This made those who are against them; succeed in making them fail to set their ideas and thoughts in the state.

The actions of brotherhood had frightened a lot of countries such as Saudi Arabia, they considered such act threaten their local safety, its existence and their religious and political situation. Therefore, it united with other countries against brotherhood movement. Supporting the media

that is against the brotherhood was one of the methods they followed to destroy their existence, not just that, also to shake down their system which made the fall down easier.

Muslim Brotherhood did not also understand the polices that can calm the countries fears, but they gave impressions that they will vanish the power centers, and will control the whole country by force. Which lead the members of the power centers to obstruct their intentions as fast as they could.